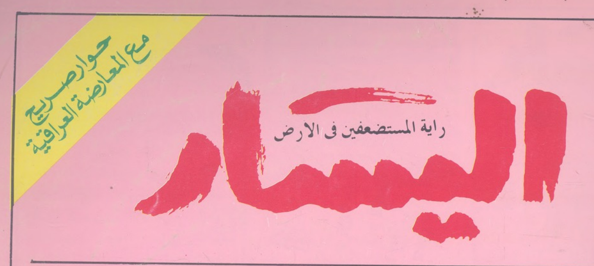
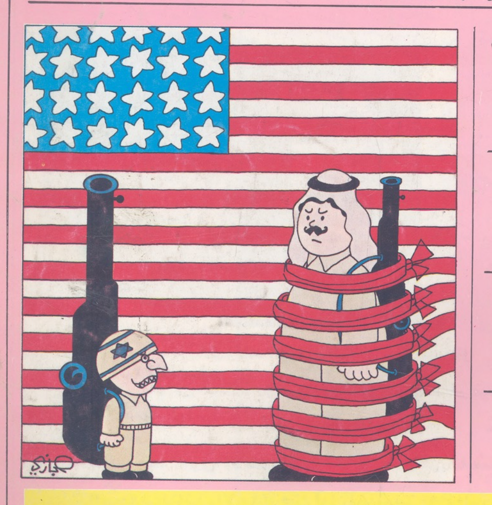


العدد الخامس عشر / مايو ١٩٩١ م / شوال ١٤١١ هـ / الثمن جنيه مصرى



«محمود نور الدين»
عاشق لمصر .. ومقاتل
ضد اسرائيل وأمريكا

ثلاثة تحديات
لعمال مصر فى أول مايو

أمريكا تحصد الفشل
بعد انتصارها فى الخليج!

فاتن حمامة
امرأة لكل العصور

انفلات الأسعار .. وتخفيض فعلى للأجور
باتفاق سرى بين الحكومة والصندوق!



المجلد الأول والثانى من اليسار

كل مجلد ٦٠٠ صفحة من الثقافة الرفيعة .

فى مجلد فاخر

المجلد الأول: الاعداد من مارس ١٩٩٠ الى أغسطس ١٩٩٠

المجلد الثانى: الاعداد من أول سبتمبر ١٩٩٠ الى فبراير ١٩٩١

تطلب من مقر اليسار ومن دار الثقافة الجديدة

ودار سينا ودار المستقبل العربى

السعر للمجلد الواحد. بعد التخفيض ١٥ جنيها فقط

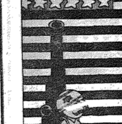
وترسل بالبريد لمن يريد من البلاد العربية ٣٠ دولار

وبقية بلاد العالم ٦٠ دولار ترسل بشيك مصرفى

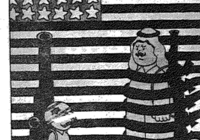
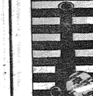


ديمقراطيــة / عقلانيــة / اشتراكيــة

فى هذا العدد




لليسار در

صـــادف يوم أمس- ٣٠ ابريل- ذكـرى مرور ٢٥ عاما، على اغتيال المناضل «صلاح حسين»، فى عام ١٩٦٦، بتحريض من بقايا الإقطاع فى مصـر الناصرية، وهى قـضـيـة فتحت أيامها الباب لمناقشة قضايا عديدة، عن أوضـاع الريف المصـرى وعن جدوى الأسلوب الإدارى فى تحقيق الإصلاحات الإجتماعية التى اتخذتها ثورة يوليـو، وعن العـلاقـة بين الثـورة والدولة، وعن مـوقف تلك الثـورة من التـحـركـات التلقـائيـة المسـتـقلة للعـمـال والفلاحين..

وخلال ربع القرن الذى انقضى، تغيرت أوضاع كثيرة فى الريف المصرى، وفى الدولة المصرية، ونشأ عالم جديد يكاد يكون منبت الصلة تماما بالواقع الذى كـانت تعيشـة مصر آنذاك، بحيث تبدو قصة صلاح حسين ونضاله من أجل الفلاحين فصلا رو مانسياً من عالم تحول إلى كابوس..

وبينما كنا نفكر فى الأسلوب الذى نعالج، به هذه القـضـايا الهـامـة، لنهديها إلى ذكـرى صـلاح حـسين، بشكل يجعلها نظرة على الحاضر والمستقبل، علمنا أن مركز البحوث العـربيـة، وهو مـركـز يقـوم بدور هام فى التأصيل العلمى لقضايا الحاضر والمستقبل، يعد لندوة عن أوضاع الريف المصرى، يهديها إلى ذكرى صلاح حسين بمناسبة مرور ٢٥ عاما على استشهاده، بدأت أمس، وتستغرق عدة أيام.

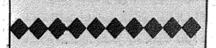
وهكذا آثرنا أن نؤجل احـتـفـاءنا بذكـرى صلاح حـسين إلى العـدد القـادم ليـتـاح لنا الفرصة لنشر مناقشات هذه الندوة الهامة، وخـصـصـنا الغـلاف الأخـيـر لصـورته، التى اختـفت من الصـحـف المصـرية، ضمن الماضى الجليل الذى يحاولون محو أمجاده.. وتكريس اخطائه.

المحرر

اليسار : منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر .

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر :
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .
الوطن العربي : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .
العالم : ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها .
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة .
الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ – مدينة الطلبة – رقم بريدى ١٢٤١١ – إمبابة جيزة .
ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣



رئيس التحرير :
حسين عبد الرازق
المشرف الفني :
محمود الهندي
المستشارون :
إبراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التاسيس :
د. فؤاد مرسي

موقفنا

الموقف الصحيح من عدوان السلطة

سلمت حكومة «الحزب الوطني» يوم الثلاثاء ٩ أبريل الماضي، مايعرف بإسم «خطاب النوايا» إلى صندوق النقد الدولي، بعد توصل الطرفين إلى إتفاق حول سياسات الحكومة المصرية الإقتصادية والمالية التي تلتزم بها خلال السنوات القادمة (في الأجل المتوسط)، وقبول الصندوق لتعهدات الحكومة بتنفيذ خطوات معينة وفي تواريخ محددة.

وكالعادة أمتنعت الحكومة عن إعلان «خطاب النوايا» على الرأي العام، أو تقديمه إلى مجلس الشعب، وأحاطته بالسرية والكتمان، كما فعلت مرات عديدة سابقة منذ عام ١٩٧٧.

ومحاولة الحكومة إحاطة «خطاب النوايا» بهذا السياج من السرية وكأنه سر عسكري خطير، لايعني أنه سريٌ بالفعل. فكثير مما ورد فيه منشور من خلال برنامج الحكومة الذي قدمته إلى مجلس الشعب، وبعض التصريحات والأخبار الصحفية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية. كذلك فقد حصلت جهات عديدة على نص أو مضمون «خطاب النوايا» فالسرية المفروضة لاتجد لها سندا من قانون أو منطق.

وأمامي الآن «مشروع» خطاب النوايا الذي تقدمت به الحكومة إلى وفد صندوق النقد الدولي يوم ٢٨ مارس ١٩٩١ (مكتوبا باللغة الإنجليزية) والذي تم الإتفاق على أساسه. ويحمل المشروع عنوان...«مذكرة حول السياسات الإقتصادية للحكومة المصرية».. ويقع في ٣٧ صفحة من الحجم المتوسط.

ويبدأ «خطاب النوايا» بمقدمة (خلفية) حول مشاكل الإقتصاد المصري من وجهة نظر الحكم، فيرجعها إلى عجز قاس في ميزان المدفوعات ونقص الإستثمارات الخارجية، وسيطرة واسعة للدولة على النشاط الإقتصادي، مما أدى إلى تشوه الإقتصاد ومنعه من القوائم الكفء مع الظروف المتغيرة. بالإضافة إلى عجز في الموازنة وانخفاض مستمر في المدخرات وزيادة في نسب التضخم (٢٠٪) وتراكم الالتزامات الخارجية الناتجة عن حجم الديون

ويحدد «الخطاب» بعد ذلك أهداف الإصلاح الإقتصادي والتي يلخصها في إقتصاد غير مركزي يقوم على أساس علاقات السوق (وهي الإسم الرمزي أو الحركي لرأسمالية بلا قيود أو حدود)، ويتميز بنمو متسارع لقطاع خاص ينشط في ظل مجتمع حر مستقر قائم على التنافس، وتناقص حجم ودور القطاع العام، الذي يعمل في ظل المنافسة ويخضع لنفس القواعد التي تحكم القطاع الخاص، وبصورة مستقلة ذاتيا عن التدخل الحكومي.

ويعطي الخطاب أولوية لإصلاح هيكلي خلال فترة محددة، تبدأ بإطلاق حرية التجارة الخارجية (عدا وجود الحواجز الجمركية) في منتصف ١٩٩٣، وإلغاء كافة القيود على المحاصيل الزراعية وأسعار مستلزمات الإنتاج الصناعي، وبيع ٩٠٪ من الإنتاج الصناعي طبقا لأسعار السوق الحرة، وترتفع أسعار الطاقة والمواصلات لتوازي ٨٠٪ من المستوى

الإقتصادى، ويلغى نهائيا التدخل فى الأسعار فى السوق الداخلية فى منتصف عام ١٩٩٥ (مع نهاية السنة المالية ٩٤/١٩٩٥).

وتركز الحكومة على أهمية المساندة المتزايدة من العالم الخارجي لتحقيق النجاح للسياسة الحكومية، آخذة فى الإعتبار أن الديون الخارجية مازالت تمثل أكثر من ١٠٠٪ من الناتج القومى الإجمالى، وتمثل خدمات الدين حوالى ٤٠٪ من حصيلة النقد الأجنبى.

وينتهى «خطاب النوايا» لتحديد ٧ أسس لهذا الإصلاح الهيكلى... وهى:

١- إصلاح القطاع العام
٢- الخصخصة.. أى بيع القطاع العام لرأس المال الخاص المحلى والأجنبى
٣- إطلاق الأسعار
٤- حرية الإستثمار بلا أية قيود
٥- إصلاح نظام الصرف للنقد الأجنبى
٦- تحرير التجارة
٧- إصلاح نظام التمويل

وقراءة تفصيلية لهذه الأسس السبعة كما وردت فى خطاب النوايا، يمكننا تلخيص الأهداف الحقيقية لهذه السياسة فى ثلاثة أهداف متكاملة

أولا: اطلاق أسعار كافة السلع والخدمات بلاقيود أو حدود، بما ينذر بموجات متلاحقة إنفجارية فى الأسعار، وصولا الى سعر رغيف العيش والسكر والزيت... والعلاج والتعليم. بحيث تصل الأسعار إلى مستوى الأسعار العالمية دون أن ترتفع الدخول إلى نصف أو ربع متوسط الدخول فى الدول الرأسمالية التى ستتساوى أسعارنا مع أسعارها. وكمثل للفارق بيننا وبينهم، تحدد الولايات المتحدة الأمريكية حد الفقر بالنسبة للفرد بأقل من ٦٠٠ دولار سنويا أى مايوازى ٢٠٠٠ جنيه مصرى. وبهذا المقياس فإن ٧٠٪ من المصرين يعيشون تحت حد الفقر.

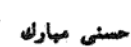
ثانيا: تجميد الأجور والمرتبات وتخفيضها فعليا. أى تخفيض مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى.

ثالثا: تصفية القطاع العام عن طريق برنامج حكومى يتم بمقتضاه بيع ٢٠٠٠ مشروع مملوك للمحافظات، والسماح لحملة أسهم القطاع العام فى الشركات المشتركة طبقا للقانون ٢٣٠ ببيع أسهمهم للقطاع الخاص... ومطالبة الشركات الرابحة الخاضعة للقانون ٩٧ والتى لديها أسهم مملوكة لأفراد بزيادة مساهمة القطاع الخاص.. وإعطاء الشركات التابعة للقطاع العام الحرية فى إعادة التركيب أو التصفية أو البيع للقطاع الخاص. على أن تبدأ الحكومة فى بيع الشركات الرابحة للقطاع الخاص فى ديسمبر هذا العام.

وخلاصة سياسة «الإصلاح الاقتصادى» الحكومية، هو الوصول بسياسة «الإنفتاح» التى أصابت الإقتصاد المصرى بالأزمة فالوقوف على شفا الإنهيار والمجاعة، وتراجع الإقتصاد والزراعة والخدمات الأساسية من صحة وتعليم ومواصلات، لحساب النشاط الطفيلى من تجارة فى السوق السوداء والمضاربة وتجارة العملة والتهريب والسمسرة... الخ... الوصول بهذه السياسة إلى منتهاها، بإطلاق حرية الإستغلال الطفيلى الرأسمالى إلى قمته، وتبعية الإقتصاد المصرى للخارج تبعية تامة، وفى نفس الوقت دفع فقراء مصر... من موظفين وعمال وفلاحين والفئات الوسطى عامة إلى المجاعة والحاجة وهى السياسة التى رفضها الشعب ورفضها حزب التجمع وعرض سياسات بديلة لها آخرها، رده على بيان الحكومة.

ويتواكب- بالضرورة- مع تنفيذ الإتفاق الجديد مع الصندوق، إتجاه الحكم إلى تصعيد مواقفه المعادية للديمقراطية... بدءا من تحديد العمل بحالة الطوارئ، إلى التفكير فى إصدار قانون «طوارئ» دائم تحت اسم قانون لمكافحة الإرهاب، إلى التضيق على الأحزاب والقوى السياسية التى ترفض الإلتزام بالخطوط الحمراء المتعارف عليها (دون قرار أو اتفاق مكتوب).. والتصدى بعنف للتحركات الجماهيرية العمالية الفلاحية والطلابية، والتى لايمكن تجنبها فى ظل اشتداد الأزمة الإقتصادية والإجتماعية.

ولكى تنفذ الدولة هذه السياسات بشقيها





الإقتصادى والسياسى، تحتاج إلى السند الخارجي... أى إلى دعم أمريكى أكثر قوة ووضوحا. من هنا يتوقع أن يزداد تورط الحكومة المصرية فى السياسات الأمريكية فى المنطقة، سواء فى ترتيبات الأمن والدور العسكرى الذى يراد للقوات المسلحة المصرية أن تلعبه خدمة للمصالح الأمريكية، أو فى سياسة المحاور وشق الصف العربى، أو فى تنفيذ المؤامرة «الأمريكية- الإسرائيلية» ضد الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إن الأيام والأسابيع والأشهر القادمة، تحمل للشعب المصرى وقواه الوطنية.. الكثير... الكثير... من المصاعب والأزمات.

ومرة أخرى... فهل تملك أحزاب المعارضة.. خاصة أحزاب وقوى اليسار أن تقف متفرجة على هذه الكارثة التى تحيق بالوطن وبناسه، أو تكتفى بمجرد إعلان- عدم الموافقة- فى الصحف والمقار وتحت قبة البرلمان...؟!

إن الكارثة أفدح مما يتصوره البعض والأساليب التقليدية فى العمل السياسى، أعجز من أن تدفع الحكومة لتحيد عن مواقفها ولو قيد أنملة..

فهل يملك اليسار المصرى بأحزابه وقواه السياسية شجاعة إتخاذ الموقف الصحيح؟!

وهل مازال يملك البصيرة النافذة والقدرة على قيادة الشارع المصرى للتصدى لهذه السياسات «المجرمة» والتى تنتهك «الدستور» وتعتدى على لقمة العيش واستقلال الوطن..

والتصدى المطلوب، ليس بالعنف، بل هو فى مواجهة أخطار العنف.. تصدى بالأساليب الديمقراطية المشروعة... بتنظيم الرفض الجماعى... بالعريضة... والوفود... والمسيرات والمظاهرات... وافتراش الأرض لساعات محددة... والإعتصام. والرفض المدنى.. و... والإنتفاضة...و

فهل تتحمل القيادات الحالية لأحزاب وقوى اليسار المصرى المسئولية...؟

رئيس التحرير

الحكومة تستعد أمنيا لمواجهة اضطرابات اجتماعية واسعة

الجو السياسي

رفع أسعار البنزين والكهرباء والسجائر والصابون في مايو ويونية... والدقيق والخبز والأسمدة والتليفونات ومنتجات القطاع العام في سبتمبر وديسمبر..

تعهدت الحكومة لصندوق النقد الدولي في خطاب النوايا الذي تم الإتفاق عليه أخيرا، باتخاذ سلسلة إجراءات وقرارات تؤدي إلى ارتفاع في أسعار منتجات أساسية وخدمات تمس مستوى معيشة الطبقات الشعبية والمتوسطة.وتنفيذا للسياسة التي تسميها «إطلاق حرية الأسعار» .. تعهدت الحكومة «بتحرير الأسعار من التدخل الحكومي ، عدا منتجات قليلة مدعومة أو تتأثر بعناصر احتكارية». وتطبيقا لذلك تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام الصناعي- عدا قائمة محدودة من المواد الغذائية والسجائر وغزل القطن- ومنحت إدارات الشركات حرية مطلقة في تسعير منتجاتها. وسترتفع أسعار هذه المنتجات بنسبة تتراوح مابين ٢٠٪ و١٠٠٪ خلال ٣ سنوات.

وفي الزراعة تم تحرير أسعار المنتجات الزراعية عدا القصب، والقطن الذي سيخضع لبرنامج خاص لمدة ٤ سنوات إعتبارا من موازنة ١٩٩٢/٩١.

وسترفع أسعار البنزين ومنتجات البترول في الأسبوع الأول من شهر مايو الحالي بنسبة تقدر بحوالي ٥٣٪ ويتم رفع أسعار الكهرباء في نفس الأسبوع بنسبة ٥٠٪ وسترفع أسعار المنتجات البترولية والكهرباء مرة أخرى في يناير ١٩٩٢، وفي شهر يناير كل عام بنسبة ١٠٪. كما يتم رفع أسعار السكك الحديدية في شهر يناير كل عام.

وفي شهر سبتمبر القادم (١٩٩١) ستكون هناك زيادة جديدة في أسعار بعض المجموعات من الدقيق والخبز والأسمدة والغاز. وستفرض ضريبة جديدة تحت إسم ضريبة المبيعات وستتسع لتشمل خدمات معينة. وسترتفع الضرائب الجمركية ، وأسعار السجائر والطباق ومواد أخرى خاضعة لضريبة الإستهلاك. وستفرض زيادة جديدة على تذاكر السفر بالطائرات وضريبة المغادرة. وسيتم تخفيض الدعم بقيمة مليار جنية مصري تمهيدا لإلغائه، وسيشمل الغاء الدعم شاي البطاقات والصابون ورفع قيمة إشتراك التليفونات.

ويواكب هذا الإرتفاع الجنوني في الأسعار المخطط والمشرائي المترتب عليه، تعهدات بتجميد وتخفيض الاجور والمرتبات.

فتتعهد الحكومة بأن لاتتجاوز الزيادة في اعتمادات الأجور والمرتبات في الموازنة العامة (١٩٩٢/٩١) ٤ر١٦٪ عن مستواها في موازنة عام (١٩٩١/٩٠). واضعة بذلك حدا للزيادة في الأجور، ولتحقيق انخفاض حقيقي (بالأسعار الفعلية) يمثل ١٥٪ من مستوى الأجور عام (١٩٩٢/٩١).

تتوقع الدوائر الحكومية- رغم التدريج في تنفيذ قرارات رفع



أبو غزالة

يهمسون

* مصادر قريبة من رئاسة الجمهورية أكدت أن موضوع تشكيل وزارة جديدة أو إعادة تشكيل الوزارة الحالية برئاسة د. عاطف صدقي، مازالت في طور التفكير، وأن الرئيس حسني مبارك لم يستقر على رأي نهائي بعد. وقالت هذه المصادر أن الرئيس كعادته طرح عددا من الإحتمالات واستمع إلى عدد من الإقتراحات وأعطى أصحابها إنطباعا بموافقته عليها، وأنه الآن في مرحلة إتخاذ القرار، والذي يعتمد فيه على قناعاته الخاصة وعلى دائرة خاصة بالغة القرب منه لاتتجاوز ٣ أفراد.

ترجح هذه المصادر أن يميل الرئيس إلى إسناد رئاسة الوزارة لشخصية جديدة غير د. عاطف صدقي الذي استمر رئيسا للوزراء خمس سنوات، ضاربا بذلك رقما قياسيا لم تعرفه مصر. وهناك أسماء عديدة مطروحة تتراوح بين المشير عبد الحليم أبو غزالة والفريق أول يوسف صبري أبو طالب ، إذا استقر الرأي على تشكيل حكومة ذات صبغة عسكرية، ود. يوسف والي وعاطف عبيد وكمال الجنزوري مع عدم استبعاد بروز اسم جديد مفاجئ يفكر فيه الرئيس.

وبالنسبة للوزراء، فالمرجح أن تبقى المجموعة الوزارية التقليدية التي استمرت منذ أيام السادات وتجاوزت عمرها في الوزارة عشر سنوات مثل سليمان متولي وحسب الله الكفراوي وآمال عثمان وبطرس غالي وماهر أباظة ويوسف والي وصفوت الشريف وكمال الجنزوري.. ويدور الحديث بالنسبة للمجموعة الإقتصادية حول عدد من الأسماء في مقدمتها عاطف عبيد وصلاح حامد وسعيد النجار وحازم الببلاوي (والذي سبق له الإعتذار عن منصب وزاري في تعديل وزاري سابق) ، بعد أن أصبح مرجحا خروج د. يسري مصطفى ود. محمد الرزاز.

* الرئيس حسني مبارك.. صرح لبعض القريبين منه إنه يشعر بالراحة في التعامل مع الزعيم الليبي معمر قذافي أكثر من أي حاكم عربي آخر. وأن أي اختلافات في وجهات النظر يتم علاجها بهدوء ولاتؤثر في علاقتهما المشتركة

الأسعار- وقوع إضطرابات إجتماعية واسعة. وقد صدرت التعليمات لأجهزة الأمن برفع درجة الإستعداد للتعامل مع أى تحركات جماهيرية بسرعة.

إتحاد البنوك يطلب انقاذ البنوك من خسائر الدينار الكويتى

طلب إتحاد البنوك المصرية للمرة الثالثة من «البنك المركزى» التدخل لدى البنك المركزى الكويتى للحصول على موافقة رسمية منه بتعديل سعر الصرف للدينار الذى قبلته البنوك فى الشهور الثلاثة التالية للغزو بسعره القديم قبل الغزو

قال الاتحاد فى طلبه للبنك المركزى إن هذا الإجراء سيوفر لكل بنك مالايقل عن مليون دولار، ربما يخسرها البنك إذا لم يتم التعديل.

يصل الفارق بين السعر القديم والجديد حوالى دولار فى كل دينار.

الكفراوى لست مستعداً للإحراج مرة أخرى

رفض المهندس «حسب الله الكفراوى» وزير الإسكان السفر للكويت مرة ثانية للتفاوض مع الشركات الأمريكية لإسناد بعض مشروعات التعمير للشركات المصرية.

قال الوزير انه ليس مستعداً لأن يواجه الحرج مرة ثانية بعد موقف الحكومة الكويتية واستبعادها للشركات المصرية من عملية إعادة التعمير. وقال التعاقد من الباطن ليس مهمة وزير يمثل دولة، فهى مهمة كل شركة على حده..

أضاف الوزير فى أجتماع مجلس الوزراء عند مناقشة لدور مصر فى تعمير الكويت... إذا كان هناك من هو مستعد للسفر من مجلس الوزراء فليسافر، فمن يدرى فربما يستطيع غيرى تحقيق مالم أحققه أنا.

حاول بعض الوزراء إقناع رئيس الوزراء بالسفر.

جهاز معلومات مجلس الوزراء يطالب بتصدير العماله لحل مشاكل البطالة

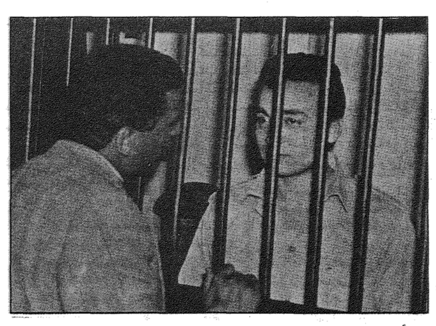
قال تقرير صادر عن جهاز المعلومات بمجلس الوزراء الذى يشرف عليه «د. هشام الشريف» أن تصدير العماله المصرية للخارج بشئ من التنظيم والتنسيق مع الدول المستقبلة لها، يحقق مالايقل عن ١٠ مليار دولار سنويا.

طالب التقرير بالإهتمام بهذا الموضوع بإعتباره أهم الحلول العملية لحل مشكلة البطالة فى مصر، وتحقيق موارد للنقد الأجنبى.

من جانب آخر كشف التقرير عن وجود آلاف الدراسات صادرة عن ٢٠ مركز علمى للدراسات العلمية والبحثية، تحتوى الدراسات على حلول للقضايا المتعلقة بمشاكل التنمية فى مصر.

وفى نفس الوقت يقول التقرير الذى رفع لمجلس الوزراء للبحث والدراسة- أن بمصر ٨٥ ألف تشريع وقانون، بعضها متضارب، والبعض الآخر من القرن الماضى ولم يعد صالحا للتطبيق، ويمكن دمج هذه التشريعات والقوانين فى ٣ أو ٤ الاف. تشريع فقط.

أيمن حسن فى حديث مع مندوب اليسار عقب صدور الحكم



أيمن حسن... «طاقة» القدر... والبطولة!

على مشارف عيد القيامة وليلة القدر وعيد الفطر أصدرت المحكمة العسكرية العليا بالسويس، يوم ١٦ أبريل، حكما بالأشغال الشاقة لمدة ١٢ عاما على جندى الأمن المركزى المصرى أيمن محمد حسن، الذى قتل وأصاب عددا من الإسرائيليين، على الحدود بين مصر وإسرائيل، صدر الحكم برئاسة العميد بحرى محمد وجدى الليثى وعضوية المقدمين محمد عبد العزيز الشيخ والسيد الحسينى.

أيمن ووالده الحاج محمد ووالدته زاهية تحدثوا لمندوبى الصحف والوكالات و«اليسار»، عقب صدور الحكم حديثا يفيض بالروح الوطنى الغامر، المسكون بشرف العسكرية المصرية، وعنفوان ثقافة المقاومة الوطنية. ولاعزاء للذين تشيب شعورهم ومصالحهم حيال مثل هذا النوع من «الإرهاب» ويناسون قريرى الأعين عندما يقتل «النظام الدولى الجديد» الملايين من الجوعى «بالإرهاب» الإقتصادى والإجتماعى والسياسى والثقافى.. بل والعسكرى.

يذكران إسرائيل احتجت لدى الخارجية المصرية على الحكم وحيثياته.

بعد الاتفاق مع صندوق النقد:

روشتة الصندوق تنشر الفقر في بولندا وغانا والسنغال

أكدت حكومتنا أنها لاتسمع ولاترى، لكنها تتكلم. وهكذا لم تلتفت الى كل ماقيل عن روشتة صندوق النقد الدولى وسياساته، وما كشفت عنه الممارسة فى عديد من بلاد العالم ، خضعت مثلها لوصفة الصندوق والبنك الدولى.

وقد رفضت الحكومة فى مجلس الشعب اعتراضات حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى على برنامج التكيف الهيكلى الذى بدأت فى تطبيقة تحت اسم «تحرير الاقتصاد» ولم تقر أما نشر فى الصحف والمجلات من أراء تحذر من النتائج الوخيمة لتطبيق هذا البرنامج على الأقتصاد المصرى، وما سينجم عنه من تدهور شديد لمستوى معيشة العمال والموظفين وصغار الفلاحين والطبقة الوسطى...

وتنشر اليسار على هذه الصفحات إدانة لبرنامج صندوق النقد الدولى وماترتب عليه من نتائج ضارة بالاقتصاد وبالفقراء فى غانا والسنغال، قدمتها اللجنة الفرعية لأفريقيا فى مجلس النواب الأمريكى كما تنشر ايضا إعترافا «مكتوبا» من البنك الدولى يقر فيه بأن عدد الفقراء قد زاد فى بولندا بعد تطبيق برنامج التكيف الهيكلى!

فهل يفوق الحكم من غفلته، أم يصر على قيادة الوطن الى الهاوية خدمة لأهداف قله طفيلية فاسدة؟!!

مجلس النواب الأمريكى يدين برنامج «التكيف الهيكلى»

من المعروف ان مجلس النواب الامريكى منزه عن أى اتهام بالاشتراكيـة أو أن اعضاءه يسعون الى اقامة نظام إشتراكى- ديمقراطى- ولكن ما شهدته السنغال وغانا من «مصائب» اقتصادية واجتماعية، أدى باللجنة الفرعية لافريقيا فى مجلس النواب الامريكى إلى تحرى ماجرى على الطبيعة بعد ان «تعاطت» الدولتان برامج التكيف الهيكلى تحت الدعاية المشتركة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وقد نشر «ستيفن ويسمان» عضو اللجنة ، فى مجلة «التنمية الدولية» المجلد ١٨ العدد ١٢ ديسمبر ١٩٩٠، خلاصة وجهة النظر التى توصلت اليها اللجنة بعد زياراتها لمواقع الأحداث!

الاهمية الكبرى لمشاركة الفقراء

مثل كل المراحل الأنتقالية، فللتكيف الهيكلى تكاليفه ايضاً. وكما يوجد العديد من الأساليب، والخبرات التاريخية المختلفة لتحقيق النمو الأقتصادى، توجد ايضا بدائل متعددة لتطبيق التكيف الهيكلى. لقد أصبح هناك اعتراف متزايد بان سياسات التكيف

الأقتصادى التى طبقت فى غانا والسنغال قد اهملت قضايا مثل العدالة الاجتماعية، والتأييد السياسى. وقد قال لنا فى هذا الصدد أحد المسئولين الكبار عن المعونة الفرنسية **«مازلنا نقول للمؤسسات المالية الدولية ان العلاج قاسى للغاية بالنسبة للواقع الأقتصادى والاجتماعى والسياسى»**

ويرى عدد من الأقتصاديين البارزين فى شئون التنمية، أن سياسات التكيف الهيكلى التى تضمنت اجراءات لتخفيف حدة الفقر، تختلف تماما عما جرى تطبيقه فى غانا والسنغال من سياسات من عدة نواحى

أولا كان من الممكن ان يتم تخفيض العجز الخارجى والعجز فى الموازنة العامة للدولة بطريقة تدريجية للحد من الآثار التضخمية.

ثانيا: كان يجب ان تعطى السياسات الاقتصادية «لجانب العرض» أولوية قصوى، للحث على مزيد من الانتاج وتوفير **دخول للفقراء**، وذلك **من خلال التسعير، والائتمان، والانفاق العام الموجه للمزارعين الصغار، والمحرومين فى الحضر، وللنساء ايضا**. وكان من الممكن فى نفس الوقت إيلاء أهمية كبيرة لسياسات جانب الطلب»، وذلك **بهدف رفع مستوى معيشة الفقراء عن طريق زيادة الضرائب على السلع الترفية**، واتباع سياسة إنتقائية فى تحديد أسعار السلع المستوردة وسلع الاستهلاك ايضا

وثالثا: كان من الممكن اعادة توجية الانفاق فى القطاع الاجتماعى لتقديم خدمة حقيقية للفقراء وذلك باعادة توجية الانفاق من الرعاية العلاجية الى توفير الرعاية الصحية الأولية.

لقد ترتب على غياب الرؤية لتحقيق العدالة والاستقرار السياسى فى برامج التكيف الأقتصادى التى طبقت فى كل من غانا والسنغال إلى نتائج خطيرة زاد من تفاقمها عدم معرفة صانعى السياسة الغربيين لطبيعة ظروف كل من غانا والسنغال، وخلال مناقشة صريحة مع ممثل البنك الدولى فى غانا قال لنا **«ان ماحققناه من فشل فى افريقيا اكثر من نجاحاتنا، نحن نحتاج إلى اعادة تقييم لدورنا، فالناس هنا يقولون ان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى متكبرين ومتغطرسين...»**

ولقد اشتكى المسئولون فى غانا والسنغال وفرنسا، الذين كانوا يؤمنون بضرورة تطبيق برامج التكيف الهيكلى، من ان طموح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، غالبا ماينكسر بسبب عدم فهمهم ومعرفتهم للواقع، بالاضافة إلى اعتمادهم المفرط على الخبراء الأجانب.

وفى هذا الصدد قال لنا رئيس مجموعة التخطيط الفانية **«كيف ان اقتراح الحكومة بانها ستلجأ إلى تخفيض عدد العاملين المدنيين بنسبة قد تصل إلى ٥٪ سنويا بحذر شديد، تحول إلى اصرار البنك على توقيع الحكومة على خطة تقضى بالتزامها بفصل ١٥٪ من العاملين خلال ثلاث سنوات»**

كما اشتكى لنا المسئولون السنغاليون من أن كل جهودهم لتعديل سياسات البنك الدولى **المتعلقة بالاسمدة وتحرير الواردات لصالح الفلاحين ورجال الأعمال والعمال رفضت تماما من المسئولين فى البنك.**

وعلاوة على ماسبق، فان المشكلة الكبرى ترجع إلى غياب تمثيل حقيقى للفقراء فى غانا والسنغال.**فلم تثر هاتان الحكومتان فى المناقشات معهما اى اهتمام بقضايا مثل قلة الاعتمادات للفقراء أو غياب رعاية صحية لهم.**

وبشكل عام، لم تكن هناك آلية لتحقيق **تفاهم وطنى واسع حول سياسة الأصلاح الأقتصادى، وحتى اذا وجدت فكانت ضعيفة للغاية... والوضع كان اسوأ فى غانا، حيث يسود مايسمى «ثقافة الصمت»، فلم يحظ برنامج التصحيح الأقتصادى بمناقشة علنية واسعة**، وحتى فى السنغال التى تتمتع بديمقراطية نسبية، تنطلق أصوات الفقراء **فقط بالصراخ بعد حدوث «المصيبة»**، ويتميز رد فعلهم بالقوة والعنف فى رفض تطبيق برنامج التكيف الهيكلى مما يدفع الحكومة السنغالية إلى تقديم بعض التنازلات..

ويختتم «ستيفن ويسمان» عضو اللجنة الفرعية لافريقيا، فى مجلس النواب الأمريكى، تقريره بالخلاصة التالية:-

لقد نال التكيف الهيكلى فى الدول الأفريقية وجنوبى الصحراء الاولوية الكبرى فى الدعم العالمى، ولكن بالرغم من قيام عدد كبير من الدول الأفريقية «بتعاطى» برنامج التكيف مرة أو أكثر، الا أن الملاحظ ان قليل فقط من الدول هى التى استمرت فى اتباع تطبيق البرنامج... وتكشف النظرة الفاحصة لبطلى تطبيق البرنامج فى افريقيا او «غانا» و«السنغال»، عن الامكانيات والقيود الواردة على سياسات التكيف الحالية فى افريقيا.

فقد ساعدت سياسات التكيف الهيكلى على تحسين الظروف الملائمة للنمو الأقتصادى، وساهمت فى استمرار نمو حقيقى لعدة سنوات، ولكن كل ذلك كان هشاً بسبب تراجع معدلات التبادل الدولى، والتقلبات فى تقدير المساعدات الدولية.

وعلى الجانب الآخر، ظهر فى كل من السنغال وغانا أدلة قاطعة وقوية على أن تطبيق برامج التكيف فيها لم يقدم الا القليل فى تخفيف حدة الفقر، أو اتباع سياسات ملائمة للحد من اتساع نطاقه.. وهذا يرجع من ناحية أولى، إلى تجاهل برامج التكيف مصالح الفلاحين الصغار فى انتاج الغذاء، بينما كان الاهتمام يشملهم اذا كانت زراعتهم للتصدير، ومن ناحية ثانية، اهتمت برامج التكيف بكفاءة أداء مشروعات القطاع العام المملوكة للدولة اكثر من اهتمامها بكفاءة الاداء فى الخدمات الصحية التى تقدمها الحكومة للفقراء.

ولم تكن هذه السياسات الانتقائية هى «المتهم الوحيد» ،بل أدت السياسات التى استهدفت التخفيض السريع من عجز ميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة، مثل الغاء الائتمان المحدد بسعر فائدة منخفضة، وتخفيض الانفاق الحكومى ، واجور الموظفين، إلى اوضاع تتعارض تماما مع امكانية تحقيق «النمو العادل». ولذلك فهناك بديل آخر امام الدول المانحة والدول المتلقية فى تغيير برامج التكيف الهيكلى بهدف تحقيق النمو الأقتصادى مع العدالة الأجتماعية. بدلا من استمرار الوضع الراهن الذى يتميز بتحوير البرامج متأخرا بعد أن تكون فعلت «فعلها» ، أو اضافة اهداف اخرى لبرنامج التكيف اثناء تنفيذه أو اسقاط أحد أهدافه..

وهذا البديل لن يتكامل ، اذا إستمر صانعو السياسة الغربيون (يقصد صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى، والحكومات الغربية) فى عزلة عن معرفة الأوضاع الحقيقية داخل الدولة التى تطبق برنامج التكيف، كما يشترط فيه ايضا الا يظل الفقراء بدون تمثيل حقيقى لهم فى صنع السياسة الاقتصادية ، فحركة المواطنين مع اتحادات العمال ضرورية للغاية، حيث انها توفر الفرصة لوضع برنامج تكيف هيكلى جديد ، كما ان التشاور والتفاهم بينهم وبين حكوماتهم ومع الدول والمنظمات الدولية المانحة امر ضرورى ومطلوب من اجل تغيير حقيقى.

البنك الدولي يعترض:

على الرغم من «التحفظ» التقليدى للبنك الدولى فى عدم الكتابة أو التعليق العلنى عن نتائج «أعماله» فى البلاد التى تدفعها سياسات حكوماتها الخاطئة إلى ان تقدم اقتصادها إليه ليعالجه بطريقة «التكيف الهيكلى» إلا ان ماجرى فى بولندا من وقائع دفعته إلى ان يخرج عن صمته ويعلن فى مجلته «إربن أديج» المجلد ١٤، العدد ٩ إعترافاً بان مايتم هناك من إعادة هيكلة للاقتصاد البولندى يحتاج إلى شبكة امان لحماية الفقراء الذين تقفز عددهم فى ظل سياسة «التكيف» إلى «نصف سكان بولندا»

البنك الدولى يعترف: الاصلاحات البولندية

لاتوجد حلول سهلة

وارسو،
أكتوبر ١٩٩٠

حول ساحة انتظار صغيرة فى قلب مدينة وارسو ، جلس حوالى اربعين رجلا وامرأة، غالبيتهم من كبار السن، وامام كل منهم اكوام من «الجاكتات» المستعملة ، والملابس الداخلية القديمة، واحذية قديمة، واحزمة مستعملة، وادوات مطبخ ، ولعب أطفال مستعملة... واكوام أخرى من اشياء متنوعة. والجميع يحدوهم الأمل فى أن يجدوا من يشترى. ولكن «الشباب لايريدون هذه الأشياء القديمة ... والكبار ليس لديهم النقود ليشتروا»هكذا قالت امرأة عجوز تبلغ من العمر ٧٤ عاماً ، بعد ان وقفت ببضاعتها منذ أسبوعين، ومادفعها إلى الوقوف هنا، إلا حاجتها إلى دخل اضافى لشراء دواء لابنتها. فلم يعد معاشها الذى يبلغ ٣٢٠ الف زلوتى (يمثل ٩٠٪ من الحد الأدنى للأجر الشهرى) يكفى للحياة بعد ان عملت كعاملة نظافة فى أحد المستشفيات لمدة ٣٤ عاما.

وعلى مقربة منهم يقف طوابير من الشباب على ارصفة شوارع وارسو الرئيسية يبيعون الكتب ، واكواز الذرة، والصابون والجوارب.

وهذه المشاهد جديدة على وارسو، فمنذ عام مضى لم تكن موجودة، وقد بدأ ظهورها مع اتجاه بولندا إلى اقتصاد السوق مما أضر أغلب البولنديين.

وبدأت الحكومة خطتها بالتخلى عن السيطرة على الأسعار، والغاء معظم الدعم للسلع الاساسية مثل الخبز ، واللحم ، كما خفضت الدعم المقدم للايجار ولنقل الركاب، كما حددت زيادة الأجور بنسبة ٣٠٪ و اخيرا رفعتها الى ٦٠٪، وقامت بانشاء سوق مصرفية حرة للزلوتي، وقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمته بنسبة ٦٥٪ ، كما خفضت التعريفة الجمركية بشكل حاد او تم تحجيم الائتمان، ورفعت أسعار الفائدة على الودائع.

وفى نفس الوقت، طرحت الحكومة خطة لإعادة هيكلة أو خصخصة المصانع المملوكة للدولة ، واغراء المستثمرين الاجانب . وفى محاولتها لتنظيم هذه العملية او جعل الصناعات اكثر جاذبية وإنتاجية ، اعلنت ان بعض العمال يجب ان يطردوا... وقدرت الحكومة عددهم مبدئيا بحوالى ٤٠٠ الف عامل وكانت النتائج درامية، فبمجرد أن رفعت الحكومة يدها عن تحديد الأسعار، قفز التضخم إلى ٤٠٪ فى يناير ١٩٩٠، صحيح انخفض بدرجة كبيرة فى مارس ،وبلغ فى اغسطس ٨ر١٪ إلا انه سيتجاوز معدله ١٠٠٪ فى نهاية سنة ١٩٩٠.

وقد جلبت هذه الاجراءات السابقة ركودا ، جاء أعمق مما كان يترقعه معظم البولنديين ، فخلال الشهور الأخيرة التى مرت فى عام ١٩٩٠. إرتفعت الأسعار مما أدى إلى انخفاض الأجور بنسبة ٣٥٪، وبالرغم من أن معدل التضخم حاليا منخفض عن ذى قبل، الا أن الاسعار مازالت فى إرتفاع مستمر.

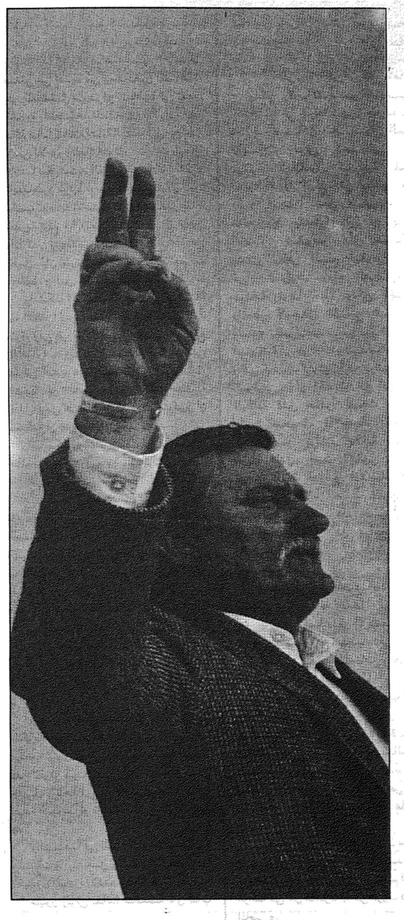
ونتيجة لهذه السياسات ايضا انخفض الناتج المحلى الأجمالى (المستهدف من لجنة التخطيط البولندية) بنسبة ٢٠٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠، كما إرتفعت البطالة من ٥٨ ألف عاطل فى يناير ١٩٩٠ الى ٩٢٥ ألف عاطل فى سبتمبر من نفس العام. كما أن المراقبين يتوقعون انه مع نهاية العام ستشهد وضعاً أسوأ حيث يتوقع ان يصل عدد العاطلين إلى ٢ر١-٥ر٢ مليون.

وعلى الرغم من ان الوضع مازال التحكم فيه

ممكنا في المدن الكبيرة مثل وارسو ، حيث تبلغ نسبة البطالة ٢٪ ، الا أن المدن الصغيرة مثل لومزينيسكي (في شمال بولندا) تشهد اوضاعاً اسوأ، حيث بلغت نسبة البطالة فيها ١٥٪. وفي ظل استمرار الركود، لجأت الحكومة إلى زيادة المرتبات والمعاشات، ولكن بنسبة أقل من نسبة إرتفاع الأسعار، وذلك لكبح جماح التضخم، ولذلك فالنتيجة المتوقعة لهذا الانخفاض في الأجور والمعاشات، لن تكون مفاجأة، كما ذكرت بعض الصحف البولندية ،أن ٢٠-٣٠٪ من البولنديين لن يستطيعوا ان يدفعوا ايجار مساكنهم.

والواقع ان عدد الفقراء يرتفع بشكل مطرد منذ العقد الماضي، الا ان الشهور التسعة الأخيرة من عام ١٩٩٠ شهدت إرتفاعا كبيرا في عددهم، ويقول في هذا الصدد الأقتصادي، جان روتكوفسكي رئيس قسم في المركز الحكومي للبحث في الأقتصاد والاحصاء «ان حوالى **نصف سكان بولندا هم من الفقراء حاليا ، واكثر من ٢٥٪ يعيشون فوق خط الفقر مباشرة».**

ففي المدن، يعاني كبار السن والمعاقون الذين يعيشون على معاش ضئيل، والشباب الذين لايجدون عملا من اضرار شديدة. كما تعاني الاسر الكبيرة من الظروف المعيشية الصعبة، ففي المتوسط ينفق البولنديون حوالى ٦٠-٧٠٪ من دخل الاسرة على الطعام، بعد أن ارتفعت اسعاره ارتفاعا رهيبا عن العام الماضي، فقد ارتفع سعر رغيف الخبز من ٨٠ زلوتي في العام الماضي إلى ٢٣٠٠ زلوتي هذا العام، وبعد ان كان سعر البيضة ١٠ زلوتي في عام ١٩٨٩ قفز سعرها حاليا إلى ٥٧٠ زلوتي، كما إرتفع سعر لتر اللبن من ٦٠ زلوتي إلى ١٨٠٠ زلوتي ولذلك تقول جادوفيجا ستانزكس، استاذة الاجتماع في جامعة وارسو **«ان الناس أصبحوا يشترون خبزا كثيرا الآن، وبعد أن يسألو عن أسعار السلع الأخرى يعيدونها إلى الارفف مرة أخرى»** وتشير إلى ان صناعة الغزل والنسيج قد وجهت لها في سياسة التحرير الأقتصادى ضربة قاضية ، والمعاناه ترجع إلى أن معظم عمال هذه الصناعة من النساء، ٥٠٪ منهن **يعد دخلهن المصدر الرئيسى لعائلاتهن وتكمل «ان النساء لايستطعن ان يجدن أعمالاً أخرى.. فلايوجد شئ لهم ..فعندما تفتح الجريدة تجد اعلانات عن مطلوب سكرتيره أو بوابة... ولكن هذه**



الوظائف لاتوجد الا فى المدن الكبرى، ولا وجود لها فى المدن الصناعية الصغيرة، حيث البطالة اكثر إنتشارا».

استجابة النقابات العمالية

بسبب النقص الشديد فى الموارد المالية، حث وزير العمل، المنظمات الخاصة، والجمعيات الأهلية للمشاركة فى جهود التخفيف من تدهور أوضاع العمال، وعلى الرغم من قيام الكنيسة الكاثوليكية بفتح أبوابها لتقديم أطباق الشوربة مجانا فى الشهور الأخيرة الماضية، الا أن أغلب المساعدة مازالت تقدمها النقابات العمالية.

فبالاضافة إلى الدور الذى تلعبه منظمة التضامن على مستوى كل مصنع على حده، قامت مؤخرا بانشاء وحدة جديدة فى مركزها الرئيس فى وارسو لمساعدة اعضاءها الجدد من العاطلين. وتتولى هذه الوحدة عقد دورات تدريبية لممثلى النقابة فى المصانع المتوقع ان يحدث فيها ايقاف عدد كبير من العمال عن العمل وذلك بهدف تنويرهم بطرق التفاوض مع ادارة المصانع حول نطاق الايقاف عن العمل، ومن يجب ان تتوفر لهم الحماية، ومكافأة الفصل. ويقول مدير هذه الوحدة الجديدة، «انه فى بعض الاحيان عندما يكون من الصعب ان يحقق المصنع ربحا، ومدين بديون هائلة، عندئذ لانجد إلا القليل لعمله، ولكن احيانا، عندما تكون هناك اوضاع خاطئة ،نحن نناقشها من ناحية هل الايقاف عن العمل ضرورة فعلا للاصلاح، فنحن نريد أن نتأكد من ان طرد العمال هو فعلا إجراء ضرورى لسياسة اعادة التكيف، وليس مجرد خدعة من مدير متسلط، وفى بعض الاحيان توجد مشروعات لديها موارد مالية كافية، عندئذ نتفاوض معها للحصول على مكافأة فصل جيدة»

وتتعاقد حاليا منظمة التضامن العمالية مع المحامين لتقديم النصائح لاعضاء نقابتها من العاطلين حول حقوقهم، ويقول مدير الوحدة، ان كثيرا من العمال لايعرفون حقوقهم كعاطلين عن العمل، وهذا راجع الى ان ظاهرة البطالة جديدة على بولندا

استجابة الحكومة

من أجل بناء شبكة للامان الاجتماعى وقاعدة لتنظيم سوق العمل، قامت الحكومة بانشاء مكاتب للدعاية الاجتماعية، ومكاتب لشئون العمل فى انحاء كل بولندا، وقد بدأت مكاتب الدعاية الاجتماعية عملها الآن بشكل مبدئى فى تحديد من يستحقون المساعدة، وفى المستقبل سيتركز نشاطها فى تقديم المشورة والنصيحة للعائلات والأفراد. ففى حالة ما اذا كانت إعانة البطالة أقل من الحد الادنى للأجور والمعاشات تقوم مكاتب الدعاية الاجتماعية بتسديد الفرق. اما اذا كان الافراد لايتقاضون مرتبا أو معاشا شهريا، سيقوم مكتب الدعاية الاجتماعية باعطائهم اعانة شهرية تبلغ ٩٠٪ من الحد الأدنى للمعاش. واذا كان رب الأسرة مسجلا كعاطل عن العمل، فان اسرته سوف تتلقى رعاية صحية مجانية، وتحمل ٣٠٪ من قيمة الدواء.

والمشكلة الحقيقية تكمن فى ان انشاء هذا النظام الجديد لتقديم المساعدة، يتم لأول مرة، وفى ظروف تتسم بالتغير السريع والأضطراب. ولهذا فان هذه المكاتب التى تتولى تحديد من يستحقون المساعدة، ومنحها، لن تستطيع ان تقوم بعملها بسهولة ولذلك فهى تحتاج إلى بعض الوقت قبل ان تستطيع ان تمارس عملها بكفاءة.

اما مكاتب شئون العمل التى تتولى حاليا إعادة تدريب ٦٠ ألف بولندى عاطل عن العمل، يعلق المختص بالمساعدة الاجتماعية من البنك الدولى على دورها، بأن عملية تنظيم تدريب جيد لعدد كبير من العمال، تمثل تكلفة عالية، ومن الصعوبة القيام به، كما أن الخبرة المتوفرة من تجارب مختلفة فى العالم، تجمع، كما يقول ممثل البنك الدولى، على انه اذا لم يكن التدريب مصمم بعناية، ومرتبط بسوق العمل، اى بفرص العمل المتاحة، فانه لن يكون فعالا، وفى نفس الوقت ستكون تكلفته باهظة. ولهذا فهو يرى ان برامج التدريب يجب ان تكون ملائمة للظروف الراهنة التى تشهدها بولندا.

ولهذا قام البنك الدولى بالاتفاق مع الحكومة البولندية على تصميم مشروع لدعم مكاتب شئون العمل، بهدف مساعدة العمال على تطوير مهارتهم، وايجاد فرص عمل جديدة، واتاحه فرصة الاختيار أمامهم بين إعادة التدريب أو أقامة مشروعات صغيرة لهم.

وللمساعدة فى انشاء مشروعات صغيرة، انشأت وزارة العمل والشئون الاجتماعية «صندوق المبادرة الاقتصادية» حيث يتم منح ٢٠ مليون زلوتى بفائدة منخفضة لاى شاب عاطل او يتوقع ان يكون عاطلا أو يريد ان يبدأ مشروعا خاصا. وقد قامت الوزارة بفتح مكاتب لهذا الصندوق فى كل انحاء بولندا.

ثقوب... فى شبكة الأمان

ولكن، وكما تقول سوزانا دومبروسكا الصحفية فى جريدة شهرية جديدة تختص بمعالجة مشاكل البطالة، «ان العشرين مليون زلوتى (حوالى ٢١٣٠ دولار) لايكفوا كبداية لمشروع خاص، فهذا المبلغ أقل بكثير من ان يكون ايجارا لمحل صغير، ولذلك فالعاطلين يلجأوا إلى ان يعرضوا انفسهم ليقوموا بأى خدمة، او يشترو بعض السلع ليقوموا ببيعها فى الشوارع، وهذه التجارة تعد مربحة نوعا ما، ولكن الجو البارد والمطر لايجعل الجميع قادرا على ذلك» وتقول فرنسيس ميلارد، عالمة السياسة فى بورتموث بوليتكنيك بانجلترا، والتى كتبت كثيرا عن بولندا والاتحاد السوفيتى «أن الحديث عن كون اعانة البطالة تمثل حافزا للبحث عن عمل ،ليس صحيحا، فالاحتمال الاكبر، هو ان تواجه بولندا بطالة هيكلية طويلة المدى، حيث لاتظهر حتى الان اى امكانية لتوسع اقتصادى سريع يمتص كل هؤلاء العمال الذين فقدوا أعمالهم، وفى هذا السياق، فان المرء يتساءل هل برامج المشورة والنصيحة المقدمة للعاطلين.. يصبح لها معنى!»

وتضيف ان ماتحتاجه بولندا هو استراتيجية فعالة تعمل فى إرتباط بين برامج المساعدة الاجتماعية او برامج التشغيل، فيجب على الحكومة البولندية ان تطور قطاعات محددة فى الاقتصاد يمكن ان توجه اليها الاستثمارات وتتيح ايضا البحث والتطوير وتدريب العمالة، فأسوأ مايمكن أن تشهده بولندا هو ان تتجه جهود التطوير إلى الانتقال من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة رأس المال، وهنا فقط سيصبح ايجاد فرص عمل للعاطلين مشكلة عسيرة على أى حل»

ولهذا يقول احد المراقبين من البنك الدولى، ان الحكومة البولندية قد سارت خطوات كبيرة، ومن المهم ان تقيم الأوضاع الراهنة فى ظل مامرت به من ظروف فى العام الماضى».

وجوه فى الأنباء



محمود نور الدين

محمود نور الدين

عاشق لمصر .. ومقاتل ضد اسرائيل وأمريكا

حسين عبد الرازق

«محمود نور الدين السيد».... إسم لم يكن معروفا للرأى العام فى مصر أو خارج مصر حتى فجر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ عندما إقتحمت قوة من الشرطة برئاسة «اللواء سمير فؤاد» من إدارة العمليات بالأمن المركزى صاحبت «العميد ماجد الجمال» بإدارة مباحث أمن الدولة. وقامت بإطلاق النار على المنزل وتحطيم باب المسكن واصطحابه الى فناء العقار حيث أعتدى بعض أفراد القوة على «نور الدين» فلكمه أحدهم فى وجهه وركله آخر عدة ركلات فى ظهره. وبعدها أصبح «محمود نور الدين السيد» إسما يتردد على كل لسان، فهو المتهم الأول فى قضية «ثورة مصر» التى عرفها الرأى العام من خلال عمليات فدائية ضد أفراد المخابرات الاسرائيلية (الموساد) والمخابرات الأمريكية (السى- آى- إيه) العاملين فى مصر خلال الفترة من ١٤ يونيه ١٩٨٤ وحتى ٢٦ مايو ١٩٨٧، دون أن يعرفوا أسماء القائمين بها.

قبل هذا التاريخ كان هناك عدد قليل من الكتاب والصحفيين والمشتغلين بالعمل العام قد سمعوا اسم «نور الدين» أوقرأوه كرئيس تحرير لمجله. «٢٣ يوليو» التى صدرت فى لندن فى فبراير ١٩٧٩ بعد توقيع السادات لاتفاقيات كامب ديفيد، لتنطق بإسم مجموعة من المعارضين المصريين لتعلن رفضها لسياسات الصلح المقرر مع العدو الإسرائيلى وسياسات الانفتاح والتبعية لأمريكا، والأنقضاض على المكاسب الوطنية والإجتماعية التى حققتها ثورة ٢٣ يوليو الناصرية.

وعندما بدأت منظمة «ثورة مصر» نشاطها الوطنى ضد الوجود الإسرائيلى فى مصر، لم يخطر ببال أحد ممن سمع بإسم «محمود نور الدين» كأحد ضباط المخابرات المصرية الذين رفضوا كامب ديفيد واستقال احتجاجا عليها ليصدر مجلة «٢٣ يوليو» أن يكون هو نفس الشخص الذى أسس وقاد منظمة «ثورة مصر».

كانت البداية، فى الحادية عشر مساء يوم ٤ يونيه ١٩٨٤، عندما إعترض مجهولون «زيفى كدار» مسئول أمن السفارة الإسرائيلية بالقاهرة. وأطلقوا عليه النار، وأصابوه بجرحين غير قاتلين. ووقع الإشتباك بضاحية المعادى بالقرب من منزل سفير إسرائيل وسجلت الواقعة فى محضر رقم (١٩٨٤/٤٢٥٩) إدارى المعادى، دون أن تتمكن النيابة من أنهاء التحقيق أو عرض المصاب على الطبيب الشرعى لمعرفة نوع الإصابة ومصدرها وجسامتها، فقد غادر الجريح القاهرة قبل إنتهاء التحقيق. ووقع الهجوم بعد وصول «فايتسمان» وزير الدولة الإسرائيلى إلى القاهرة للقاء الرئيس حسنى مبارك فى محاولة لإذابة الجليد فى العلاقات المصرية الرسمية والذى تراكم منذ الغزو الاسرائيلى للبنان ودفع قطار التطبيع «عزرا فايتسمان» مع سفير دولته «زيفى كدار» وما إن غادر كيدار منزل السفير فى المعادى، حتى كانت «ثورة مصر» له بالمرصاد، لتسجل أول عملياتها التى امتنعت كل الصحف المصرية عن الاشارة إليها، عدا صحيفة واحدة... هى صحيفة «الاهالى».

ووقع الحادث الثانى يوم ٢ أغسطس ١٩٨٥ بعد أقل من ١٤ شهرا من حادث «كيدار» وسجل فى المحضر رقم (١٩٨٥/٣٥٣٥) إدارى المعادى. وقتل فى هذا الحادث «البرت أتراكشى» وأصيبت زوجته «إيلينا» وسكرتيرته وكان توقيت الحادث مثيرا للإنتباه. فقد وقع قبل ٢٤ ساعة فقط من موعد كان محددا لكى يبدأ «وجيه شندى» وزير السياحة المصرى (فى ذلك الحين) زيارة رسمية لإسرائيل ليجرى مباحثات سياحية، كخطوة «نحو التطبيع»...

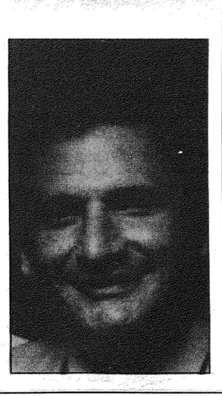
أما الحادث الثالث فقد وقع يوم ١٩ مارس ١٩٨٦ بمدينة نصر (محضر رقم ٨٦/٣١٢ج مدينة نصر) أمام معرض القاهرة الدولى وقتلت فيه الاسرائيلية «إيتى تايلور» وتواكب الحادث مع عبور «أبراهيم شارير» وزير السياحة الاسرائيلى الحدود البرية عند رفع فى أتوبيس سياحى مفتتحا خطا بريا جديدا بين البلدين، وفى صحبته عدد من رؤساء شركات السياحة الاسرائيليين، وضمن برنامجه لقاء مع مبارك، ووقع بعد دقائق من مغادرته للجناح الاسرائيلى فى المعرض، وفى نفس يوم بدء الجولة الرابعة من مفاوضات طابا فى فندق السلام بمصر الجديدة.

رداً على «القرصنة»

وبعد ١٤ شهراً قامت «ثورة مصر» بالعملية الرابعة... والأخيرة.... والتى اختلفت كثيرا عما سبقها.... فقد وجهت هذه المرة ضد المخابرات المركزية الأمريكية. فعقب اختطاف أربعة من الفدائيين الفلسطينيين للسفينة الايطالية. أشيل لورد» المتجهة الى تل أبيب وعلى متنها ٤٣٨ راكبا (كثير منهم صهاينه) ، تدخلت مصر بطلب من ايطاليا وعدد من الدول الغربية، ورست السفينة فى بورسعيد، وقبل الفدائيون تسليم السفينة وركابها لمصر. وأعلن رئيس الجمهورية (حسنى مبارك) انهم- إى مقاتلى المنظمة- قد غادروا مصر لجهة غير معلومة. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية علمت من خلال مخابراتها وتصنتها على تليفونات مكتب رئيس الجمهورية أن الفدائيين مازالوا فى مصر وأنهم سيغادرونها على متن طائرة مدنية من مطار الماظة فى وقت محدد ظهر يوم ١٠ أكتوبر ١٩٨٥، فأصدر الرئيس الأمريكى «رونالد ريجان» أمره الى قواته المسلحة باعتراض الطائرة المصرية المدنية فى الجو وإجبارها على الهبوط فى قاعدة تابعة لحلف الأطلنطى فى صقلية ، والقبض على المقاتلين الفلسطينيين وترحليهم الى الولايات المتحدة لمحاكمتهم. وأقلعت أربع طائرات مقاتلة نفاثة (ف ١٤) من حاملة الطائرات (ساراتوجا) الأمريكية واعترضت الطائرة المصرية وأجبرتها على الهبوط فى صقلية . وبقية القصة معروفة. ولكن المهم هو رد الفعل الغاضب فى مصر كلها. منذ أحس الناس جميعا أن العدوان الأمريكى استهانة بالدولة المصرية وإذلال للشعب وامتهان للكرامة الوطنية. واجتاحت المظاهرات الشعبية مدن مصر وجامعاتها مطالبة بقطع العلاقات مع الدول الباغية. وعبر رئيس الجمهورية عن الغضب وطالب باعتذار أمريكى علنى. ورد ريجان فى وقاحة لامثيل لها. قائلا أبدا لن نعتذر.

واتخذ «محمود نور الدين» قرارا هاما. أن تكون العملية التالية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ويحكى «محمود نور الدين» القصة أمام رئيس نيابة أمن الدولة العليا قائلا... كنا فى بياناتنا الثلاثة السابقة نندد بموقف أمريكا ومحاولتها فرض سيطرتها على مصر وشعبها. وقد تألمنا بشكل خاص لحادث الطائرة المصرية التى إختطفها الأمريكيون بطائراتهم المقاتلة المسلحة، والتى عبرت تفاصيلها عن كل ماهو مهين ومذل لمصر وشعب مصر ، حتى أن السيد رئيس الجمهورية فى خطابه الى الأمة أبدى حزنه الشديد لما حدث، وقال إنه لن يقبل أقل من إعتذار من الحكومة الأمريكية، وهو مالم تحصل عليه مصر أبدا، بل حصلنا على مزيد من الاهانات والضغوط الأمريكية ، مثل الغاء زيارة الرئيس للولايات المتحدة عدة مرات ، ورفض جدولة الديون أو تخفيض الفوائد أو زيادة المعونة أو المساعدة، أو القروض التى تمنح لمصر، لا حبا فى عيونها، ولكن طمعا فى السيطرة عليها. ومن هذا المنطلق وخاصة عندما قرأنا عن الضغوط الأمريكية المكثفة على الحكومة المصرية لإجراء مناورات النجم الساطع المشتركة، والتى لاتعلم أبدا ضد من تلك المناورات ، وأى عدو مشترك لمصر و أمريكا سيقوم بالهجوم على مصر وفى حدود علمنا ، وكما يعرف العالم أجمع فالعدو الأول والأخير لمصر هو إسرائيل، التى تقف وراءها بكل قوتها وإمكانياتها- بدأت جمع المعلومات عن الأمريكيين فى مصر ورصدهم..»

وفى يوم ٢٦ مايو ١٩٨٧ تم تنفيذ العملية الرابعة ضد «دبلوماسيين » أمريكين واصابتهم (المحضر رقم ١٩٨٧/٣٠٣٤ جنايات مصر القديمة)، وكان الهدف «وينس ليامز» ... «وجون هوكى» ... «وجون فورد» من رجال المخابرات الأمريكية حملة كراهية..



بعد إلقاء القبض على «محمود نور الدين» ورفاقه فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ ، صدر قرار بحظر النشر حول التحقيق.. وفرض نطاق من السرية، إستمر حتى أذيع قرار الاتهام فى ١٨ فبراير ١٩٨٨ وألغى النائب العام قراره بحظر النشر.

وطوال هذه الأشهر الخمس، وفى ظل التعتيم شبه الكامل على القضية ، نسج الخيال الشعبى صورا رائعة ودالة على المتهمين ، وجسدهم أبطالا وفدائيين وتسربت للرأى العام الأسماء والأوصاف.

ولكن السلطة بدأت حملة تشهير عبر بعض الصحف العربية التى لم تلتزم مكاتبها فى القاهرة بقرار النائب العام، وأغمضت السلطة أعينها عنهم ، بل زودتهم بمادة للتشهير، وسمحت بتوزيع هذه الصحف فى مصر . وهكذا لم تكتف بوضعهم فى الحبس الانفرادى وفرض حصار على أخبارهم وحرمانهم من حق الدفاع عن النفس، بل شنت عليهم أحط وأقذع حملة للتشوية وإظهارهم فى صورة عصابة من المخدرين المأجورين الباحثين عن المال والنساء والكيف.

وحظى «محمود نور الدين» بالنصيب الأوفر من هذه الحملة الظالمة.

بدأت الحملة بالبلاغ الذى تقدم به «العميد فهم نجم الدين» من مباحث أمن الدولة العليا فى ٦ سبتمبر ١٩٨٧، قال فيه... «فى إطار رصد مخططات النظام الليبى المعادية ومحاولاته المستمرة لتجنيد بعض المصرين من فئات مختلفة بهدف تشكيل تنظيمات مناهضة لنظام الحكم تسعى الى النيل منه وتقويض إستقراره بالإضافة إلى القيام بعمليات عنف وتخريب وإغتيال بالجبهة الداخلية للبلاد كحلقة لهز الثقة فى إستقرارها وتماسكها وصولا إلى إسقاط النظام والاطاحة به، فقد وردت معلومات من مصادرنا تفيد أن المخابرات الليبية تمكنت من تجنيد بعض العملاء من المصرين لتشكيل تنظيم مسلح مضاد لنظام الحكم يعتمد فى أهدافه على القيام بعمليات إغتيال وعنف ضد الشخصيات الأجنبية والمصرية دون الإعلان عن دورها فى عمالة هذا التنظيم لها، بهدف الإيحاء بأنه حركة وطنية داخلية مضادة لسياسات النظام الداخلية والخارجية..

وفى هذا الاتجاه أمكن للمخابرات الليبية تجنيد المواطن «محمود نور الدين السيد على سليمان» أثناء وجوده خارج البلاد فترة عمله بالسفارة المصرية فى لندن عام ١٩٧٧ وتم



تزويده بمبالغ ضخمة من الاموال لتشكيل هذا التنظيم المسلح وتحقيق الاهداف الليبية والإلتزام بتنفيذ مايكلف به من جهاز المخابرات الليبية، وقد أمكن للمذكور بمساعدة شقيقه أحمد عصام الدين السيد على سليمان وآخرين تجنيد بعض المواطنين بهذا التنظيم مع التركيز على أن يكون من بينهم بعض العناصر ذات الخبرة العسكرية السابق خدمتهم بالقوات المسلحة وقد أطلقوا على هذا التنظيم إسم «ثورة مصر» ، وقد عرف من عناصر التنظيم كل من...»

وهكذا أطلقت مباحث أمن الدولة استنادا الى تحرياتها المطعون في صحتها وجديتها دائما أمام المحاكم- أول طلقة في حملة التشهير.. العماله لليبيا والحصول على تمويل منها. وكانت ليبيا في ذلك الحين العدو الأول للحكم في مصر...!! واستغل هذا البلاغ الذى سرب الى صحفي الحكومة في التشهير بالمتهمين.

وإنطلقت القذيفة العفنة الثانية عقب صدور قرار الاتهام في ١٨ فبراير ١٩٨٨، والذى خلى من أى اتهام بالعمالة لليبيا أو تقاضى أموال من أى جهة أجنبية فإذا بالإعلام الرسمي والصحافة الصفراء تتسقط أقوالا من محاضر التحقيق وردت على لسان شاهدتين غامضتين «ماجده ونجوى» وعلى لسان المتهم الثالث، المبلغ والشاهد المعترف على زملائه « أحمد عصام الدين» ... ولا تتصل من بعيد أوقريب بالقضية ، بل دست عليها بهدف تشويه وجه هؤلاء الرجال الذين رسمهم الخيال الشعبي الصادق في صورة أبطاله التاريخيين.. أبو زيد الهلالي وأدهم الشرقاوي وسليمان الحلبي ووسيم خالد والورداني وعنايات وخالد الاسلامبولي...

كان الحكم في حاجة لتلطيخ الصورة الجميلة التي رسمت لنور الدين... ولجأ الى أسلحته الصحفية الصدأة..

وكانت مانشتيات صحفه على النحو التالي:

* اعترافات تفصيلية للمتهمين تكشف عن جرائم أخلاقية وانحرافات فردية وجماعية.
* شاهدتان تقرران... أقمنا في شقة نور الدين وعصام إقامة كاملة وتعاطينا معهما الكوكايين والهيروين.
* سر الراقصة التي استدعاها محمود نور الدين من أسبانيا
* المتهم الثاني مول التنظيم بأموال أجنبية

وتوالت كتابات «سمير رجب» ... (إنها قضية فساد بكل المقاييس) .. و«وجدى قنديل».. قضية فساد وإنحراف وراء عمليات الارهاب. و«إنتصار النمر»... قائد تنظيم ثورة مصر هارب من التجنيد ، عمل قاتلا محترفا في لندن هرب من الانتربول بجواز سفر مزور. و «محمود عبد المنعم مراد»... المال- المال- المال وهذه الأزمة الاخلاقية. و «مكرم محمد أحمد» و«محمود السعدنى» و...و...

ضغوط أمريكية إسرائيلية

وفشلت هذه الحملة المجنونة في المساس بصورة «محمود نور السيد » لدى مواطنية لأكثر من سبب.

* تصدت زوجة «مطلقة» نور السيد وبناته لهذه الحملة الظالمة. وفي نبل كشفت كل الحقائق وقدمت صورة مغايرة تماما لنور السيد كما رسمته هذه الصحافة الرسمية.
* وجاء إتهام «خالد عبد الناصر» في قرار الاحالة والمطالبة بإعدامه، صدمة للرأى العام المصرى، وشهادة لصالح المتهمين جميعا.
* وانتبه الرأى العام لتوقيت إعلان قرار الاتهام . فكما نشرت الأهالي في ٢٤ فبراير ١٩٨٨... «فالتحقيق إنتهى منذ مايقرب من شهرين وكان قرار الاتهام جاهزاً للاعلان طبقا لمصادر نيابة أمن الدولة ، ولكن إندلاع إنتفاضة الشعب الفلسطيني والملابسات السياسية حتمت تأجيل إعلانه. وفجأة تقرر إذاعة قرار الاتهام عشية زيارة «جورج شولتز» للمنطقة في رحلة السلام الأمريكي، وبعد عودة رئيس الجمهورية من زيارة للولايات المتحدة الأمريكية . ولم يكن غريبا أن نستنتج ويستنتج معنا كل المصريين ، بل والوكالات الأجنبية، أن إعلان قرار الاتهام في هذا الوقت بالذات ، كان استجابة لضغوط أمريكية اسرائيلية، وهو أمر يرجحة ماتردد في الدوائر القضائية والأمنية المصرية منذ سبتمبر الماضي، ونشرته صحف أمريكية وعربية من أن الخيط الأول في اكتشاف هذه القضية، بدأ بتوجه المتهم الثالث وهو المبلغ والشاهد الرئيسي الى السفارة الأمريكية حيث ادلى بإعترافاته لأجهزة أمنية أمريكية وأجهزة تابعة للموساد الاسرائيلية ، وظل في حوزة الأمريكيين ٥١ يوما الى أن سلمته بإعترافاته وأقواله لأجهزة الأمن المصرية»
* وكانت قضية السفارة الأمريكية

ودورها فى القضية هى القشة التى قصمت ظهر القضية وقضت على حملة التشهير الحكومية العفنة.. فمع القاء القبض على المتهمين توالى النشر فى الصحافة الأمريكية والعربية حول الإعترافات التى أدلى بها المتهم الثالث للسفارة الأمريكية والتى كانت الخيط الذى كشف عن منظمة ثورة مصر، وتولى المخابرات الأمريكية التحقيق معه، ثم تسليمه بإعترافاته لمباحث أمن الدولة... فنشرت أخبار بهذا المعنى فى «الواشنطون بوست» و«لوس انجلوس تايمز» والشراع والعرب، وأذاعته «الاسوشيوتدبرس» .. وأخيرا وبعد إذاعة قرارالإتهام ، نشرته جريدة الأخبار المصرية وجريدة الحزب الحاكم «مايو».

ومع ذلك ظل الأمر محلا للشك ، خاصة بعد أن نفتـه النيابة وأنكره المتهم، الى أن جاءت المحاكمة. وكرر المحامون القصة وقدموا أكثر من دليل عليها. وفجأة كشفت النيابة عن محضر قديم بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٨ يتضمن إعتراف المتهم الشاهد المبلغ أحمد عصام الدين إتصاله بالسفارة الأمريكية وتحذيره من عمليه ستقوم بها «ثورة مصر» ضد بعض موظفى السفارة ، ثم معاودته للاتصال بعد العملية ، وذهابه الى السفارة وإدلائه بأقواله التى قاموا بتسجيلها . والتى سلمت بعد ذلك الى مباحث أمن الدولة، وكانت هى مصدر بلاغ المباحث إلى النيابة.

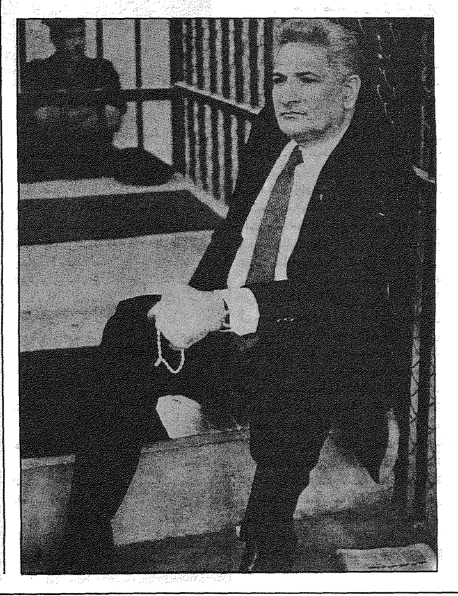
ثم قدم د. عصمت سيف الدولة محامى الدفاع وثيقة تكشف عن وجود اتفاق أمنى بين مصر وأمريكا عقدت فى ٢٦ يوليو ١٩٨١ وصدر بالتصديق عليها القرار الجمهورى بقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٨١... وتنص فى أحد بنودها «... تقوم سلطات الولايات المتحدة الأمريكية والسلطات المصرية بمساعدة بعضها البعض- الى الحد الذى يقره القانون- فى القيام بجميع التحريات اللازمة فى المخالفات القانونية وفى إطار الشهود وجمع وتقديم الأدلة بمافى ذلك الضبط والتسليم - فى الحالات المقررة- أى أشياء تتعلق بالمخالفة القانونية..»

صوت الشعب

ومع نشر بعض أوراق التحقيق وخاصة أقوال «محمود نور الدين» ، وبدء المحاكمة عرف الناس بوضوح من هو بطلة المجهول وماهى أفكاره وأهدافه.

ولد «محمود نور الدين» يوم ٢٦ يناير ١٩٤٠ (أى بدأ أول عملية فدائية وسنه ٤٤ عاما وهو اليوم فى الخمسين من عمره) بالاسكندرية ، وتلقى تعليمه حتى حصل على شهادة اتمام الدراسة الثانوية والتحق بالعمل فى إدارة التمثيل التجارى، ونقل للعمل بالمكتب التجارى بالسفارة المصرية بلندن عام ١٩٦٤ (وعمره ٢٤ عاما). وفى لندن واصل تعليمه حتى حصل على بكالوريس فى الاقتصاد من جامعة لندن . وفى أول عام ١٩٦٥ نقل للعمل بالمخابرات المصرية أثناء وجود حافظ إسماعيل سفيرا لمصر فى لندن. وساهم أثناد عمله فى المخابرات العامه، فى نشاط المخابرات الحربية بناء على ترشيح الملحق العسكرى المصرى العميد «على أحمد على» كما أفتتح مكتبا للتصدير والاستيراد وشراء وبيع العقارات بالمشاركة مع رجل أعمال انجليزى، بعلم وموافقة المخابرات المصرية. واستمر فى عمله بالمخابرات ١٢ عاما حتى استقال عام ١٩٧٧ عقب زيارة السادات للقدس احتجاجا. وكان نشاط «محمود نور الدين» فى المخابرات منصبا على النشاط الإسرائيلى والصهيونى فى بريطانيا.

وبعد استقالته أصدر مجلة «٢٣ يوليو» التى توقفت بعد عام لمصاعب التمويل. ثم عاد الى مصر عام ١٩٨٤ (بعد ٢٠ عاما فى بريطانيا) ليشرع فى تكوين منظمة «ثورة مصر» ليعلم العالم كله- وخاصة أعدائنا من الصهيونيين ومن يؤيدونهم ويمدونهم بالمال والسلاح - أن فى مصر رجالا وضعوا رووسهم على أكفهم فى سبيل هذا الوطن».





وقدم نور الدين شهادة للتاريخ عن موقفه ورؤيته وانتمائه..

فى إجابة على اسئلة المحقق قال..

«كان إختيارى لهذا الاسم مستوحى من مصر ومن شعورى بضرورة وجود عمل جدى مسموع على المستويين المحلى والعالمى، ليعبر عن حقيقة شعور الشعب المصرى تجاه إتفاقيات كامب ديفيد والتطبيع مع العدو الصهيونى. كما كان هناك سبب مباشر لإتجاهى للعمل المسلح وهو التهديدات العديدة بالإغتيال التى تلقاها العديد من المفكرين والكتاب والصحفيين وغيرهم من المصريين المناهضين لهذه المعاهدة والتطبيع والتى تلقوها كتابيا وتليفونيا من منظمة «كاخ» الاسرائيلية الصهيونية «يرأسها مائيركاهانا». وكنت أريد أن أقول أن فى مصر رجالا يقدمون أرواحهم دفاعا عن بلادهم مصر، وعن دماء شهدائها التى إرتوت بها رمال سيناء التى لاتملك حكومة مصر سلطة عليها ولاتستطيع أن تمارس سيادتها خاصة فوق المنطقة (ج) عبر المضايق، ولايستطيع جندى أوضابط مصرى أن يطأ هذه المنطقة بقدمه وهو فى زيه العسكرى، كما لاتستطيع أى طائرة حربية مصرية التحليق فوق سمائها..

.... والمنظمة تقوم على فكرة عودة مصر الى قيادتها للصف العربى، والقيام بدورها القيادى والرائد فى المنطقة كلها، بما فيها المنطقة الأفروآسيوية، والذى يتعذر القيام به حاليا فى وجود معاهدة كامب ديفيد وسياسة التطبيع التى تضفى حماية على السياسة الإقتصادية والاجتماعية داخل مصر، وتشجع السارقين والناهبين لقوت الشعب وأمواله، ضد الفقراء من غالبية هذا الشعب. ولا أعتقد أننى بحاجة الى الخوض كثيرا فى هذه الأمور الحيوية لأن الشعب كله يعلمها ويحسها، ويلفظها ويقاومها...

... ولا أدل على ذلك من مطالبة الشعب كله بالغاء قانون الطوارئ والقوانين سيئة السمعة المعروفة، والتى ألغت فى واقع الأمر حقوق الانسان المصرى وأهدرت من آدميته. كنا نسعى فى فكرنا بالمناداة بالاستفادة من إنجازات ثورة يوليو ومعالجة الأخطاء التى تعثرت فيها، وهو ماكان يطالب به الزعيم جمال عبد الناصر.

... والمنظمة لاتقوم بأى عمل مسلح ضد المصريين، وكافة العمليات التى قامت بها المنظمة كانت ضد العدو الاسرائيلى وحليفه أمريكا. ولم تقم المنظمة بأى عمل مسلح ضد أى مصرى. كما لايوجد- وليس فى برنامجنا- القيام بأى عمل مسلح ضد أى مصرى، حتى لو إختلفنا معه فى الرأى.. وهذا واضح من البيانات التى أصدرناها والموجودة صورتها بالأوراق المضبوطه.

الحكم

وفى المحاكمة والتى استمرت طوال هذه السنوات حتى صدر الحكم فى مطلع الشهر الماضى، خاض الدفاع معركة دفاع ،لا عن أشخاص المتهمين، ولكن عن حق الشعب المصرى فى المقاومة، وقدم الحجج والبراهين على أن اسرائيل مازالت هى العدو.. طبقا للدستور والقانون والتاريخ والحاضر والجغرافيا..

حتى المحامى العام الاول لنيابة أمن الدولة العليا المستشار «عبد المجيد محمود» لم يملك كوطنى مصرى، الا أن يستهل مرافعته فى القضية قائلا.. «إنه من المقررات والمسلمات والبديهيات أن اسرائيل هى أداة الصهيونية وغزو الأرض العربية من النيل الى الفرات. ولن تقف دون هذا الهدف إتفاقيات ثنائية عقدتها أسرائيل مع مصر، لا السعى المتعثر لعقد مؤتمر دولى لتقرير سلام فى المنطقة ووضع حد للمشكلة الفلسطينية إنما بوقفة تكاتف الجهود العربية ووحدة الأمة العربية.. إنه من المقررات والمسلمات والبديهيات أن الثورة العربية فى فلسطين المحتلة قامت ولازالت وستستمر حتى تحقق أملها فى النصر بإزالة الكيان الإسرائيلى من على أرض فلسطين..

لقد بدأ محامى الدفاع «احمد نبيل الهلالى مرافعته قائلا.. «لقد كان العداء الاسرائيل هو السياسة الرسمية للدولة.. ولقد كان مدى عمق العداء لاسرائيل هو معيار الوطنية طوال الخمسينات والستينات وبدايات السبعينات... الى أن جاء من غير اتجاه الريح، ومسخ حقائق التاريخ، وصور الأعداء فى صورة أبناء العم، وتنمر للأشقاء فى الدم..

فهل نحاسب أهل القفص..لانهم... أبو أن يتخلوا عن المبدأ.. أبوا أن يتجردوا من عروبتهم....

... هل من الجائز معاقبة هذا الشاب... لأنه أفرط فى حب الوطن الكبير والوطن الصغير... وأبى أن يفرط فى الولاء للوطن...»

لقد حكم القضاء على «محمود نور الدين» بلأشغال الشاقة المؤبدة. وحكم على رفاقة بأحكام تتراوح بين ٣ سنوات سجن و١٥ عاما أشغالا شاقة... ومع ذلك تظل كلمه «محمود نور الدين» فى التحقيق «عموما الحكم متروك للشعب المصرى وللتاريخ». وقد أصدر الشعب حكمه منذ أول عملية قامت بها منظمة ثورة مصر... لافرق فى ذلك بين من يقبلون الإغتيال ومن يرفضونه. والشعب قادر على أن ينفذ حكمه ويعيد «نور الدين» الى زوجته وبناته وأهله ووطنه.. وربما أقرب مما يتصور كثيرون.

سنة عاشرة «طوارئ»

نعم لقانون الطوارئ



طب تراهنى تانى .. عليا بعشرة جنيه إن اللى ماشى هناك ده شيوعى .. !!

يعيش قانون الطوارئ

الحكومة



جوزك حالته صعبة يامدام .. متخيل إن الناس كلها عساكر ..
و إنهم بيراقبوه عشان حالة الطوارئ اللى ف البلد

!!..

دكتور



مصر في أعقاب أزمة الخليج

د. جلال أمين

ماهى أهداف السياسة الأمريكية فى مصر فى مرحلة مابعد أزمة الخليج؟ إنى أتصور أن هذه الأهداف يمكن تلخيصها فى ثلاثة:

الأول: أن تدخل مصر مرحلة جديدة من توسيع نطاق السوق المصرية أمام السلع والإستثمارات الأمريكية، للتصريف فى مصر نفسها وللإنطلاق من مصر الى التسويق فى المنطقة العربية، بما فى ذلك إنتاج وتسويق الأسلحة.

والثانى: أن تدخل مصر مرحلة جديدة تماماً تبدأ فيها التطبيق الجرئ لذلك الشعار القديم الذى رفع فى أعقاب ١٩٧٩ ولم ير النور حتى الآن، وهو تطبيع العلاقات الإقتصادية السياسية والثقافية مع اسرائيل.

الثالث: أن تستخدم مصر ما لها من وزن لدى البلاد العربية الأخرى، وفى مؤسسات كالجامعة العربية، لرفع هذه البلاد إلى توقيع اتفاقية صلح نهائى مع إسرائيل، وقبول تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية تتفق مع طموحات إسرائيل وأهداف السياسة الأمريكية الأخرى فى المنطقة.

ليست هذه الأهداف الثلاثة أهدافاً جديدة، ولكن ماحدث فى المنطقة العربية منذ نشوب أزمة الخليج، وماحدث فى العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، جعل هذه الأهداف تدخل مرحلة جديدة أصبح فيها من الممكن دفع هذه الأهداف نحو التحقيق بدرجات أبعد وبخطى أسرع بكثير مما كان يجرى حتى الآن.

فأما «التطبيع»، فقد أصبح من المناسب الآن أكثر منه فى أى وقت مضى، من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية، دفع مصر نحو توسيع معاملاتها التجارية مع اسرائيل، تصديرا واستيرادا، وفتح الباب أمام إسرائيل للدخول فى مشروعات مشتركة تعمل فى تعمير سيناء، واستصلاح الأراضى والسياحة الخ، ولابأس من تدشين بعض العلاقات الثقافية تمهيدا لدعم علاقات اقتصادية جديدة فى المستقبل ذلك أن أحداث الخليج قد جعلت من الممكن تقديم إسرائيل للرأى العام العربى فى رداء جديد وكأنها الآن الدولة الوحيدة المتمدينة فى المنطقة والتى لم تلطخ يديها لادماء العراقيين ولا الكويتيين. بل وقفت صامتة لاتتكلم، ورغم وقوع بعض الصواريخ العراقية عليها. لقد مارست إسرائيل، كما نعرف جميعا درجة عالية من «ضبط النفس» الذى لابد أن تكافأ عليه، بدرجة عالية من التطبيع.

بالمقارنة بذلك فلننظر الى منظر العرب وهم يقتلون بعضهم البعض، ويتبادلون السباب والإتهامات، وكل مزاعمهم البطولية قد ظهر أنها جوفاء، بل حتى السعودية لم تسلم سمعتها من الأذى، اذ قبلت، وهى حامية حمى الأماكن المقدسة أن تطأ أرضها أقدام الجنود الأمريكيين بل والجنديات الأمريكيات، فلم تعد، فيما يظهر، قادرة على التظاهر بالوقوف الصلب ضد المطامع الإسرائيلية أو المطالبة الحازمة بعودة القدس عربية بل فلننظر الى ما أصاب الفلسطينيين من تلويث السمعة: لقد وقفوا إلى جانب صدام، وصدام أصابه ما أصابه وظهر من أمره ماظهر، والفلسطينيون يصوّرون اليوم أمام الرأى العام العربى وكأنهم ساندوا أكثر الأطراف إجراما، وأنهم خانوا الكويتيين وطعنوهم فى الظهر بعد كل مافعله الكويتيون (وسائر العرب) لهم، فهل يستحقون بعد كل ذلك أن يساندهم العرب كما ساندوهم؟

كل هذه الحجج هى بالطبع غاية فى السخافة. من ضبط النفس من جانب اسرائيل إلى خيانة الفلسطينيين للكويتيين أو العرب، وأما اقتتال العرب، بعضهم مع بعض، وتبادلهم السباب، فليس السبب أنهم أكثر همجية من الاسرائيليين، بل السبب أنهم وقعوا فريسة لفخ نصبه الأمريكيون. جريرة العرب إذن ليست هى الهمجية، بل «العبط» وعلاجها ليس أن يقبلوا أن تقوم إسرائيل بتمدينهم، بل فقط أن يفيقوا لأنفسهم. ولكن هذا الاتهام للعرب بالهمجية قد انطلى للأسف على كثير من العرب أنفسهم، بما فى ذلك بكل أسف كثير من قادتهم السياسيين بل وبعض قادة الرأى فيهم.

* * *

لنفس هذه الأسباب أصبح أيضا من الممكن، أكثر مما كان فى أى وقت مضى، دفع البلاد العربية الأخرى إلى قبول الصلح مع إسرائيل، كما سبق أن فعلت مصر فى ٧٧ و٧٨ و١٩٧٩، وإلى قبول تسوية القضية الفلسطينية على النحو الذى يصادف هوى إسرائيل والولايات المتحدة. إذ فلننظر ما أصاب دول الرفض من ضعف وانكسار فى غمار أزمة الخليج: العراق الزعيمة الثرية والمتكلمة باسم العروبة والإسلام والمهددة لإسرائيل بالصواريخ والأسلحة الكيماوية قد أصابها من الانهيار والتمزق والإفلاس، المادى والمعنوى مايصعب حصره ووصفه، وسوريا وليبيا واليمن والجزائر، فقدت فجأة القدرة على الكلام أو الصياح، فاذا بمصر تبدو فى وسط هذا كله وكأنها كانت دائما على حق. هكذا يريد أن يستخلص المحللون الرسميون، وكأن مصر كانت بعيدة النظر عندما زار

السادات القدس وعندما وقع اتفاقية كامب ديفيد. ولكن الحقيقة هي عكس ذلك بالضبط لقد وقعت مصر في هوة سحيقة منذ زار السادات القدس في ١٩٧٧، ثم وقعت فيها مؤخرا دولة عربية بعد أخرى، حتى أصبحنا جميعا في نفس الهوة السحيقة التي لايبدو فيها شعاع ضوء واحد. وإذ يتحسس بعضنا البعض بالأيدي، دون أن نرى شيئا في هذا الظلام الحالك، يطمئن بعضنا البعض قائلا: «لقد عادت مصر للعرب، وعاد العرب لمصر!» كل ماحدث إذن هو أن كامب ديفيد بكل فجورها وتهتكها قد أصبحت في مناخ التردي العام تبدو وكأنها أكثر النساء شرفا وطهارة ذيل.

***

حتى الاقتصاد المصري نفسه، يبدو الآن وكأنه دخل مرحلة جديدة بعد انحسار أزمة الخليج. إن الضربة التي تلقاها الإقتصاد المصري بسبب الأزمة كانت بالطبع ضربة عنيفة وقاسية من الإنخفاض الشديد في تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى فقدان جزء من مدخراتهم في الكويت والعراق، إلى الانخفاض في إيرادات السياحة وقناة السويس، إلى ارتفاع معدل البطالة ... الخ ولكن ليست هذه الآثار هي ما أعنيه بقولي إن الاقتصاد المصري يدخل الآن مرحلة جديدة، فهذه الآثار هي على الأغلب قصيرة المدى، من الممكن جدا، بل والأرجح، أن تتحول بسرعة الى عكسها، فتعود التحويلات الى الزيادة والسياحة وقناة السويس إلى الإنتعاش .. الخ إن المرحلة الجديدة التي يدخلها الاقتصاد المصري تتعلق بأهداف السياسة الأمريكية، من حيث إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد المصري كجزء من إعادة ترتيب أوضاع المنطقة ككل.

ما أقصده هو أن الولايات المتحدة لابد أن تضع نصب عينيها، وهي تعيد ترتيب أوضاع المنطقة، مايمكن أن تقدمه هذه المنطقة من مساهمة في دعم الاقتصاد الأمريكي، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الأمريكي من صعوبات جمة ومعروفة زادها شدة ازدياد مايتعرض له من منافسة من كتلتين اقتصاديتين أخريين، تحملان طاقة أكبر على التجدد والإبداع، وهما أوربا الغربية واليابان. وذلك بالاضافة إلى ما يمكن أن تقدمه المنطقة العربية من مساهمة في دعم الاقتصاد الإسرائيلي.

هذا الدعم المطلوب من المنطقة العربية للاقتصادين الأمريكي والاسرائيلي، بدأ تقديمه بالفعل، وبصورة مذهلة، في غمار أزمة الخليج، وذلك بما تم تحويله من بلايين الدولارات من السعودية والكويت والإمارات الى الولايات المتحدة (وماتم تحويله من هذه إلى اسرائيل) تحت اسم المساهمة في أعباء حرب الخليج. وسوف يستمر هذا الدعم بالطبع في صورة شراء أسلحة لم يعد بامكان الولايات المتحدة تصريفها بعد أنتهاء الحرب الباردة، تحت اسم إقامة «نظام أمن عربي جديد»، وسد الثغرات الدفاعية في جيوش السعودية ودول الخليج الأخرى. ناهيك بالطبع عما تقدمه إعادة بناء الكويت من دعم للإقتصاد الأمريكي وسوف يتلوها دون شك بعد قليل إعادة بناء العراق.

ولكن بالإضافة الى ذلك لابد أن تساهم الدول العربية الأخرى في تقديم الدعم للإقتصاد الأمريكي والإسرائيلي، ومن أهم هذه الدول مصر، بالنظر الى حجم سكانها والتقدم النسبي الذي حققته في مستوى العمالة ومايسميه الاقتصاديون البنية الأساسية. لقد قطعت مصر بالفعل شوطا لابأس به في هذا المجال منذ تدشين سياسة الإنفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينات، المسيرة كانت تمضي ببطء شديد، وأصابها الكثير من التعثر خلال الخمسة عشر عاما الماضية. إن المحللين الغربيين، ومعهم كثيرون من المعلقين المصريين، يحاولون أن يفسروا تعثر سياسة الإنفتاح الاقتصادي في مصر منذ تدشينها في ١٩٧٤ بأسباب محلية بحت، فيرجعونه إلى مقاومة البيروقراطية وأنصار القطاع العام والمستفيدين منه، لسياسة الإنفتاح، وإلى رفض الحكومة المصرية الإنصات الى نصائح صندوق النقد الدولي ترددا أو خوفا من الآثار السياسية التي يمكن أن تترتب على مزيد من تحرير الاقتصاد... الخ ولكن الحقيقة في رأيي هي غير ذلك. إن هذا التأجيل الطويل للتطبيق الكامل لسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، يرجع في الأساس الى أسباب خارجية تتعلق بمدى حاجة المستثمرين الأجانب للضغط على مصر لفتح مزيد من الأبواب. لقد أغرقت مصر بسلع الانفتاح طوال الخمسة عشر عاما الماضية، ولكن ظلت حركة الاستثمارات الأجنبية في مصر بطيئة كل البطء، وانحصرت في مجالات ضيقة للغاية ليس السبب في رأيي أن مصر لم تفتح الباب بالدرجة الكافية، بل السبب هو أن المستثمر الأجنبي لم يدفع الباب بالقوة الكافية. وهذا بدوره يرجع في الأساس الى أن التسوية النهائية للصراع العربي/الاسرائيلي لم تتم بعد. أما وقد أوشكت هذه التسوية على التمام، فقد حان أيضا موعد إعداد الاقتصاد المصري لاستقبال الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع.

إذا كان هذا التحليل صحيحا، فإن الاتفاق الأخير مع صندوق النقد الدولي، الذي وقعته مصر في ٩ إبريل، يمكن فهم توقيته وحجمه. إن التوقيت لم يكن مسألة إقناع واقتناع، فليس بمقارعة الحجة بالحجة تتم مثل هذه الأمور الجسيمة، وإنما هو وثيق الصلة



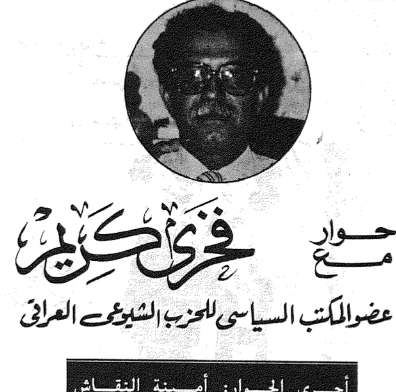


بانحسار أزمة الخليج وإعادة ترتيب المنطقة: المنطقة العربية على أبواب مرحلة جديدة تتم فيها تسويات معلقة منذ فترة طويلة، والقيام بترتيب الإقتصاد المصرى هو شرط ونتيجة فى نفس الوقت لإتمام هذه التسويات وأما عن حجم الإتفاق ،فإن شموله وحسمه لكل الجوانب المعلقة من جوانب الاقتصاد المصرى، يتعلقان أيضا بأن الاقتصاد المصرى يجرى إعداده لمرحلة جديدة تماما: الأبواب المغلقة والمواربة ستفتح الى أقصى مداها، والسلع والإستثمارات والمشروعات الأجنبية سوف تتدفق على مصر، بما فى ذلك السلع والمشروعات الاسرائيلية

***

أعتقد أن من المفيد لفهم ماحدث وما سوف يحدث، ليس فقط لمصر، بل ولبقية المنطقة العربية والعالم الثالث، أن أترجم للقارئ فقرة تلخص الأمر تلخيصا بديعا، كتبها أستاذ أمريكى، هو من ألمع المفكرين اليساريين فى العالم الغربى فى الوقت الحاضر، ومن أكثرهم تعاطفا مع شعوب العالم الثالث المغلوبة على أمرها ومع القضية الفلسطينية، ومن أعمقهم نقداً للسياسة الأمريكية تجاه العالم الثالث، وهو الأستاذ ن. شومسكى N.CHOMSKY أستاذ اللغويات بذلك المعهد الشهير، معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ببوسطن، من مقال نشرته له الجارديان الأسبوعية البريطانية فى ٧ إبريل ١٩٩١.

«إن القادة السياسيين فى واشنطن ولندن، قد تسببوا بسياساتهم فى مجموعة من الكوارث الإقتصادية والاجتماعية فى داخل بلادهم، مما لايعرفون له حلا، باستثناء حل واحد هو استخدام مالديهم من قوة عسكرية. فبناء على نصائح رجال الأعمال، قد يقوم هؤلاء القادة السياسيون بتحويل دولهم الى دول مرتزقة، تقوم بدور أشبه بدور المافيا الدولية فتبيع «الحماية» للأغنياء، تحميهم مما يتعرضون له من «أخطار» العالم الثالث، وتتقاضى فى مقابل هذه الخدمات المبالغ المناسبه. فالثروات التى تحول الى هذه الدول من دول النفط بالخليج، تقوم بدعم الاقتصاد المنهار فى أمريكا وبريطانيا، فى الوقت الذى تقوم فيه أوروبا، بقيادة ألمانيا، ومن بعدها اليابان، بمهمة ادخال «نمط أمريكا اللاتينية فى النمو» الى تلك الأجزاء المنهارة من الامبراطورية السوفيتية. بينما يقوم موظفو جهاز البيروقراطية السوفيتية المنهار بتشغيل المكاتب الجديدة التى سوف تفتحها الشركات الأجنبية لفروعها فى الاتحاد السوفيتى. أما بقية العالم الثالث فسوف يجرى الحكم فيه والسيطرة عليه عن طريق استخدام الضغوط الاقتصادية، إذا كانت هذه كافية، أو بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر. هذه هى أهم معالم «النظام الدولى الجديد» الذى جرى تخطيطه، والذى تظهر لنا سماته بوضوح بمجرد أن نتخلص من الشعارات والأوصاف الجوفاء المضللة التى يستخدمونها فى وصفه».



حوار مع فخري كريم

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي

أجرى الحوار: أمينة النقاش

قضى الأمر... وأنتهت مغامرة الغزو العراقي للكويت بكارثة شاملة، تمثلت فى الهزيمة العسكرية الساحقة للعراق، وتجريده من أسلحته، ورهن نفطه لسنوات طويلة، لدفع تعويضات الحرب، ونشوب حرب أهلية لايبدو الآن أى أفق لنهايتها، وتهديده بمخاطر التقسيم الى دويلات دينية وقومية ، ودخوله الى مرحلة جديدة يعاد فيها تكوينه سياسيا وإقتصاديا وربما جغرافيا.

ووسط اجواء يختل فيها التوازن فى القوى الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيما يسمى «بالنظام العالمى الجديد» وفى قلب الترتيبات التى تجرى على قدم وساق لإقامة «نظام الأمن الأقليمى»، الذى ينتهى بأن تصبح إسرائيل هى القوة الوحيدة فى المنطقة العربية، برزت على المسرح السياسى قوى المعارضة العراقية نفسها كبديل لنظام صدام حسين الذى يرفض تحمل أى مسئولية عما جرى.

وعلى ضوء ماجرى ويجرى فى العراق قال بعض المراقبين السياسيين، أن المعارضة لنظام صدام حسين تستقوى بواشنطن ، وتستنجد بدول الجوار، فكان من الطبيعى أن تكثر الأسئلة وتبرز علامات الاستفهام.

فهل ياترى تغلب المعارضة العراقية مطلب تغيير النظام على المخاطر الأخرى التى يتعرض لها العراق، وماهى فصائل المعارضة العراقية، وماهى الخطوط بين فصائلها وماهو المشترك الذى يوحد بينها ، وبماذا ياترى تفسر تلك الاستجارة من الرمضاء بالنار؟

حول تلك الأسئلة وغيرها يجيب وجه بارز من وجوه المعارضة العراقية، هو السياسى والكاتب والصحفى «فخرى كريم» عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى العراقى ومدير مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية ورئيس التحرير السابق لصحيفة الحزب الشيوعى «طريق الشعب»

وفيما يلى الحديث الذى اجريناه معه عبر التليفون فى مقره بدمشق والتزمنا فيه بنص إجاباته

الشعب ... الغائب الوحيد

*** ماهى الظروف والأسباب- بالإضافة لنتائج الحرب- التى أدت إلى انفجار الإنتفاضة.**

– ترتبط هذه الظروف والأسباب، بالطابع الاستبدادى العاتى للنظام ، والنهج الدكتاتورى الإرهابى ، والأساليب الفاشية التى اعتمدها ،بالاضافة الى مجمل توجهاته فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ماحمل الحزب عام ١٩٧٩ الى انهاء علاقاته بهذا النظام ،ثم إقرار شعار إسقاط الدكتاتورية الفاشية والتحول الى المعارضة المسلحة بعد أن انعدمت كل الوسائل القانونية والسلمية لممارسة نشاطه السياسى العلنى.

واستند هذا الانعطاف فى حياة الحزب وسياسته الى تحليل شامل للوضع فى البلاد، استمد من طبيعة ومكونات ونهج النظام حتى قبل هذا التاريخ، مرورا بالفترة التى كان الحزب فيها طرفا فى التحالف مع حزب البعث الحاكم وشريكا شكليا فى الحكومة.

وقد عولجت هذه المرحلة والأخطاء الفكرية والسياسية والتنظيمية ومجمل نهج النظام فى وثائق الحزب التقييمية التى نوقشت على مدى سنوات واقرت بصيغتها النهائية فى المؤتمر الوطنى الرابع أواخر عام ١٩٨٥.

وطبيعى ان يجرى فى ظل مثل هذا النظام فوق الشمولى (اذا صح التوصيف) تصفية ابسط مظاهر الحرية والنشاط السياسى، وحقوق الانسان والعدالة والقانون حتى بمفرداتها البدائية. وكان هذا الحكم بطبيعته وتوجهاته الاساسية موضع تساؤل وارتياب حتى فى ظل تحالفه مع الحزب الشيوعى. فبصرف النظر عن شعاراته ومنجزاته التى شكلت فيما بعد مواقع وثوب ارتدادية، فقد اتضح طابعه الحقيقى عندما باشر بنقل البلاد الى أكثر المراحل ظلامية فى تاريخها ، وحرمانها بالتالى من المنجزات التى حققتها طيلة العقود الخمسة الأخيرة، بل وجرى تجاوز ذلك بكثير جراء اندفاعه فى طريق الحروب والمغامرات الدموية، وما اسفرت عنه من كوارث مروعة فى مختلف الميادين، وخصوصا فى الخسائر البشرية الفادحة والدمار الاقتصادى والتشويهات الاجتماعية والاثار الخطيرة لذلك كله على الاجيال القادمة.

وفى مجرى تقدم صدام حسين لتكريس سلطته المطلقة تضافرت عوامل عديدة لتعرية

نظامه ونهجه، وذلك منذ انفراده بالحكم عام ١٩٧٩- بالاضافة الى افتضاح الأضاليل التي كان يغطي بها شعاراته واغراضه. كما تم أبان الحرب العراقية- الايرانية التي اشعلها تحت شعارات وذرائع باطلة.

فالطاغية والدكتاتور المطلق الصلاحية، والرافض لكل القيم الانسانية، يعرض تلك الكارثة الوطنية، المتمثلة بالحرب وفواجعها ومآسيها، كمأثرة قومية و«بوابة لتحرير فلسطين» و«قادسية جديدة» و«مصد للأصولية السلفية» و«درعا لوحدة العراق وسيادته»!

وكلما ازدادت محنة الشعب العراقي وتفاقمت الكارثة المحدقة به وخاصة اثناء حرب الخليج تزايدت «أوسمة» صدام الوطنية والقومية بل والتقدمية والاشتراكية. حتى غدا بالنسبة لاوساط معارضة في المواقف والايديولوجيات والاهداف «بطلاً قوميا» وقائدا محنكا» ومنقذا ومخططا استراتيجيا لوحدة العرب! وقد التقى في هذا التوافق قادة دول من المعسكرين المتجاهلين قبل حلول عصر «زوال التعارض بين الايديولوجيات الى جانب عرب تقدميين وشيوعيين ورجعيين، فالعرب على حد زعم البعض يواجهون الفرس المجوس!

ومواصلة التقدم لاتتم الا بمواجهة الظلامية السلفية!

والدفاع عن الوطن واجب ازاء مخاطر الاجتياح والاحتلال!

وكان الغائب الوحيد أو المغيب بأصرار مسبق، هو الشعب العراقي المأسور، والوطن العراقي المستباح من قبل صدام حسين وزمرته... الشعب الذي كان يرى ويقدر حجم الكارثة التي تهدده في وطنه، ويحذر من عواقبها، دون أن يسمع له صوت، بل ويجري التعريض بوطنيته.

ورغم الاستباحة الدموية الشاملة التي نظمها جلاد الشعب والتي اقترنت بتشريد ملايين المواطنين، فان اوساطا ونماذج مشابهة بين العرب والمسلمين بل وفي اطراف متنافرة من العالم، لاترى في انتفاضة الشعب العراقي ضد الطغيان إلاضربا من «تآمر» على وحدة العراق او تنفيذا لمخطط الولايات المتحدة والاطلسيين الاخرين، وعملا مدبرا يرمي إلى تقسيم البلاد وزعزعة استقرارها لمجرد توجيهها الجريء والمشروع لاسقاط صدام حسين ونظامه.

اليس في ذلك كله مفارقة تستدعي العجب، وتستثير الذهول والمرارة؟!

فكيف امكن ان يصبح صدام حسين مرة «مدافعا عن الوطن والامة والحضارة» ومرة اخرى «منقذا للوطن ووحدته»؟!

الخطأ في جوهر النظام

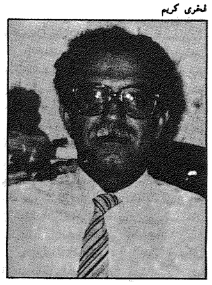
تلك مقدمة للاشارة الى أن تفجر عوامل الانتفاضة، كانت كامنة في جوهر النظام ونهجه، ولكن طائفة من العوامل الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي شكلت ملامح مرحلة التداعي في الوضع العربي قد ساهمت في اخفاء هذه الحقيقة، أو تغييبها من لوحة الصراع الدامي في العراق بين الشعب بكل فئاته وطوائفه واديانه وتياراته السياسية وبين الطاغية الذي جاوز في طغيانه وبطشه كل نظائره من طغاة التاريخ المعاصر على الأقل.

كان شعبنا، للأسف ضحية تجاهل من جانب الرأي العام العربي والعالمي وضحية اعتماد معايير شكلية ومزدوجة في التعامل مع قضيته وخصوصا، عندما يتطلب الأمر تحديد المواقف والارادات ازاء الحكام في «العالم الثالث».

واذا كان لنا ان نخفف من وقع هذه الحقيقة، فما علينا الا أن نقول، أن شعبنا والحركة الوطنية العراقية، كاناضحية تبريرات خادعة وعقيمة، وضحية التباسات في المفاهيم والقيم والشعارات (كالتقدم والعدالة في تقسيم الثروات والاماني القومية ومعاداة الامبريالية... الخ) على حساب الديمقراطية وحقوق الانسان وحرية المواطن.

لقد اتخذت أزمة النظام ابعادا جديدة، عشية احتلال الكويت بعد ان اكتسبت طابعا شموليا اثر ايقاف الحرب العراقية- الايرانية

فخري كريم



وتحول مأزق اللاسلم واللاحرب الى عامل ضغط موضوعي لتشديد وتعميق الأزمة في شتى الميادين، وخاصة الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ونتيجة النهج التوسعي الاستفزازي المغامر، تحول العامل العربي الدولي، الى عامل فاعل باتجاه تفجير الأزمة.

وكان انشداد صدام حسين للخيار العسكري، في المنعطفات الحادة التي تستفحل فيها أزمة نظامه تجسيداً لتكوينه السايكولوجي ولنهجه المغامر وسياسته المعادية للشعب، واستهتاره بحقوق وحريات المواطنين، وبالحقوق والقيم الانسانية، ومبادئ القانون والاعراف الدولية.

ان هذه السياسة، التي آلت الى تدمير البلاد، والانتقاص من سيادتها واستقلالها، والى إفقار الشعب وايصاله الى درك الحرمان والمجاعة كانت وراء الكارثة الوطنية الكبرى التي سببتها الحرب العراقية- الايرانية، والكارثة الاكبر والافدح التي حلت بشعبنا ووطننا اليوم.

لقد أصبحت البلاد على شفا الافلاس، نتيجة توقف تصدير النفط، واعباء التصنيع العسكري ومشكلات إعادة البناء وخدمة الديون، وتعذر الايفاء بالالتزامات المترتبة على ذلك، بالاضافة الى الدمار الهائل، الذي حل بالمرافق الاقتصادية، والمقاطعة الاقتصادية التي فرضت على العراق وتدهور الإنتاج في سائر القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وتكفي الاشارة إلى المهمة الضخمة التي كانت تواجه العراق، بعد إيقاف الحرب مع ايران، والمتمثلة باعادة أعمار ماخربته الحرب، وتسريح المجندين وتأهليهم، ومواصلة خطط التنمية، والتي قدرت كلفتها التقريبية انذاك بحوالي (٢٠٠) مليار دولار، علما بأن عائدات العراق من تصدير النفط، انذاك لم تتجاوز (١٣) مليار دولار، وهو مبلغ لايكاد يفي، بكلف الاستيراد من الخارج. لقد كان على النظام، علاوة على تمويل الاستيراد، توفير العملة الاجنبية اللازمة، لتسديد المستحقات عن الدين الاجنبي واعادة بناء مادمرته الحرب العراقية- الايرانية، وتمويل المشاريع التنموية الجديدة، وتغطية تحويلات الشركات الأجنبية والعمالة الوافدة، ولاسيما من مصر.

وقد فاقم هذا الوضع المتدهور بمجمله الصعوبات المتزايدة التي تعاني منها الفئات الكادحة، وذوي الدخل المحدود، في مختلف المجالات، وانعكس على الحياة المعاشية

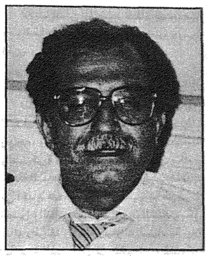
الصعبة للمواطنين. وفي محاولة يائسة للافلات من هذه الأزمة، سعى صدام حسين، لابرام صفقة مع شركات يابانية وأوروبية، لبيع احتياطي النفط في حقول «جزر مجنون» الغنية بالنفط، لقاء (١٨٥) مليار دولار، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل ايضا. وأعقب ذلك كله ماجرى لاحقا، من اثارة الدعاوى في قمة بغداد وبعدها على الكويت والأمارات، وانتهت الى أزمة الخليج، كما هو معروف.

إلى جانب ذلك، اسهم الانفاق العسكري الضخم ومتطلبات المؤسسة العسكرية في تعميق الأزمة المالية للنظام، فالنفقات الهائلة لإدامة جاهزية القوات المسلحة وتأمين الميزانية المفتوحة، للتصنيع العسكري على حساب القطاعات الاخرى، عجلت في تدهور الوضع الاقتصادي وزادت من حاجة النظام الى موارد مالية بأرقام تتجاوز بكثير طاقة البلاد، وعجز النظام عن حل التناقض المرتبط بضرورة تسريح مئات الالاف من المجندين الذين ظلوا في الخدمة العسكرية، منذ عام ١٩٨٠ وتحويلهم الى الخدمة المدنية بسبب ضآلة فرص العمل، واختناق سوق العمالة، وقاده هذا العجز، الى ارتكاب الجريمة المعروفة بحق العمال المصريين، محاولا توجيه انظار المسرحين الى اشقائهم كمسبب لمحنتهم.

للأيجاز نتوقف عند العوامل السياسية وبخاصة، لدى التوجهات التالية:

– إيغال الدكتاتورية في نهج الارهاب الدموي الشامل وتصفية الحياة السياسية من أبسط مظاهر الحرية، وحقوق الانسان، والإمعان في تكريس حكم الدكتاتور الفرد المطلق الصلاحية، ومواصلة حرب الإبادة في كردستان، بما في ذلك استخدام السلاح الكيماوي، كما فعل بحلبجة وغيرها.

– اشتداد التناقض بين قيم الديمقراطية والعدالة والقيم الانسانية، التي هبت على العالم والمنطقة مع رياح التجديد والديمقراطية والتعددية وتداول السلطة ودولة القانون من جانب واصرار صدام حسين على تكريس سلطته الدكتاتورية من الجانب الاخر. حيث نمت في الاجواء السياسية بوادر التمرد واعلان السخط وتجاوز عقدة الخوف والصراع بين مراكز القوى واجهزة القمع المتعددة. واقترن ذلك بفقدان الثقة والخوف من المستقبل من جانب الطغمة المتسلطة، مما آل الى تصفيات واسعة بين قادة وضابط من حملة انواط الشجاعة وأوسمة «القادسية»، والمقربين وأفراد الحاشية الضيقة بتهمة ضعف الولاء والإرتياب بالنوايا.


فخري كريم

– تجريد الحياة السياسية، من أي نشاط سياسي، خارج حدود حركة صدام حسين شخصيا، والحيلولة دون استثناء اي من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسايكولوجية وحتى «البيئية» من مركز قراره ولتكريس ذلك، اصبحت صورة باشكالها وازيائها المختلفة تتجاوز من حيث الكم عدد سكان البلاد، وتعددت اسماؤه، حتى جاوزت اسماء الخالق، ثم بدأت شجرة اسمائه تمتد الى الامام الحسين، ثم الى نبوخذ نصر، وحمورابي، وانتهت الى لقب ذميم كأب لـ «أم المعارك» المهلكة.

– تحويل القمع والارهاب والتصفيات الجسدية الى سياسة رسمية ثابتة للدولة وتكريسها بقوانين لامثيل لضراوتها في العالم.

– اما من الناحية الاقتصادية، فقد انتهى الامر الى مضاعفات مركبة من الأزمات الاقتصادية والإنهيار في سائر مرافق الاقتصاد ومعيشة السكان.

واتخذت هذه السياسة بعدها العربي من خلال انتهاج سياسة القوة واساليب الوعد والوعيد، لتعميم نهجه المغامر وفرض زعامته على العالم العربي.

وفي المسار ذاته اتخذت بعدها الدولي القائم على خرق الشرائع الدولية، وتجاوز المعايير ومبادئ العلاقات الدولية ثم التشبه بالكبار لاحتلال موقع الهيمنة والريادة في العالم العربي وربما العالم الثالث في عالم الاستقطابات المتعددة.

المعارضة المسلحة

*** ولماذا اتخذت من البداية، شكل الانتفاضة المسلحة؟**

من الضروري إيراد بعض الحقائق التاريخية التي تكتسب أهمية خاصة في إظهار الخلفية الجيوسياسية للإنتفاضة.

أولا: إن الحزب الشيوعي العراقي الذي رفع شعار اسقاط النظام الدكتاتوري الى جانب قوى المعارضة الوطنية العراقية، مارس اسلوب الكفاح المسلح بالترابط مع الاساليب الاخرى، في منطقة كردستان، شمال العراق بشكل خاص.

ثانيا: إن الحركة القومية الكردية، بجميع فصائلها كانت تمارس هذا الاسلوب الكفاحي (حرب الانصار) في وقت مبكر: وكانت المنطقة الكردية، تاريخيا، مسلحة بفعل التقاليد وبسبب التمييز الشوفيني والقمع، والحملات العسكرية، على ايدي الحكومات المتعاقبة لسحق ثورات وانتفاضات قامت من اجل الحقوق القومية المشروعة.

واسهمت الحركة القومية الكردية وفصائلها في انتفاضات الشعب العراقي ووثباته ونضاله العام في سبيل الحرية والإستقلال والديمقراطية.

ثالثا: إن المناطق الفلاحية في الجنوب والفرات الاوسط كانت باستمرار معاقل للحركات الثورية وللقوى التقدمية، وانطلقت منها حركات ثورية، ومجابهات بالسلاح، واسهمت بنشاط وفعالية في جميع نضالات الشعب المسلحة والسلمية ومنها انطلقت ثورة ١٩٢٠ التحررية ضد المحتلين الانجليز.

وتميزت الحركات الشعبية في هذه المنطقة بطابعها الوطني والطبقي، فجماهير الفلاحين المعدمين كانت موضوعا لنشاط واسع للحركات التقدمية، وبوجه خاص للحزب الشيوعي العراقي، وكما كانت هدفا لقمع الانظمة الرجعية الاستبدادية في نفس الوقت.

وقد عمق روح السخط والتمرد في هذه المنطقة (الفرات والجنوب) التمييز الطائفي البشع الذي سلطته الحكومات الرجعية ضد سكانها من طائفة الشيعة. ولكن مضمون النضالات التي اندلعت فيها ظلت، وطنية طبقية، في اتجاهها العام.

ومع مجيء حكم البعث، سلطت أجهزته القميعة إرهابا استثنائيا على جماهير هذه المناطق وواجهتها بالتصفيات الجسدية، واصبح معروفا على نطاق واسع حمام الدم الذي نظمته السلطة في (خان النص) بين النجف وكربلاء ضد المواكب الدينية التقليدية عام ١٩٧٧ لأنها رفعت شعارات معادية للسلطة. وحاولت اجتثاث جذور الحركات السياسية في المنطقة. وأولت اهتماما

استثنائيا بتصفية الحزب الشيوعي العراقي فيها.

ومع تعميم الارهاب وتصعيده، وتصفية جميع مظاهر النشاط السياسي، وملاحقة الحزب الشيوعي العراقي، انتقلت أوساط واسعة إلى الحركات الإسلامية الأصولية. وتصاعدت نشاطات الأحزاب والمنظمات الإسلامية مع انتصار الثورة الإيرانية وصعودها، ولكنها قمعت بدموية ووحشية فسقط مئات الشهداء وفي مقدمتهم اية الله الصدر وغيره من علماء الدين الشيعة، ورجالاتها الأبرار، الامر الذي ادى الى توجيه ضربات موجعة بالحركات السياسية الاسلامية ورافق ذلك خفوت بريق الثورة الإيرانية إضافة إلى عواقب الحرب العراقية -الايرانية.

جسامة الكارثة

لقد اتخذت الانتفاضة من البداية شكل الانتفاضة المسلحة للأسباب التالية:

أولا: جسامة الكارثة واتخاذها طابع هزيمة مروعة، وتفجر السخط المتراكم والقناعة بأن النظام بطبيعته الدموية، لايمكن مجابهته والإطاحة به الا بالسلاح. ولربما اختلط اليأس بالتحدي في لحظة معايشة الانكسار، وايصال البلاد الى حد احتلال الاجنبي لاجزاء منها.

ثانيا: توفر السلاح والذخيرة المتروكة على قارعة الطريق من قبل الجيوش المهزومة بلا انتظام، وكذلك التحام الجنود المنسحبين والمثقلين بمشاعر الانكسار مع الجماهير الشعبية الساخطة واسهامهم في رسم الصورة المأساوية للوضع. وقد انطلقت الإنتفاضة كما يذكر مع رش جندي عائد جدارية ملونة فخمة وضخمة لصدام حسين في منطقة الزبير (وهي سنية بالمناسبة) بقذائف من دبابته صارخا ألا زال هذا المجرم حتى الان على قيد الحياة.

ثالثا: بقاء المنطقة، على امتداد عشر سنوات، مسرحا لعمليات عسكرية، أمامية مع ايران ثم مع الكويت، وتحملها ويلات حرب الخليج وكوارثها.

رابعا: انهيار اجهزة ومؤسسات القمع، مع بوادر الهزيمة، وشعورها بالاحباط، وتصاعد التذمر بين صفوف الكثير من منتسبيها، نتيجة المعاناة الطويلة.

خامسا: الاحتكاك بالبؤر الثورية المسلحة، في البحيرات الضحلة (الاهوار) التي ظلت ترفع السلاح بوجه اجهزة القمع طيلة سنوات الحرب العراقية الايرانية.

وهكذا يتوضح لماذا ظل الشمال والجنوب. (فلاحون مسحوقون، فئات كادحة واسعة. تركيز الاستغلال الطبقي، التمييز القومي والطائفي). معقلا لحركات تمرد ونضالات جماهيرية باستمرار. فالشمال (الكردي) كان في الغالب متلاحما مع الحركات والنضالات الديمقراطية. القضية الكردية لم تطرح بمعزل عن نضال الشعب العام، ولابتقاطع مع الحركة الديمقراطية. والشعار المركزي لجميع الاحزاب والحركات القومية الكردية حتى الان هو (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان).

كما ان الاخوة العربية الكردية تعمدت بالدم عبر التاريخ وخرجت المظاهرات الجماهيرية في بغداد ومناطق البلاد الاخرى دفاعا عن هذه الاخوة وعن المطالب القومية العادلة للشعب الكردي.

«ليست معارضة طائفية أو كردية»

* لماذا انحصرت الانتفاضة على المناطق الكردية في الشمال والمناطق الجنوبية الملاصقة للحدود الايرانية والوجود الامريكي في الكويت والعراق، وحيث توجد الاغلبية الشيعية؟

- لابد من الاخذ بالحسبان الفوارق بين المنطقتين، مع التأكيد على وحدة الهدف التي تربط كل مناطق العراق في الموقف من نظام صدام حسين، كونها مجتمعة موضوع نهجه وسياسته ونتائجهما.

ان الانتفاضة، خلافا لما وسمت به بتعمد احيانا، لم تقتصر على الشمال والجنوب فقط (فكربلاء والنجف والكوت والحلة وديالى والديوانية) كلها تقع في وسط البلاد. وهي ليست متاخمة (عدا ديالى) لإيران وهي بعيدة عن الوجود الامريكي. كما ان مناطق التجمعات السكانية الهائلة في بغداد نفسها التي شملتها الانتفاضة (كمدينة الثورة، والشعلة، والمشتل وبغداد الجديدة) لم تبرز في الاعلام العالمي الا قليلا، بسبب التعتيم السياسي- الاعلامي ولانها قمعت فورا بفعل التواجد الكثيف للحرس الجمهوري واجهزة ووسائل القمع، ورعب النظام من خطر انتشارها. ومن جديد، يظل ضروريا التأكيد على الطابع العفوي للانتفاضة في الجنوب بوجه خاص، فتراكم السخط والغضب الجماهيري، وامتزاجه بالانكسار الذي ألم بالعسكريين الذين تحملوا العبء الاساسي لمعركة خاسرة سلفا وغير عادلة ابدا. والنتائج المباشرة لكارثة الحرب وللهزيمة معا، وانهيار مؤسسات القمع والتداعيات المرتبطة بمجمل الوضع الذي اوحى بسقوط النظام الوشيك.

وهذا الطابع العفوي الذي يصح بشكل خاص على غياب قيادة وخطة مسبقة، لايقلل من عنصر الوعي الذي اسهم في تفجيرها وقيادتها لاحقا، والمتمثلة في التنظيمات السرية والثوريين المتطوعين عن تنظيماتهم بسبب القمع والتجنيد، وبقايا الهاربين من رافضي الخدمة العسكرية.

- محاذاة المنطقة لخطوط التماس والعلميات الحربية، واطلاع سكانها عيانياً على مجريات الحرب وفواجعها. كما ان جماهير هذه المنطقة واجهت مباشرة نتائج الحرب(خراب بيوتها، انقطاع الماء والكهرباء، انعدام المواد المعيشية الاساسية، فقدان ابنائها، الجرحى .. الخ)

- بالنسبة لكردستان (الشمال) تختلف الصورة من جوانب عديدة.

أولا: كانت القيادة السياسية موجودة، ممثلة بالاحزاب والتنظيمات القومية الكردية ومنظمة اقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي وكذلك بالقيادة السياسة المشتركة (الجبهة الكردستانية العراقية التي تضم جميع هذه الاحزاب والتنظيمات).

ثانيا: ان جماهير المنطقة بوجه عام مسلحة، كما ان لجميع الاحزاب والتنظيمات فصائل مسلحة(انصار ،بيشمه ركه).

ثالثا: إن القمع فيها مزدوج، فالى جانب القمع الذي تشارك فيه جماهير المنطقة سوية مع ابناء الشعب العراقي جميعا، تتعرض الى حرب ابادة داخلية استخدم فيها حتى السلاح الكيماوي. (في حلبجة ومناطق اخرى) الى جانب التهجير الجماعي.

رابعا: ان القيادة السياسية للجبهة الكردستانية لم تقرر احتلال المدن (وكانت قيادة الحركة القومية المسلحة تاريخيا تتحاشى مثل هذا الاحتلال، حتى حينما كان بامكانها تحقيقه). ومع ان الانتفاضة هنا لم تكن عفوية كليا (من حيث وجود قيادة سياسية) الا ان تحركها لم يكن تحت اشراف القيادة السياسية ولابقرار منها، بل إن الجماهير الشعبية هي التي بادرت بالتحرك (في المدن) واحتلتها، وصفت جيوب النظام، ساعدها على ذلك اقتصار المقاومة على اجهزة المخابرات والامن فقط. اذ انحاز إلى جانبها الجنود والعديد من القطاعات العسكرية بالاضافة الى القوات غير النظامية من الأكراد.

وبحكم ذلك كله، لم يكن امام القيادة السياسية، الا الانحياز والامتثال الى إرادة

الجماهير وتحمل المسؤولية ، والسعى إلى إعادة ترتيب وتنظيم الوضع لتجنب الخسائر والسلبيات.

تشويه متعمد

*** فأين اليسار والحزب الشيوعى العراقى من هذه الاحداث؟**

- لقد جرى بإصرار تشويه طابع ومضمون الإنتفاضة فى وسائل الاعلام العربية والعالمية وفى الدوائر السياسية الأمريكية والاوروبية بوصفها شيعية كردية.

ولم يتحقق هذا التشويه، دون أخطاء من قبل اطراف معينة فى المعارضة وخاصة بعض الحركات الاسلامية التى حاولت تجيير الانتفاضة لحسابها منذ اللحظات الاولى. وإضفاء الطابع الطائفى عليها. وقد ألحقت من خلال موقفها هذا اضرارا جسيمة بالانتفاضة والمنتفضين، وكان من بين هذه الاضرار، اثارة المخاوف فى اوساط عربية وعالمية، بل وحتى عراقية ، وسرعان ماوظف صدام حسين هذه الاخطاء فى خطابه السياسى للتحريض على الانتفاضة وإغراقها بالدم.

كما ان اطلاق التصريحات وتسريب الاحاديث عن مجريات الانتفاضة وبعض الامدادات من ايران، وتحول اجهزة الاعلام الإيرانية الى مصادر خبرية عن الانتفاضة فى الجنوب أضفى عليها طابعا معينا ، وقدم الذريعة للأوساط السياسية والاعلامية الخارجية وللنظام لتكريس هذا الطابع و اقحام ايران كطرف محرض او ممول او مشارك...

ان انتساب اغلب سكان المنطقة، إلى المذهب الشيعى لاتضفى عليها طابعا شيعيا - سياسيا -، ولاتعنى باى حال من الاحوال انحياز الجماهير الشيعية فى هذه المنطقة لبرنامج الاحزاب الاسلامية الشيعية

- وفى نفس الوقت لايلغى ذلك خصوصية المنطقة سياسيا، بسبب التمييز والاضطهاد التاريخى المزدوج عليها. وقد سبق وان أشرت الى ان مناطق الجنوب والفرات كانت معاقل للشيوعيين ومراكز نشيطة للحركات الديمقراطية واليسارية. ولم تكن لهذا السبب منطقة شيوعية او يسارية الخ. فتركز الاقطاعيات الكبيرة في الفرات الاوسط والجنوب، شدد الى حدود كبيرة من الصراع الطبقى فى المنطقة وجعلها ميدان احتضان لمعارك وطنية وطبقية مشهودة فى مسيرة شعبنا الكفاحية.

وكذلك الامر بالنسبة لكردستان. فجميع الاحزاب والفصائل الكردستانية بقياداتها أكدت حرصها على وحدة العراق، ورفضها المشاريع الانفصالية، وشعار هذه الاحزاب (الحكم الذاتى الحقيقى فى اطار الجمهورية العراقية) مستمد من فهم عميق للظروف الراهنة وطبيعة الصراع داخليا وإقليميا.

فقد ظلت الحركة القومية الكردية حليفة للحركة الديمقراطية العراقية ولحركة التحرر الوطنى العربية وهى تربط برنامج عملها السياسى مع هاتين الحركتين، وتناضل لتحقيق تطلعاتها القومية المشروعة بالاعتماد على دعمها وتفهمها.

كما أنها تناضل اساسا، لكسب معركة الشعب العراقى الديمقراطية وتسعى لتطوير برنامجها وحق تقرير مصيرها ، فى ظروف تاريخية ملموسة وفى اطار اخوتها مع اشقائها العراقيين الاخرين.

وفى الشمال كما فى الجنوب والفرات الاوسط، يظل الشيوعيون مناضلين وطنيين مخلصين لتعزيز ملاحم الشعب العراقى والدفاع عن مصالحه الوطنية والقومية والطبقية.

ان وجود الحزب الشيوعى واليسار فى الانتفاضة، هى حقيقة يقرها الجميع، ولانرى ضرورة لرفع أصواتنا فى أجواء هذا الصخب والمعاناة المريرة التى يكابدها شعبنا

ان الحزب عضو نشيط فى القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية (من خلال منظمته فى اقليم كردستان) وعضو فعال فى لجنة العمل المشترك وعضوية أمانتها العامة.وهو طرف اساسى فى جميع التحالفات التى عقدت حتى الآن.

فهل سنواصل الحديث عن الجنوب الشيعى والشمال الكردى على خلفية هذه الحقائق؟

ألا ينطوى هذا التقسيم على اسهام مقصود لتكريس الانقسام داخل المجتمع العراقى والحركة الوطنية؟.

أليس من الضرورى لتأكيد وحدة الشعب العراقى ووحدة العراق الأقليمية ، التضامن مع الشعب الكردى و التعاطف مع محنته ومأساته وتشرده.؟

الا يلفت النظر أن صدام حسين يحاول البقاء فى الحكم باساليبه الفاشية فى قمع الإنتفاضة ، ويسعى فى الشمال لضرب الكرد بالعرب، وفى الجنوب لضرب الشيعة بالسنة وهو بذلك يستهدف فعليا تكريس انقسام العراق.

من المهم جدا. ابراز طابع الانتفاضة الجماهيرى الشامل. فالانتفاضة اكبر من جميع الاحزاب ومن قوى المعارضة مجتمعة.

ان عوامل تفجر الحقد الجماهيرى لم تقتصر على دوافع سياسية، بل تحولت الى مجابهة شاملة من جانب الشعب ضد صدام ونظامه بفعل فداحة المظالم والخسائر والدمار الذى لحق بالناس ومصالحهم مباشرة والتدهور المريع لمستوى المعيشة وانغلاق آفاق الفرج والخلاص مع استمرار صدام فى الحكم. وتلك حقيقة مهمة للغاية.

طبيعة المعارضة

*** مع بدء ازمة الخليج وخاصة عقب القصف الجوى الأمريكى الغربى لبغداد والمدن العراقية، اذيع عن**


جنود امريكيون ومواطنون عراقيون فى صفوان



عودة عدد من المعارضين للحكم، الى بغداد، واعلان البعض منهم تجميد خلافاته مع الحكم تضامنا معه فى معركته ضد الامبريالية، فهل هذا صحيح؟ وأين يقفون الآن؟

– يبدو أن الامر يتعلق بحالات فردية، وبقدر تعلق الأمر بحزبنا فلم يعد أي أحد من أعضائه. وعلمنا بعودة اثنين من المفصولين من الحزب الشيوعى العراقى لأسباب سياسية أو فكرية، وجرى تنظيم عودتهما بالاتفاق مع أجهزة النظام التى يحظون برعايتها الآن.

والثالث يعيش فى موسكو واعلن وضع نفسه تحت تصرف السفارة العراقية ويقوم بنشاطات مناصرة لصدام بالتنسيق معها.

*** يقودنا ذلك الى سؤال حول المعارضة العراقية فهناك احاديث حول وجود ٣٠ حزبا معارضا وحول تيارات أربعة رئيسية.... أحزاب كردية، واحزاب تنتمى الى تيار الاسلام الأصولى الشيعى... وتيار قومى... وتيار شيوعى.**

– ماهى الخريطة الحقيقية للمعارضة العراقية؟ ومامدى نفوذها فى الداخل؟ وماهو موقفها من حرب الخليج؟ وماهى نقاط الاتفاق والأختلاف البرنامجية بينها. ومامواقفها من اساليب النضال المختلفة فى المرحلة الراهنة؟

– وكيف بدأ تحركها المشترك فى المرحلة الاخيرة للحرب، وصولا الى مؤتمر بيروت وتقييمك لنتائجه؟

– هناك أربعة تيارات أساسية فى المعارضة العراقية كما جاء فى السؤال وهى التيارات الممثلة فى لجنة العمل المشترك للمعارضة العراقية التى اعلن عنها فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠.

– ويمثل هذه التيارات فى اللجنة ١٧ حزبا ومنظمة هى التالية:

اولا: التيار الديمقراطى الشيوعى (الحزب الشيوعى العراقى والتجمع الديمقراطى العراقى) ثانيا التيار القومى العربى ويضم (حزب البعث العربى الاشتراكى– قيادة قطر العراق والحزب الاشتراكى فى العراق والقوميين المستقلين ثالثا: التيار القومى الكردى (الجبهة الكردستانية العراقية) ويضم (الحزب الديمقراطى الكردستانى و الاتحاد الوطنى الكردستانى و الحزب الاشتراكى الكردى (باسوك) رابعا: حزب الشعب الديمقراطى الكردستانى و التيار الاسلامى ويضم (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية فى العراق و حزب الدعوة الاسلامية– العراق ومنظمة العمل الاسلامى فى العراق و الكتلة الاسلامية وحركة المجاهدين العراقيين وحركة جند الامام و الحركة الاسلامية فى العراق وجماعة العلماء المجاهدين فى العراق).

ويجسد برنامج عملها المشترك الذى اعلن فى التاريخ المذكور ادراكها لضرورة التعاون الفعال من أجل:–

– الخلاص من الدكتاتورية وتصفية مخلفاتها، وصيانة الوحدة الوطنية للعراق شعبا وارضا وكيانا وتأليف حكومة ائتلافية انتقالية تتولى الغاء الاوضاع الاستثنائية وتصفية اثار الحكم الدكتاتورى والغاء التمييز الطائفى وتأمين عودة المهجرين والمهاجرين والمبعدين داخل العراق وخارجه، والغاء سياسة التمييز القومى وحل المشكلة الكردية حلا عادلا. ومنح الكرد حقوقهم القومية المشروعة. وضمان الحقوق الثقافية والادارية للاقليات القومية كالتركمان والاشوريين وغيرهم. وتحقيق الحريات الديمقراطية بما فيها حرية التنظيم السياسى والنقابى والاجتماعى وحرية الصحافة والنشر والتجمع والتظاهر والاحزاب وحرية التعبير والفكر بمافيها حرية الشعائر الدينية المذهبية. والاقرار بالتعددية السياسية وتداول السلطة بالاساليب البرلمانية وفق ارادة اكثرية الشعب وضمان حقوق الانسان والانتقال بالبلاد الى الأوضاع الدستورية عن طريق اجراء انتخابات حرة ومباشرة وبالتصويت السرى لانتخاب مجلس تأسيس يقوم بوضع دستور دائم للبلاد. ودعم الجهود الرامية الى تحقيق التضامن العربى والسير فى طريق الوحدة العربية.

– واسناد كفاح الشعب الفلسطينى وانتفاضته الباسله لتحرير وطنه بما فيه القدس الشريف واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطنى. ودعم كفاح حركات التحرر وتعزيز التضامن والتعاون والوحدة بين الشعوب الإسلامية.

– وانتهاج سياسة خارجية مستقلة تخدم السلام العالمى وتسهم فى جهود المجتمع الدولى لحماية البيئة وتحريم اسلحة الابادة الجماعية والتدمير الشامل.

وتنبثق عن لجنة العمل المشترك (١٧ حزبا ومنظمة) امانة عامة تضم خمسة اطراف تمثل التيارات الاربعة وهى:

١– الحزب الشيوعى العراقى (التيار الديمقراطى– الشيوعى).

٢– حزب البعث العربى الإشتراكى– قيادة قطر العراق (التيار القومى)

٣– الجبهة الكردستانية العراقية (التيار القومى الكردى)

٤– المجلس الاعلى للثورة الاسلامية

٥– حزب الدعوة ويمثلان التيار الاسلامى– ولكل من اعضاء الامانة العامة حق النقض أى ان القرارات تتخذ بالاجماع.

وتتخذ القرارات الأساسية فى لجنة العمل المشترك (١٧) باكثرية ثلثى الاصوات، شرط ان يكون بينها جميع أعضاء الأمانة العامة (صيغة مشابهة للجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الامن)

وهناك حديث عن تيار خامس يمثل الليبراليين. ولايمكن انكار وجود كتل وتنظيمات اخرى جرى الاعلان عنها فى الخارج مؤخرا.بعد إعلان لجنة العمل المشترك لاتمتلك ثقل هذه اللجنة فى الواقع السياسى العراقى وقد بدأت اتصالات وحواراً مع ممثلى التيار الليبرالى (المجلس العراقى الحر) كما يطلقون على انفسهم، ولجنة الوفاق الوطنى، وقد شارك الطرفان فى مؤتمر بيروت ويشتركان فى لجنة الحوار إلى جانب الامانة العامة للجنة العمل المشترك. وهناك مئات من الشخصيات

إمتدت الانتفاضة إلى كل أنحاء العراق.... وليس الشمال والجنوب فقط....

تصفيات واسعة بين قادة وضباط من حملة أنواط الشجاعة وأوسمة القادسية!

السياسية المستقلة تسعى لتمثيل نفسها بمختلف الصيغ فى نشاط المعارضة العراقية، وتنبثق من هذا الوسط فى فترات تصاعد النشاط السياسى احزاب وتنظيمات وتجمعات جديدة.

لقد أشرت فى إجابات أخرى إلى أن جميع الاحزاب الكردستانية بالاضافة إلى لجنة اقليم كردستان فعالة عسكريا- وسياسيا فى جميع مناطق كردستان. كما ان وجود الحزب الشيوعى العراقى فى مختلف مناطق العراق محكوم بالعمل السرى للغاية. وتنشط الاحزاب الاسلامية فى ظروف العمل السرى وبشكل خاص فى المناطق السكانية الشيعية. ولحزب البعث- قطر العراق تواجده فى داخل حزب المؤسسة الحاكمة نفسها.

وتعبر الاحزاب والتجمعات الاخرى، وفقا لظروف ملموسة عن وجودها فى الداخل باشكال متباينة.

ولكن من المعروف ان التيار القومى العربى، وبسبب شدة القمع، واصرار المؤسسة الحاكمة على تصفية الحياة السياسية من أى تيار قومى ومحاولة الانفراد بهذا التعبير قد عانى من التشتت والضعف ، دون ان يعنى ذلك ان دوره ومكانته فى نشاط المعارضة تنطويان على الضعف إذ إن العديد من الاعتبارات والظروف تسهم فى تعزيز هذا الدور ورعايته واحتضانه.

لقد ادانت لجنة العمل المشترك احتلال الكويت وضمها قسرا، وطالبت القوات العراقية بالانسحاب منها فورا، ونددت بوجود القوات الامريكية والاطلسية وطالبت بانسحابها. ومع اندلاع الحرب ادانت للجنة الحرب وطالبت بايقافها فورا.

لقد عرضت نقاط الاتفاق التى تضمنها برنامجها المشترك. ويجرى التأكيد فى النشاط العام على ماهو موضع اتفاق. وهذا لاينفى التباينات والإختلافات فى المواقف والأساليب. ولكن الخلافات الاساسية تتركز فى الميدان الأيديولوجى، خصوصا بين التيار العلمانى والتيار الاسلامى.

ونحن نناضل فى سبيل تعزيز ماهو مشترك وتكريس تقاليد ثابتة فى مواصلة العمل وحل الخلافات بأساليب ديمقراطية، وهجر الصراعات والأساليب العنفية التى دمرت الحركة الوطنية ، وساعدت على استفراد صدام وطغمته فى السلطة، وبالتالى ألحقت أضرارا بالغة بشعبنا ووطننا.

وحصيلة التجربة حتى الآن ايجابية، ونسعى من جانبنا لتكريسها وتعميقها والإرتقاء بها.

ان المواقف من أساليب النضال تكاد تكون متقاربة، خصوصا بقدر تعلق الامر باسقاط صدام حسين وإقامة البديل الديمقراطى.

لقد بدأ التحرك المشترك لقوى المعارضة بتياراتها الأربعة قبل أكثر من سنتين وتواصل الحوار لأشهر ثم انقطع لفترة. وفى مرحلة لاحقة شكلت لجنة تنسيق تضم هذه التيارات ، وكانت تقوم بنشاطات موحدة، إصدار بيانات ، لقاءات تبادل الاراء، الخ.

وقبل احتلال الكويت والأزمة التى نشأت عنه، تطورت العلاقات بينها بشكل ملموس . وكان إحتلال الكويت ومانجم عنه من أزمة ، وتفاقم المخاطر على العراق والمنطقة، محفز المواصلة الإتصال والحوار على مستويات قيادية مقررة، وكان اعلان الإتفاق فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٠ ثمرتها وتتويجا لها.

وشكل مؤتمر بيروت مؤشرا بارزا على أهمية وضرورة وحدة كل قوى المعارضة العراقية حيث شاركت فيه جميع التيارات بما فى ذلك التيار الليبرالى، ولجنة الوفاق والأحزاب والمنظمات والشخصيات غير الممثلة فى لجنة العمل المشترك.

وصدر عن المؤتمر بيان ختامى وتوصيات تجسد فى اتجاهها العام المبادئ التى جرى اقرارها وإدراجها فى برنامج العمل المشترك الذى أعلن فى ديسمبر ١٩٩٠.

لقد كان مؤتمر بيروت اكثر من تظاهرة وطنية عراقية ، جسدت وحدة إرادة قوى الشعب العراقى فى إسقاط صدام حسين ونظامه وإقامة البديل الديمقراطى . و مثلت فى المؤتمر جميع فئات وشرائح وأديان وطوائف وأحزاب وقوميات وأقليات الشعب العراقى.

وفى مجرى اعمال المؤتمر، التقت لاول مرة ، الشخصيات البارزة فى التيارات الفاعلة العلمانية والاسلامية ووجدت نفسها وجها لوجه أمام مهام ومفردات جديدة ولكنها ضرورية لتحقيق هدفها المشترك. وقد تميزت المداخلات والمعالجات الاساسية بالحرص على تكريس ماهو مشترك، ومراعاة وتناول ماهو خلافى بتفهم وبمواقف إيجابيه.

لقد كان المؤتمر بمثابة استفتاء شعبى ضد الافتراق والتحزب وإدانة للأساليب التى تقود إلى تبديد الطاقات فى صراعات بعيدة عن هدف الشعب فى الخلاص من نظام صدام. وبمعنى ايجابى كان المؤتمر دعوة لرص الصفوف وتجميع القوى. ومكافحة الأنانيات الحزبية الضيقة، ورفض السعى للإستئثار.

> **الأنتفاضة**
> **اكبر من جميع الأحزاب**
> **ومن قوى المعارضة**
> **مجتمعة**

> **طالبنا بانسحاب القوات الأمريكية والاطلسية.. واعتبرنا وجودها تواطؤاً مع صدام حسين**

طبيعة التحالفات

*** هناك أحاديث مختلفة حول علاقات المعارضة العراقية- أوبعضها- بعدد من الدول مثل سوريا ، أو السعودية أو إيران أو الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (التحالف الغربى عامة).. ماهى حقيقة هذه العلاقات والإتصالات وأسبابها وابعادها المختلفة؟**

* للمعارضة العراقية بكل تياراتها علاقات تحالفية مع سوريا. وقد ظلت سوريا حريصة على فتح ابوابها أمام الجميع و تقديم الدعم السياسى والمعنوى لهم. ولكن هذه العلاقات التحالفية مبنية على أساس الاستقلالية والإحترام المتبادل. وكثيرا ماتثير هذه العلاقة الإلتباس بين الأوساط السياسية والإعلامية. إذ أن مجرد وجود قوى المعارضة فى سوريا يسمها (بالطابع السورى، او يؤشر لها بأعتبارها (معارضة سورية) أو فى احسن الأحوال تحت تأثير القرار السورى. وتطرح تساؤلات عديدة حول الأساس الذى يمكن أن تحتضن عليه سوريا قوى وأحزاب دون أن تسيطر عليها.

والواقع أن لسوريا والمعارضة هدفا واحدا رئيسيا يتمثل فى إسقاط نظام صدام حسين. وتخليص الشعب العراقى من استبداده وبطشه. وهذا بحد ذاته يكفى للإجابة على السؤال. وفى إطار هذا الهدف تظل بعض أوجه الاختلاف والتباين موجودة.

على سبيل المثال لم يكن لحزبنا وسوريا نفس الموقف من الحرب العراقية- الايرانية فى مختلف مراحلها.

كما ان سوريا كانت على علاقة وثيقة بايران ، فى حين لم تكن لنا أى علاقة بها ، بل كان لنا سجناء فيها أبان الحرب العراقية- الإيرانية.. الخ وهناك تفاصيل فى الوجهة والأساليب لم تدفع سوريا لاتخاذ موقف من الحزب، بل ظلت علاقاتنا تتميز بالتحالف والاحترام المتبادل.

والأحزاب الإسلامية هى الأخرى لديها مواقفها وأساليبها التى لاتلتقى كلها مع توجهات وأساليب سوريا... ومع ذلك فهى تلقى نفس الرعاية والإحتضان.

اما بشأن العلاقات مع البلدان الأخرى. فقد بدأ التحرك نحوها فى إطار السعى للإلتقاء وتبادل الرأى والحوار مع جميع الدول والأحزاب ، لكسبها إلى جانب نضال الشعب العراقى أو تخفيف عدائها او تحييدها ، أو أخذ علم بمواقفها وتصوراتها ومشاريعها.. واخيرا العمل من أجل الحصول على اعترافها بلجنة العمل المشترك وتأييد لبرنامجها ، وبديلها الديمقراطى.

وقد بدأ هذا التحرك ينشط مع البروز الحاد للقضية العراقية إرتباطا بأزمة الخليج وتحول الشأن العراقى الى شأن عربى ودولى ايضا ، أو واقترانه بتحول العامل العربى والدولى الى عامل اكثر تأثيرا فى مجرى تطور الوضع الداخلى فى العراق، . وهذه واحدة من الجرائم الكبرى التى ارتكبها صدام حسين ،إذ ان نهجه ومغامراته جعلت بلادنا رهينة للقرارات الخارجية وأسوأ نتيجة لها قرار مجلس الأمن (٦٨٧) الذى لم يعاقب صدام، بل الشعب العراقى والأجيال القادمة. وكان بمثابة طعنة لسيادة واستقلال بلادنا ، إذ ، حول وطننا إلى محمية بلا حول ولاقوة وعلى شفا الإفلاس السياسى والإقتصادى الكامل.

- لقد زرنا السعودية وبريطانيا وايطاليا وكنا نتطلع لزيارة مصر وايران والجزائر وتونس وغيرها من الأقطار العربية والإسلامية ولكن تحركاتنا هذه لم تخرج عن أرضيتنا السياسية الوطنية العراقية، ولم نساوم احدا عليها ، بل عبرنا بوضوح عن توجهاتنا وبرنامجنا وتصوراتنا لمستقبل العراق.

لقد أدنا الحرب، واعتبرناها عقابا إضافيا للشعب العراقى (حيث عوقب مرتين، مرة حين دعم العالم والبلدان العربية صدام حسين ووضعت تحت تصرفه كل الإمكانيات التى وظفها ضد شعبنا وفى مغامراته المدمرة، وثانية حينما أخذ شعبنا بجريرة جلاده وحاكمه المستبد

وأثناء الحرب أدنا استمرارها وتصعيدها وطالبنا بايقافها فورا. وحين قيل لنا إن رفض خيار الحرب، وايقافها بعد أن اندلعت ، تعنى استمرار صدام حسين فى الحكم، قلنا نحن نعى ذلك. ونثق بقدرات شعبنا فى تحقيق أهدافه ، ونرفض إستبدال ويلات الدكتاتورية بويلات الحرب. ونحن لم نطلب من أحد لا الامريكان ولا الإنكليز ولاغيرهم التدخل عسكريا للإطاحة بنظام صدام حسين، وطالبنا بانسحاب القوات الأمريكية والأطلسية عن الاجزاء المحتلة من بلادنا واعتبرنا وجود هذه القوات، تواطؤا مع صدام حسين، وتشجيعا له على ضرب شعبنا ، وكنا ولانزال نؤمن بأن هناك تواطؤا أمريكيا- أطلسيا لابقاء صدام حسين كحاكم ضعيف مهزوم ، خانع، حكم مستعد لقبول كل الشروط المطلوبة منه والتوقيع عليها. وهذا مافعله ويفعله حتى الآن ، مقابل استمراره فى الحكم بالحديد والنار.إن قمع الانتفاضة بالطائرات والأسلحة الفتاكة المحرمة أمام انظار الجميع دليل على ذلك. إن الكثيرين ممن يشوشون على المعارضة ويسعون لتشويه مواقفها الأن لم يعترضوا على صدام حسين حين تواطأ مع حكام الخليج والأمريكان والأوربيين فى حربه ضد ايران، ولم ترتفع أصوات ضده وهو يذل الوطن ويركعه، بل يصور أحيانا كما لوأنه يدافع عن وحدة العراق.

ولكن ما إن تتحرك المعارضة، وتطرح نفسها بديلا سياسيا ، وتجرى اتصالاتها مع الأطراف المعنية فى النزاع وفى الشأن العراقى، رغما عنها بل وبسبب جرائم صدام حسين حتى تثار الشكوك والاتهامات ضدها.

إننا نؤكد بان أى لقاء مع السعودية أو بريطانيا أو فرنسا لم ينطو على تنازل يخل بوطنيتنا. بل أوضحنا بلا لبس طبيعة بديلنا وضرورته اذا اريد صيانة المصالح المشتركة والمتوازنة. ونحن نرفض أى تدخل عسكرى، ولا نستقوى بأحد ونحن نتصدى لتحقيق مهامنا واهدافنا الوطنية، ونعى حقيقة الوضع الذى قاد بلادنا اليه صدام والمخاطر المحيطة بها. ونؤكد رفضنا لأى احتلال أو وصاية. أو وجود امريكى أو أطلسى فى بلادنا وفى المنطقة.

وثقتنا عالية بشعبنا وقدرته على تحقيق اهدافه.



اكراد مسلحون فى مدينة دهوك قبل سيطرة الجيش العراقى عليها

خطر التقسيم

* تتردد قوى سياسية من ابداء رأى او إظهار تضامن مع انتفاضة العراق لاسباب منها: الخوف من تقسيم العراق فى ظل تركز الانتفاضة فى مناطق الأكراد والجنوب الشعبى ومايقال عن طموح ايران لضم المناطق المقدسة لدى الشيعة او ممارسة نوع من السيطرة عليها، الخوف من عدم ملائمة توقيت الإنتفاضة فى ظل وجود إحتلال امريكى لمايقرب من سدس أراضى العراق، واحتمال استغلال امريكا للإنتفاضة لفرض شروطها لوقف اطلاق النار، بما يكبل العراق، وليس نظام الحكم، بقيود قاسية غير مسبوقة فما تعليقك؟

* لا وجود لأى توجه يستهدف الإنفصال أو تقسيم العراق من جانب أى فصيل من المعارضة أو من التكوينات السكانية ،فالشيعة عراقيون مشدودون إلى وطنهم

ووحدته. ولن يقبل المواطن العراقي الشيعي بتحطيم وحدة وطنه، لصالح الإلتحاق بايران أو غيرها.

-والتلويح بطموح إيران لضم العتبات المقدسة أو ممارسة نوع من السيطرة عليها تهويش واضح الهدف. ويكفي أن نعرف أن هذه العتبات تقع غرب العراق وليس قريبا من الحدود الإيرانية فشيعة العراق (المتدينون) حريصون على حوزتهم الدينية ومرجعيتها. والجنوب ليس شيعيا كله بل ان الشيعة والسنة يتداخلون في مناطقهم.

والأكراد لايفكرون بالإنفصال لا لأن الكرد لايريدون حق تقرير المصير بل ينطلقون من شعورهم العالي بالمسؤولية، ومن فهمهم للظروف المحيطة بهم، وحرصهم على الأخوة العربية الكردية، ومن تجاربهم التاريخية، في تحديد هدفهم المباشر، المشاركة في الحكم على أساس بيان اذار ١٩٧٠ وتكريس حكم ذاتي حقيقي وفي أحسن الاحوال فيدرالية في اطار دولة عراقية واحدة وعلى اساس ديمقراطي، وهو ليس مطروحا الآن على كل الاحوال. والكرد الآن يبحثون عن النجاة ويصرخون مثل عرب العراق (وامحمداه) والمطاردة والإبادة الجماعية تلاحقهم، وهم مشردون في الجبال والوديان والفيافي.ويتطلعون إلى العودة لمدنهم وقراهم للعيش بأمان واستقرار في ظل الديمقراطية ودولة القانون والتمتع بحقوقهم القومية المشروعة. إن الاخوه الكردية العربية تستلزم بداهة الإعتراف المتبادل بالاصول القومية للأمتين. وهذا ما تتجنبه وسائل الاعلام العربية للأسف الشديد في أقصى الظروف والمحن التي تعرض لها ومايزال الشعب الكردي في العراق فقد تواطأ العرب مع صدام حين أعدم مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي المحرم دوليا، فقتل في دقيقة واحدة خمسة الاف من سكانها المدنيين الابرياء، وأوقع إصابات أخرى بخمسة الاف مدني من سكانها، ويجري تشريد مليوني مواطن كردي اليوم دون أن تصدر كلمة تضامن عربية مسؤولة بحقهم، بل يستمر ترديد الحديث عن «الانفصالية» والدولية الكردية.

لقد قيل لنا في أواخر السبعينات أن المصلحة القومية العليا تقتضي تحمل الشعب العراقي تجاوزات النظام، وتحالفت معه قوى عربية تقدمية في مصر ولبنان وغيرها وقيل إبان الحرب العراقية- الإيرانية أن صدام يدافع عن الوطن والأمة العربية ولابد من دعمه رغم انه كان يحارب بدعم ومشاركة حكام الخليج والأمريكان والغرب كله اضافة الى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، ويقال اليوم، والشعب يعيش، خلال عشر سنوات حربين مدمرتين، ويتجرع الدمار والخراب والموت والكارثة، أن توقيت انفجار انتفاضته غير ملائم بسبب وجود القوات الأمريكية على جزء من أراضيه.

- اليس من الأولى ان يقال من الذي جلب الأمريكان؟ ومن وافق على شروطهم؟ وهل يستطيع الشعب، وهو ينتقض وينفجر، أن يلتفت لكي يرى من يعيش الجوار؟ وهل كان في الوقت متسع ليرى الامريكان، ام انه خرج الى الشارع وهو يرى أبناءه العائدين من القتال وحطام سلاحهم وجثث ضحاياهم؟ ومن يقول إن الإنتفاضة لم تكن صرخة ضد هذا الوضع المهين الذي اصبح فيه وجود قوات امريكية على أراضيه وتعامل جنرالات صدام الخانعين مع مندوبي القيادة العسكرية الامريكية أمر طبيعي جدا.

القبول يبدأ التدخل

***أصيبت القوى الوطنية بنوع من الصدمة، عندما نسب في الإعلام الغربي تصريحات واحاديث لبعض قادة المعارضة، تطالب الولايات المتحدة الامريكية ودول التحالف المعادي للعراق، الذي تشكل في حرب الخليج، بالتدخل لمساندة الإنتفاضة وإسقاط حكم صدام حسين.. فالقبول يبدأ تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لدول العالم- حتى من أجل اسقاط نظام حكم مرفوض شعبيا- يفتح الباب واسعا امام تدخل أمريكي سافر ومزيد من التبعية**

كذلك أحس كثيرون بالذهول عندما قيل إن أحد القادة الاكراد (مسعودبرزاني) قام بزيارة اخيرة لإسرائيل. ماصحة هذه الانباء... وماهو تقييمك لها... إن صحت؟

* إنه محض افتراء ..لاغير!

المناضل مسعود البارزاني مرابط مع ابناء شعبه في كردستان ولم يغادرها إلى أي مكان. منذ خريف ١٩٨٩، ورغم توجيه دعوات له لحضور مؤتمرات رسمية من قبل دول عربية وأوربية.

ومنذ أزمة الكويت في ٢/ أب/ ١٩٩٠ اعلنت الجبهة الكردستانية العراقية بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني إيقاف كافة العلميات العسكرية للأنصار ضد القوات المسلحة العراقية طالما أن العراق محاصر ويتهدده تدخل خارجي، هذا مع أن الجبهة الكردستانية العراقية قد اعلنت في الوقت نفسه إدانتها لغزو الكويت والمطالبة بالإنسحاب منها. وقد لانذيع سرا إذا قلنا أن مسعود البارزاني شخصيا (وهذا ماتعرفه اوساط عربية عديدة) قام بايصال هذا الموقف الى قادة النظام العراقي عبر قنوات عديدة وبوسائل مختلفة من أن قوات الانصار للحركة الكردية لن تقاتل الجيش العراقي طالما الأزمة موجودة. وكان الموقف مبنيا أساسا على تجنب خلط الحركة الكردية بالتدخلات الأجنبية لاسيما الإبتعاد عن أي تدخلات في الحرب التي يجري الإعداد لها في الخليج وخاصة احتمال دخول «اسرائيل» فيها، وسعت الحركة الكردية إلى تجنب الوقوع في أي موقف يضعها إلى جانب مثل هذه التدخلات الأجنبية.

وفعلا التزمت كافة أطراف الجبهة الكردستانية العراقية بالموقف، ولم تشن أي عملية عسكرية طوال الأزمة حتى وقف إطلاق النار، وبعد ذلك أيضا، رغم توفر ظروف وفرص واسعة تتيح شن عمليات عسكرية كهذه.

قرار مجلس الأمن لم يعاقب صدام
بل عاقب الشعب العراقي والأجيال القادمة

هدفنا بديل ديمقراطي.. وليس انقلاب يؤدي لاستمرار المؤسسة الحاكمة بلا صدام.

أما الانتفاضة الشعبية التى اندلعت عفويا فى الأساس فكانت قيادة الجبهة الكردستانية العراقية فى الداخل برئاسة مسعود البارزانى تتجنب أن تكون انتفاضة مسلحة، وحرصت أن تكون سلمية، لكن القمع الدموى للمظاهرات السلمية من قبل النظام هو الذى حولها إلى انتفاضة دموية.

وفى بيان لها فى ٧- آذار الماضى اكتفت ج.ك.ع فى بيان هام بطرح مطالب بسيطة تدور حول اطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الانسان وإلغاء الإجراءات الاستثنائية وعمليات تغيير الطابع القومى والتاريخى لكردستان العراق، ولم تطرح مطالب «حدية» تستدعى المواجهة المسلحة ، هذه المواجهة التى فرضها النظام وقاد المدن الكردية إلى الكارثة المروعة التى تشهدها الآن.

– وقيادة الحركة الكردية بلغت درجة من النضوج بحيث تستطيع حماية سمعتها ورصيدها، والحفاظ على علاقتها التحالفية مع حركة التحرر العربية وهى تخشى على نفسها، كما تخشى على قضية اشقائها العرب، من خونة العرب بالذات.

– وكانت القيادة السياسية للجبهة الكردستانية، وبحضور الاخ جلال الطالبانى وقادة الحركة الاخرين، وبمشاركة قادة حزبنا (ممثلين لاقليم كردستان) قد قررت، عشية حرب الخليج، تجميد جميع نشاطاتها العسكرية، وعممت امرا بذلك، كما أكدت رفضها ربط القضية الكردية بأزمة الخليج وأدانت الحرب وأى مسعى لاحتلال العراق او فرض بديل خارجى عليه.

– لقد ذكرت أن لجنة العمل المشترك أدانت الحرب واستمرارها وتصعيدها ونتائجها ولم يصدر عنها أى تصريح او طلب بالتدخل الأمريكى او الأطلسى أو غيره.

– إن البعض طالب المجتمع الدولى بدعم المعارضة العراقية، وفضح التواطؤ الامريكى مع صدام حسين من خلال السماح له باستخدام المروحيات لضرب الانتفاضة ، ولم تجر مطالبة القوات الأمريكية بضرب هذه الطائرات مثلا، او التحرك نحو بغداد وإسقاط النظام.

– واذا كانت بعض التصريحات المتسرعة قد اطلقت من بعض الشخصيات، مثلا ، فان ذلك لايعبر بالضرورة عن رأى المعارضة أو الإنتفاضة.

– ان لجنة العمل المشترك والجبهة الكردستانية التى هى طرف فيها ، أدانت الاحتلال والحرب والتدخل ورفضت أى دعم عسكرى خارجى.

– ولكن هل أن تصريحا أو رأيا من أى مسؤول فى المعارضة أو احزابها يتطلع إلى دعم نضال شعب أعزل هب ضد نظام دموى استبدادى، أو يلوم التردد فى التعاطف مع نضاله، يستدعى مثل هذا التساؤل والإدانة أو الاتهام بالتواطؤ أو بخدمة المخططات الأمريكية والأطلسية أو إستهداف وحدة الوطن؟

*** بماذا تفسر مايقال عن نجاح نظام الرئيس العراقى صدام حسين فى القضاء على الإنتفاضة الشعبية المسلحة فى الجنوب ثم فى الشمال؟ وماهى حقيقة مايذاع عن عنف دموى غير مسبوق استخدمه الحكم فى العراق فى إخماد الإنتفاضة؟ وماهو البديل الذى تتصوره المعارضة ليحل محل الحكم الحالى فى العراق؟**

* لقد استخدم النظام كل مالديه من أسلحة الفتك والدمار، بما فى ذلك أسلحة الإبادة الشاملة المحرمة دوليا ، وبضمنها السلاح الكيماوى. والتى لم يستخدمها فى «أم معاركه» ولاقصف بها اسرائيل، ولم نكن نريد له أن يرتكب هذه الحماقة لمعرفتنا بعواقبها المشؤومة. ويبدو ان هذه الأسلحة مخصصة لأبناء شعبنا فقط.

أن عشرات الاف القتلى والجرحى سقطوا تحت وابل قنابل النابالم الحارقة والفسفورية وقاذفات الكاتيوشا الخ..

– اكثر من مليونى مواطن (شيوخ، نساء، اطفال) شردوا، وعرضوا للهلاك.

– وجثث القتلى لاتزال فى العديد من الطرقات ، وفى المدن والبرارى.

– وقد أوعز صدام حسين ، وابن عمه جزار الشعب) على حسن المجيد وزير الداخلية. وزوج ابنته حسين كامل حسن ، وزير الدفاع للقوات المسلحة او اجهزة الأمن والإستخبارات بالقتل دون تردد عند دخول المدن المنتفضة ، وتصفية كل أفراد عوائل المنتفضين وهدم البيوت على من فيها ووصل الامر حد قصف العتبات المقدسة ومراقد الأئمة الاطهار بالمدفعية ، وهو مالم يحصل فى كل تاريخ العراق.

صدام حسين



.. ورغم ذلك فالانتفاضة لم تخمد ، بل خسرت احدى معاركها، وهى تكمن للنظام بانتظار الفرصة المؤاتية، خصوصا وانها تحولت الى استفتاء شعبى بالدم بحق صدام حسين ونظامه ودخلت إلى كل بيت واتخذت طابعا سياسيا، وثأريا لملايين المواطنين.

– سيحاول النظام اللجوء إلى أساليب الخديعة مجددا ، بما فى ذلك ترغيب البعض باتخاذ اجراءات تنفيسية . ولكن كل اجراءاته ستكون عبثا ، بعد أن فقد النظام أى مبرر اخلاقى أو سياسى لاستمراره.

– وسيفقد من يستجيب لاغراءات النظام مصداقيته وصلته بالشعب ايضا .

ومن المستحيل ان يجرؤ النظام، رغم اضاليله ، على اشاعة الديمقراطية والتعددية، والانتخابات الحرة، لان الشعب قد عبر عن الرأى المباشر به وستكون مثل تلك الخطوة من جانب نظام بغداد حكما بالإعدام السياسى عليه، وهو مالايمكن أن يقبل به صدام حسين

– ولكن رغم ذلك، فإن لدى النظام فرصة الإستمرار ، ولو لبعض الوقت ، عبر تشديد الارهاب الى المديات التى تفوق التصور، لإخماد الحركة الشعبية وتعطيلها.

– والمسألة تظل فى نهاية المطاف مسألة وقت ليس الا .

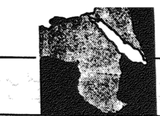
– هناك بديلان رئيسيان مع بدائل أخرى مفتوحة..

البديل الامريكى الذى دمر العراق عبر الحرب، ومكن صدام من تحطيم الإنتفاضة الوصول إلى الصيغة المقبولة ، وهو إستمرار المؤسسة الحاكمة بلاصدام، عبر انقلاب يأتى بجنرال «مناسب» يجرى إصلاحات وتنازلات «ديمقراطية» أمام المعارضة ولربما يمد يده لاطراف منها لمشاركة مشروطة فى الحكم.

وفى هذه الحالة أيضا فإن الشارع الذى تجاوز حاجز الخوف واقتحم الموت ستكون له كلمة.. وستخلق تداعيات مستمرة فى الوضع لابد أن تكون فى الاتجاه العام لصالح الديمقراطية.

– اما البديل الاخر، فهو بديل المعارضة ، بديل لجنة العمل المشترك، الذى يستهدف الاطاحة بنظام صدام حسين واقامة البديل الديمقراطى وفق البرنامج الذى سبقت الاشارة اليه.





بعد أسابيع من تطبيق نظام الصرف الحر وتعويم الجنيه

البنك المركزى يتدخل أربعة مرات كبائع للدولار لإنقاذ الموقف وضبط السوق



محمود الحضرى

شهدت السوق المصرفية للنقد الأجنبى منذ تطبيق نظام السوق الحرة في الشهر قبل الماضى، حالة من عدم الإستقرار، وساد القلق داخل وخارج الجهاز المصرفى، وجرت مضاربات واسعة على أسعار الدولار حتى كسر سعره حاجز الثلاثة جنيهات والنصف خارج السوق المصرفية «السوق السوداء» واقترب من نفس الرقم داخل الجهاز المصرفى بسوقه الحره «الرسمية».

إزدادت التخوفات فى قطاع الإستثمار والإنتاج من الأثار السلبية لهذا الإرتفاع المستمر والذى لم يتوقف طوال الأيام التى تلت العمل بنظام السوق المصرفية بنوعيها الأساسية والثانوية.

تركزت مراكز خوف المستثمرين فى إرتفاع تكلفة الإنتاج، بعد زيادة تكلفة الإقتراض بالنقد الأجنبى مقارنة بالنقد المحلى بعد حساب فارق السعر وازدادت التخوفات بعد إرتفاع أسعار الفائدة على الجانب الآخر وذهبت كافة توقعات المسئولين من أن سعر الصرف سيثبت بعد مرور أيام قليلة أدراج الرياح.. وتؤكد كل المؤشرات كما هو واضح أن الدولار سيكسر حاجز الأربعة جنيهات عما قريب، مما يعنى مضاعفة قيمته خلال شهور قليلة ، وإنخفاض الجنيه المصرى بنفس النسبة وحسب ماتقولة تقارير المتابعة باتحاد البنوك أن هناك أثراً خطيراً لن يسلم منه الجهاز المصرفى وكذلك المواطن بشكل عام ألا وهو إرتفاع معدل التضخم ، والمتوقع أن يتضاعف رقمه بحلول العام المالى الجديد عن العام الماضى الذى بلغ طبقاً لأرقام البنك المركزى ٤ر٢١٪ و، خاصة إذا ماتم تقييم الدولار بقيمته الحقيقية

البنك المركزى يتدخل

ومع قرب حلول الشهر الثالث لتطبيق السوق المفتوحة لسعر الصرف، ومع إستمرار التدهور فى قيمة الجنيه، والإرتفاع المستمر فى الدولار ودخول المضاربات بشكل مكثف.. تدخل البنك المركزى فى سوق النقد بائعا للدولار، ثلاثة أو أربعة مرات خلال الفترة الماضية إستهدف البنك المركزى من دخوله السوق بائعا محاولة منه لضبط أسعار الصرف والحد من إرتفاعها ، بعد ماتأكد المسئولون عن الجهاز المصرفى من خلال المتابعة اليومية لحركة النقد الأجنبى، أن هناك مضاربة من جانب المشترين للدولار على سعره، وأن الزيادة المستمرة ليست بسبب إجراءات وعمليات طبيعية داخل سوق النقد.

وكشفت المصادر المصرفية إشتراك عدة بنوك فى عمليات المضاربه ، من بينها بنوك مشتركة... الأمر الذى دفع البنك المركزى لإصدار تحذيرات رسميه لخمسة بنوك بالتوقف عن المضاربه على سعر الدولار، وإلا سيتخذ اجراءات عقابيه لهم. وتتضمن التحذيرات أن هذه البنوك ستصاب بخسائر كبيرة عند إستقرار سعر الدولار أو إنخفاضة.

شركات الصرافة والمضاربه.

وحذر عدد من المسئولين من خطورة شركات الصرافة فى ازدياد حجم المضاربه على النقد الأجنبى ، لدرجة أن إدارة النقد الأجنبى بوزارة الإقتصاد أبدت إعتراضات على إنشاء تلك الشركات ، وحذرت من التمادى فيها. خاصة أن مدير إدارة النقد بالوزارة «د. رفيق سويلم» رفض رئاسة لجنة البت فى شركات الصرافة، من منطلق أن تلك الشركات ستفتح الباب أمام تجارة العملة دون قيد أو شرط، ونظرا لقصور أدوات الرقابة لن تتمكن الوزارة أو الجهاز المصرفى من الرقابة الكافية على الشركات. وإضطر وزير الإقتصاد د. يسرى مصطفى إلى تعيين أحمد شوقى وكيل أول، وزارة الإقتصاد لرئاسة لجنة البت فى طلبات إنشاء شركات صرافه.

وبعد مناقشة دامت حوالى شهر. أصدر وزير الإقتصاد تعليمات مشددة بوضع معايير على قرارات الموافقة على تلك الطلبات ، ودراستها جيدا. وتم وضع شرط جديد لم يكن مدرجاً من قبل، وهو وضع شركات الصرافه تحت رقابة البنك المركزى. وحظر دخولها فى علمليات كبيرة، أو شراء الدولار من البنوك وقصر عملها على التحويلات الخاصة بالعاملين فى الخارج وأصحاب المدخرات.

ورغم كل هذا لم تؤثر تلك الاجراءات تأثيرا إيجابيا على قلق البنوك والجهاز المصرفى بشكل عام . الأمر الذى أدى ببعض البنوك، (معظمها) الى التقدم بطلبات لوزارة الإقتصاد تبدى فيها رغبتها فى إنشاء شركات صرافة خاصة بها، بهدف إستخدامها لمواجهة أى زيادة فى أسعار النقد الأجنبى خاصة الدولار، ولتحقيق موارد لها من النقد الأجنبى. وإتاحة الفرصة أمام البنوك بالتعامل فى الدولار بجميع أنواع بيعه وشرائه.

ووافقت لجنة البت بالوزارة بالفعل على

بعض تلك الطلبات لعدد من البنوك مثل القاهرة، ومصر والأهلى.

وتشير مصادر الجهاز المصرفى أن هناك مظهراً أو مظاهر للقلق والترقب لنظام الصرف الجديد، وهو يخص أصحاب المدخرات من المواطنين. فهناك عدد كبير من أصحاب تلك المدخرات مازالوا يحتفظون بما لديهم من نقد، ويرفضون طرحه فى السوق إنتظارا للزيادات المقبلة فى سعر النقد الأجنبى والدولار بالذات. والملفت للنظر أن هناك بنوكاً إشترت كميات كبيرة من الدولار فى بداية عمل السوق المصرفية الجديدة، وتحتفظ به حاليا تمهيدا لعرضة للبيع بعد إرتفاع سعره.

وقد ازداد أمل تلك البنوك فى تحقيق أرباح كبيرة لسببن : الأول وجود فارق وصل لحوالى ٢٥ قرشا بين سعر الدولار عند بداية العمل بالنظام الجديد وسعره الحالى فى السوق المصرفية الثانوية. والثانى وجود فارق آخر بين سعر الدولار فى السوق السوداء والسوق المصرفية يصل الى ١٥ و٢٠ قرشا.... وتتوقع تلك البنوك التى اشترت كميات من السوق أن يرتفع السعر الرسمى لمستوى السوق السوداء.

الصندوق يستعجل

وأثناء المناقشات التى دارت بين الحكومة وصندوق النقد الدولى بشأن الاتفاق بينهما الشهر الماضى بالقاهرة. أثارت الحكومة بعض مخاوف الجهاز المصرفى من وجود آثار سلبية على البنوك وإنخفاض كبير فى قيمة الجنيه. وخلق آثار تضخمية عالية فى الأسواق.

وكان رد ممثلى الصندوق على ذلك أن تدخل البنك المركزى أمر حتمى وواجب فى ظل نظام جديد للسوق الحر، وأن ارتفاع سعر الدولار شئ طبيعى للوصول للقيمة الحقيقية للجنيه المصرى!! ولم يتوقف الصندوق عند ذلك، بل وجه لوما للحكومة بشأن التأخر فى الموافقة على طلبات شركات الصرافة، وسرعة الترخيص لها بمزاولة نشاطها. وطالب الصندوق وعلى وجه السرعه إنهاء إجراءات تأسيس تلك الشركات لاستكمال خطوات إصلاح النظام المصرفى المصرى التى يراها؛ واستجابت الحكومة فعلا لهذه المطالب، ولم تلتفت لكافة التحذيرات التى أبدتها عناصر من داخل الجهاز المصرفى نفسه.

القلق يزداد

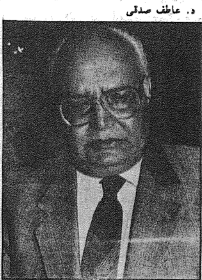
ومع دراسة البنوك للأوضاع المستقبلية لنظام الصرف، إزداد قلق البنوك، وتقدم عدد منها، بعد اجتماع باتحاد البنوك إستمر حوالى خمسة أيام، تقدم من خلال الإتحاد ورئيسه «محمد عبد العزيز» بمذكرة لمحافظ البنك المركزى«د. صلاح حامد» طالبت البنوك فيها، باتخاذ إجراءات مصرفيه ورقابية لوقف الزيادة فى سعر الدولار، ولتلافى الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار النقد، والتى ستتحملها البنوك، وربما تؤدى لإفلاس بنك تماما لوحدث إنخفاض مفاجئ؛ وأشارت المذكرة إلى أن الزيادة بهذا الشكل تؤثر سلبيا على حجم الاحتياطى والمخزون النقدى بالبنوك بسبب زيادة حجم الطلب على البيع من البنوك دون وجود غطاء ناتج عن شراء البنوك كميات النقد تكفى لتغطية حجم الطلب.

وأمام هذا الوضع صدرت تعليمات للبنوك بوضع ضوابط على بيع الدولار للمواطنين - وشروط محددة بأن يكون البيع لأذون الإستيراد الرسمية وبجزء منها وليس كل مايغطى الإذن الإستيرادى، وللمسافرين للخارج وللعلاج. وتم تقليص حجم المبلغ المسموح للمواطنين العاديين شراؤه من نقد لدى البنوك، وتوقف فى بعض البنوك عن البيع تماما.

وتحولت البنوك بهذا الإجراء مشترية للدولار فقط وليست بائعة. مما دفع صندوق النقد الأجنبى أثناء مباحثات القاهرة، للإعتراض، وحسب ماقاله «د. عبد الشكور شعلان» مدير عمليات الشرق الأوسط بالصندوق. أن البنوك تتعامل فى ظل نظام السوق المصرفية الجديدة مع الدولار كمشترين فقط.. وهذا لم يحقق الغرض من إنشاء نظام مصرفى حر كامل التعامل، يخضع للعرض والطلب بيعا وشراءا، ولابد من تعديل هذا الوضع سريعا.. واذا إستمر الوضع على ماهو عليه- والتحذير مازال على لسان د. عبد



د. عاطف صدقى



الشكور شعلان- سيكون هذا محل خلاف ومناقشة، وعلى الحكومة المصرية تصحيح الوضع . وأضاف أن الصندوق غير مسئول عن أخطاء الجهاز المصرفى السابقة والحالية وفى المستقبل فى حالة عدم استيعابه واحتوائه للآثار السلبية للنظام المصرفى الحر بكامل تعاملاته. ويعترف د. عبد الشكور أن لهذا النظام آثار سعريه على المواطن وعليه أن يتحمل لبعض الوقت!!

دعم نقدى

ومع زيادة حجم المضاربة فى أسواق النقد الأجنبى، وارتفاع حدة المنافسة قام البنك المركزى بقرار من رئيس الوزراء بتدعيم بنوك مصر والأهلى والقاهرة والأسكندرية بـ ١٥٠ مليون دولار لكل بنك بإجمالى ٦٠٠ مليون دولار، لتمكين تلك البنوك من مواجهة عمليات المضاربة والمنافسة، والدخول بهذه المبالغ لمواجهة الطلب على الدولار وتغطية الأذون الإستيرادية- وطلبات شراء المواطنين للسفر للخارج أو العلاج. ومن المقرر إضافة تلك المبالغ لرأسمال البنوك، بعد تقييمها بالجنية المصرى.

وموّلت الحكومه جزء من الأموال عن طريق مساعدات حصلت عليها من دول الخليج (٥٠٠ مليون دولار).

سرعه التطبيق سبب الأزمة

ويرى الاقتصاديون المصرفيون أن سبب هذه الأزمة والقلق الذى ساد البلاد خلال الشهور الأولى لنظام الصرف، يرجع الى أن تطبيق النظام تزامن مع ظروف إقتصادية صعبة تمر بها البلاد. خاصة وأن البلاد تعانى من إنخفاض حاد فى موارد النقد الأساسية وعلى رأسها السياحة وتحويلات العاملين فى الخارج. بالإضافة إلى مبالغة البنوك فى تحديد سعر غير حقيقى للدولار، وزيادته بشكل يومى بنسب أكبر من قيمته الحقيقية.

ورغم مايقال من أن السوق المصرفية، بنظامها الجديد حققت إيرادات أعلى مما كانت عليه من قبل مازالت التخوفات قائمة والقلق مستمراً. فهل ستستطيع الحكومة الاستمرار فى دعم سوق النقد، والتدخل لإنقاذ البنوك من حالات تقترب من الإفلاس ، وهل لدى الدولة موارد تكفى لملاحقة هذا التسابق، الذى وصفه أحد المصرفيين بأنه «ماراثون الدولار فى مصر» أم ستقف عند حدود معينة... خاصة وأن الإتجاه يشير لنية الحكومة بناء مع رغبة صندوق النقد الدولى، إلى دمج سوقى الصرف «الأساسية والثانوية» فى سوق واحدة بنهاية العام الحالى.

ثلاثة تحديات يواجهها عمال مصر فى عيدهم

حسن بدوى

اليوم يحتفل عمال العالم بعيدهم الخامس بعد المائة...

وتختلف أشكال الاحتفال بهذا العيد من بلد لآخر...

فى بعض البلدان تقام المهرجانات والمسيرات ويرتبط العيد بالبهجة...

وفى بلدان أخرى تنظم الاضرابات والاعتصامات ويرتبط العيد بالنضال...

أما فى مصر.. فيقام احتفال رسمى يتحدث فيه رئيس الجمهورية ورئيس اتحاد نقابات العمال... ويكاد يكون الحديث معروفا قبل أن يقال.. بينما اعتدنا - خاصة فى السنوات الخمسة عشر الأخيرة- اشتداد الهموم وتصاعد التحديات... ويرتبط العيد بالمنحة، التى سرعان ماتلتهمها الأسعار ومعها اللحم الحى للعامل وأسرته.. وتبقى التحديات الأساسية كما هى..

* إلغاء كافة الحقوق العمالية بالنسبة للأجور وساعات العمل.. بل والعمل نفسه... واقتصار دور الحكم على تقييد حركة العمال فى صراعهم مع أصحاب العمل.

* تسليم القطاع العام على مراحل الى جمعية «رجال الأعمال»، الإسم الحركى لكبار الرأسماليين المصريين.

* القضاء على ماتبقى من عناصر القوة فى التنظيم النقابى للعمال، خلال الشهور المتبقية على انتخابات اللجان النقابية فى أكتوبر القادم. ومايلى ذلك من شهور...

هذه هى الخطوط الأساسية للحكم فيما يخص تحدياته مع العمال... وهى الشروط التى يضغط لفرضها منذ بدأت سياسة الانفتاح الساداتى قبل ١٧ عاما، صندوق النقد الدولى والرأسمالية المصرية.

وقبل أن يتهمنا أحد بالتشاؤم أو الجمود أو المبالغة فى النكد.. لندخل مباشرة الى الحقائق القاطعة كالسيف....

(١)

الحكومة تربط الأجور بحجم أعمال تحدده الإدارة

والنقابيون يطلبون حدًا أدنى يواجه أعباء المعيشة

عندما يتعرض أى بلد لحالة حرب أو كارثة أو أزمة خانقة، خاصة إذا كان بلدا متخلفا.. فإنه من المفترض أن يزيد دور الدولة، ودور التخطيط لتجاوز هذه الحالة الكارثة..

على العكس من ذلك تماما تسير الأمور فى مصر التى وصلت بعد ١٦ عاما من بدء سياسة تحرير الاقتصاد الى حالة حرب اقتصادية لمواجهة ٥٥ مليار دولار من الديون و١٤ مليار جنيه عجز فى الميزانية، و١٨ مليار جنيه عجز فى الميزان التجارى و٣ مليون عاطل وفجوة رهيبة متزايدة بين الأجور والأسعار...

فالدولة أعدت هذا العام مشروعات قوانين جديدة لتحويل القطاع العام إلى شركات قابضة، وللعاملين فى هذه الشركات، ولشغل الوظائف القيادية المدنية العليا بالحكومة والقطاع العام.. وجميعها تستهدف كما عبر عن ذلك «د. عاطف عبيد» وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والتنمية الإدارية، والمهندس «محمد عبد الوهاب» وزير الصناعة و«عاصم عبد الحق» وزير القوى العاملة فى لقائهم مع قيادات الإتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العامة يوم ٣ أبريل الماضى بمقر الاتحاد.. تستهدف توحيد التشريعات التى تحكم جميع قطاعات النشاط الاقتصادى (عام- خاص - استثمارى- مشترك) فى تشريعات واحدة لقطاع واحد يسمى قطاع الأعمال.

فى مهب الريح

وتستهدف هذه التشريعات هدفين أساسيين:

* إنهاء علاقة الدولة تماما بشركات القطاع العام (تخطيطا وتوجيها ومراقبة ومحاسبة وملكية) ونقل الملكية الى الشركات القابضة كمرحلة أولى يشارك فيها القطاع الخاص بنسبة ٤٩٪ من أسهم القطاع العام... ثم زيادة النسبة تدريجيا لتكون عبر مرحلتين أخيرتين بلاحدود. وتعيين مجالس ادارات الشركات القابضة والشركات التابعة لها من غير العاملين ذوى الخبرة بالقطاع العام، أى تسليم القطاع العام لرجال الأعمال.

* الغاء أى التزامات للدولة تجاه العاملين، والغاء التشريعات التى تنص على حقوق العمال فى الحد الأدنى للأجور، والعلاوات الدورية السنوية ونظم تقارير الكفاية وحق



الترقى مقابل عدد معين من سنوات الخبرة، والحماية من الفصل.. أى الغاء القانونين ٤٧ و٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالحكومة والقطاع العام.. واستبدالهما بتشريع جديد أعدته الحكومة فعلا يعطى مجالس ادارات الشركات القابضة وتوابعها حق وضع الهياكل التنظيمية للوظائف وجداول توصيفها وشروط شغلها والأجر المقرر لكل وظيفة، ونظم العلاوات ونسبتها الى الأجر وشروط استحقاقها، ونظم ربط الأجر بالانتاج.

وأخطر ما فى مشروع القانون الحكومى للعاملين، مادته الثالثة التى تنص على «يشترط فى تحديد الأجور والمكافآت والحوافز والتعويضات والمزايا المادية، النسبة المقررة للأجور الى رقم الانتاج والأعمال الذى يحدده مجلس ادارة الشركة القابضة» وبذلك يكون الأجر مرتبطا بحجم أعمال يحدده مجلس الادارة.

كما أن أخطر ما فى الاتجاه الجديد للحكومة هو إلغاء كل الحقوق العمالية الواردة فى التشريعات الحالية، والإتجاه إلى وضع لوائح نوعية لكل شركة أو قطاع.

أى أن الحكومة باختصار- وكما يقول بيان مكتب العمال المركزى بحزب التجمع الصادر فى ٥ أبريل الماضى- تترك العمال فى مهب الريح.. بل وتسلم زمام الأمور ومصير الوطن واستقراره لحفنة من الرأسماليين.

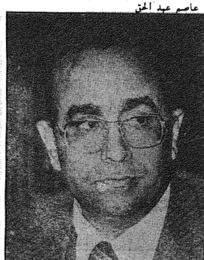
تعديل الأجور فقط

ويؤكد عبد الحميد الشيخ، أمين مكتب عمال «التجمع» على التمسك بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين فى القطاع العام، وأن يقتصر التعديل على جدول الأجور لملاحقة الزيادات الكبيرة فى أسعار السلع والخدمات وألا يقل الحد الأدنى للأجر الشهرى عن ١٢٠ جنيها ففى السنوات الأربع الأخيرة تضاعفت الأسعار- وفقا للأرقام الرسمية- بنسبة ١٤٠٪ (٣٥٪ سنويا)، بينما زادت الأجور خلال نفس الفترة وفقا لما أعلنه حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أمام قيادات التنظيم النقابى للعمال يوم ٣ أبريل الماضى بنسبة ٨٦٪ فقط...

كما يؤكد عبد الحميد الشيخ على ضرورة زيادة نسبة العلاوة الدورية السنوية والتمسك بكافة الحقوق العمالية الواردة فى التشريعات الحالية، كما أنه فى حالة النظر فى وضع لوائح نوعية ،لابد من وضع قواعد واضحة للمفاوضة والاتفاقات الجماعية، واقرار حقوق ديمقراطية واسعة للعمال والحركة النقابية بمافى ذلك حق الاضراب والاعتصام والتظاهر.

الاتحاد يتفق ويضيف


د. عاطف عبيد


عاصم عبد الحق




أحمد العماوى

وفى لقاء قيادات التنظيم النقابى مع وزراء الصناعة والعمل والتنمية الادارية أعلن أحمد العماوى رئيس الاتحاد العام للعمال، أن التنظيم النقابى يتفق مع فلسفة مشروع القانون الحكومى فى وضع مواد حاكمة وترك التفصيلات للوائح النوعية، والعودة فيما يختلف عليه الى القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بشأن نظام العمل الفردى.

غير أن الاتحاد يرى أن يتضمن المشروع مشاركة التنظيم النقابى فى وضع اللوائح، وأن تعتبر هذه اللوائح عقد عمل جماعى يعاد النظر فيه كل مدة زمنية معينة، وأن يتضمن مشروع القانون حداً أدنى للأجور كأساس مشترك لكل العمال لايقل عن ١٠٠ جنيه شهريا، وضم العلاوات الاجتماعية السابقة (٦٥٪) الى المرتب الأساسى، وحق التنظيم النقابى عندما يثور خلاف بينه وبين أصحاب العمل فى طلب جهة للتحكيم السريع، حتى لا تتعطل القضايا وتتحول الى مشاكل متراكمة، كما حدث فى تحكيم عمال شركة اسكو بشأن أجر أيام الراحات الأسبوعية مما دفع العمال للإضراب عن العمل عام ١٩٨٦، وأن يكون قرار هذه الجهة نهائيا وملزما.

ويلمن د. عاطف عبيد فى نفس اللقاء، رفضه لمطلب الربط بين الأجور وتكاليف المعيشة متمثلا فى الحد الأدنى للأجور والعلاوات الدورية، ويرى ترك هذه الأمور للوائح النوعية وتحقيق إنتاج أعلى فى كل شركة.. ويعلن الوزير بذلك إصرار الحكومة على ترك العمال المجردين من أسلحة التفاوض تحت رحمة إدارات الشركات القابضة المدعمة بحالة طوارئ مزمنة وترسانة من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات!!

هذا هو التحدى الأول الذى يواجهه ١٤ مليون عامل بأجر، منهم ثلاثة ملايين ونصف فى القطاع الحكومى، ومليون ونصف فى القطاع العام..

ومن بين كل هذه الملايين من أصحاب الأجور، ينتظم ثلاثة ملايين فقط فى صفوف التنظيم النقابى الذى لا يعرف من وسائل المطالبة بالحقوق سوى المفاوضة بالحكمة والموعظة الحسنة فى مكاتب الوزراء وأصحاب الأعمال.. وهؤلاء بدورهم لايؤمنون الا بالحوار على الطريقة الساداتية..

«قولوا ماشئتم.... ونحن أصحاب القرار!!»

(٢)

الحكومة تواصل بيع القطاع العام رغم أنف الدستور

ووزراؤها يعلنون كذبا «لاتفكير فى البيع»!

بعد سلسلة من الحملات المستمرة ضد القطاع العام، امتدت لسنوات طويلة، استخدمت فيها أجهزة الاعلام الحكومية الكثير من الأكاذيب والادعاءات، وابتعدت عن المشاكل الحقيقية لهذا القطاع...

اتضح للجميع ماكان يحذر منه اليسار المصرى منذ بدايات سياسة الانفتاح الرأسمالى...

فالحكومة تحاول الآن انجاز مافشلت فى تحقيقه عبر أربع محاولات سابقة، وهو أن ترفع يدها تماما عن إدارة الاقتصاد وتتركه للفوضى الرأسمالية، بالتخلص من ملكية القطاع العام وإدارته، وتسليمه «على المفتاح» للرأسماليين، استجابة لطلباتهم وطلبات صندوق النقد الدولى.

وهذا هو التحدى الرئيسى الثانى لعمال مصر.. والذى يؤكده بيان الحكومة ومشروع القانون الذى تستهدف اصداره لتحويل شركات القطاع العام الى شركات قابضة، لمجالس اداراتها كل صلاحيات الملكية والادارة.. بعد أن استصدرت بأغلبيتها فى مجلس الشعب قانونا فى فبراير الماضى ينص على تعيين القيادات العليا بالقطاعين الحكومى والعام من غير العاملين ذوى الخبرة بهذين القطاعين!!

ع الزيرو!

والحكومة لاتبيع شركات القطاع العام المتعثرة، بل الناجحة منها فقط.. هكذا قال د. عاطف عبيد



أمام خمسين أو يزيد من قيادات التنظيم النقابي للعمال، وطبقا لنص كلامه «إنني سأبيع أسهم بأعلى قيمة ، والمتعثر من هذه الشركات لابد أن أقومه ، ومن أجل هذا ننشئ شركات قابضة، والخطوة الأولى هي رعاية المتعثر، ولما تزدهر وتزداد قيمة، أفكر أني أجيب حد معايا... عندي أصول قطاع عام اشتريتها في الرخص، أجددها وأحسنها، واذا ها نشرك معانا حد، نشركه بالغالي، ولا أحد سيقبل برأسماله الاعلى ماله قيمة»

ويظل السؤال بلا اجابة اذا كان القطاع العام ناجحا فلماذا نفتح الباب لأصحاب المصالح الخاصة للمشاركة فيه؟ واذا كان في مقدور الدولة (وفي تفكيرها) ألا تبيع أو تفتح الباب لمشاركة رأس المال الخاص الا بعد الخطوة الأولى وهي اصلاح الشركات المتعثرة... فلماذا لاتواصل هي الملكية والادارة بعد تجاوز هذه الشركات عثرتها ؟

وبالمناسبة فإن تقرير وزارة الصناعة عن نتائج أعمال القطاع العام الصناعي لعام ٨٩-١٩٩٠ يسجل أن الشركات المتعثرة ١٠ شركات فقط مقابل ١٠٣ شركة رابحة، وكانت الشركات المتعثرة في العام السابق ١٧ شركة... وبينما انخفضت الخسائر بمقدار ٤٢ مليون جنيه ، فقد تحققت أرباح قدرها ١٠٣٣ مليون جنيه. وقدم القطاع العام الصناعي إلى خزانة الدولة ٣٣٥٨ مليون جنيه مقابل ٢٧٧٦ مليون جنيه العام الماضي بنسبة زيادة ١٢١٪...

فض مجالس

وبعد يومين فقط من هذا اللقاء، كانت صحف الحكومة تنشر عن قرار لجنة بيع المشروعات برئاسة يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ببيع ٢٠ شركة صناعية وشركة توزيع الكهرباء و٤ هيئات زراعية والشركات التابعة لها و ٤٠ فندقا بينها شبرد وميريديان، وجميعها من المشروعات الناجحة... هذا هو قرار اللجنة التي حضرها أيضا ماهر أباظة وزير الكهرباء، وفؤاد سلطان وزير السياحة، وأربعة من جمعية رجال الأعمال هم حسين صبور ومحمد فريد خميس وعمر مهنا وطاهر حلمي..

وينسف هذا النشر كل ادعاءات الوزير عبيد أمام القيادات النقابية للعمال من أنه «ليس هناك أي نية أو تفكير ، ولم يطرأ في ذهن أي فرد على الاطلاق أن يمس الحقوق أو يقلل من القدرة، أو يستهدف الاستغناء أو أي نوع من التصفية.. ولن نقدم على خطوة الإبعد التشاور والحوار معكم»

كان هذا مساء الأربعاء ٣ أبريل... وفي نفس الوقت كان التشاور والحوار بين ثلاثة من أعمدة الحكومة وأربعة من رجال الأعمال انتهى الى قرار ببيع ٦٠ مشروعا عاما!!

أهداف الصندوق

أهداف صندوق النقد الدولي وشروطه تحققها الحكومة تدريجيا وعلى مراحل...

المرحلة الأولى التي بدأت الحكومة تنفيذها دون انتظار لاصدار القانون أو تعديل الدستور تتضمن...

* الغاء دور القطاع العام المنصوص عليه في الدستور كقائد للتنمية ، بتفكيكه الى شركات قابضة لاعلاقة للدولة بها اطلاقا.. ولمجالس اداراتها حريه ادارتها وتحديد نوعية نشاطها وتسعير منتجاتها واستخدام عائدها.... الخ

* نقل الملكية الى الشركات القابضة ، التي يديرها قيادات من خارج القطاع العام (أي من رجال الأعمال!)

* بيع ٤٩٪ من أسهم هذه الشركات للقطاع الخاص كمرحلة أولى ، تتوالى بعدها عمليات البيع بلاحدود.

* سيطرة المعايير الاقتصادية وحدها في تحديد نوع المنتج وسعره وتشغيل العمالة وأجورها... الخ.

(أي أنه لا الشركات ولا الدولة ملتزمة بأي شئ تجاه العمال... وهذا هو التحدي الذي من أجله يدعو مكتب عمال «التجمع» في بيان له الحركة العمالية والنقابية الى مقاومته بكافة الوسائل المتاحة)

أما الاتحاد العام لنقابات العمال، فقد أعلنت قيادته موافقتها على اتجاه الحكومة، مع ملاحظات جزئية على مشروع قانونها ، تطالب بالنص على تمثيل التنظيم النقابي في مجالس ادارات الهيئات القابضة، والجمعيات العمومية للشركات ، والا يجمع مجلس الادارة بين مهمة التنفيذ من جهة ، ومهمة الرقابة والتوجيه والمحاسبة من جهة أخرى، باعتبارهما مهمتين متناقضتين، وضرورة صرف النسبة المحددة في مشروع القانون من الأرباح (١٠٪) للعمال وعدم تأجيلها لأي ظروف... والغاء مانص عليه مشروع الحكومة من جواز تأجيل صرفها اذا ماترتب على ذلك عدم وفاء الشركة بالتزاماتها.

ونسى الاتحاد أن مشروع الحكومة تجاهل أن نصيب العمال من الأرباح في التشريع الحالي ٢٥٪ منها ١٠٪ نقدا و١٥٪ للخدمات (اسكان- علاج- ترفيه.... الخ) وأن المشروع الحكومي اقتصر على الحصة النقدية فقط.

ورغم هذا فقد تمسك د. عاطف عبيد بالنص الحالي وترك الأمر لتقدير ادارة الشركة واحساسها بالمسئولية، خاصة وأن الحكومة ستأتي بهم من رجال الأعمال!! يقول الوزير عبيد «الشركة اذا شعرت ان تأخير توزيع الأرباح سيؤثر على الموقف النفسي لازم ها توزع حتى لو اقترضت»

وما تجاهله الحكومة وبعض ذوي الأوهام في الحركة النقابية... أنهم يمكنهم أن يقرروا مايشاءون... أو ماشاء الصندوق.. ويمكنهم حتى أن ينفذوا كل أوبعض قراراتهم لسنوات... لكن عاجلا أو آجلا لن يحصدوا الامايشاؤه ملايين الجوعى.

مشروع الشركات القابضة يعني:

• رجال الاعمال يديرون ويتصرفون في الملكية العامة

تخفيض العمال في بلد تدمره البطالة

• حرية الادارة في اختيار نوع المنتج وسعره وعدد العمال وأجورهم



بعد خمسة شهور تبدأ معركة انتخابات التنظيم النقابى للعمال، وممثلى العمال فى مجالس ادارات الشركات، لاختيار حوالى ٣٠ ألف عامل فى مجالس ادارات هذه المنظمات على مستوى مصر كلها...

والأصل فى التنظيم النقابى أنه القيادة الجماعية للعمال، والتى تتولى حشدهم وتعبئتهم للتحرك من أجل تحسين شروط عملهم وظروف معيشتهم.

ولكى يقوم بهذه المهمة الأساسية، فلابد أن يكون التنظيم النقابى مستقلا وديمقراطيا ومعبرا عن إرادة جموع العمال حول قضاياهم المشتركة.

ويستخدم الحكم فى مصر أساليب عديدة لاهدار إستقلالية التنظيم النقابى والتدخل فى شئونه والتحكم بدرجة كبيرة فى اختيار قياداته.

وهذا هو التحدى الثالث الذى يواجهه العمال.. ضرورة الغاء كل أشكال التدخل الحكومى والادارى والأمنى فى انتخابات العمال... لضمان استقلالية حقيقية لتنظيمهم النقابى، وبالتالى تعبير أفضل عن ارادة جموع الناخبين من العمال، وديمقراطية أكثر للتنظيم النقابى ، مما يؤدى الى مزيد من الفعالية فيما يخص القضايا الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة..

تدخل المدعى

أول أشكال التدخل الحكومى لاستبعاد القيادات العمالية الحقيقية من صفوف التنظيم النقابى ابتدعها السادات عقب الانتفاضة الشعبية فى يناير ١٩٧٧، ومعاهدته للصلح مع العدو الصهيونى... فقد استصدر القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨، «بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى» وتنص المادة ٣ منه على أنه...

« لايجوز أن يرشح لعضوية المجالس المحلية أو الجمعيات التعاونية أو مجالس ادارات النقابات العمالية أو المهنية أو اتحاداتها أو الهيئات أو مجالس إدارات الشركات المساهمة أو المؤسسات الصحيفة كل من يدعو أو يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوى على انكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها مما تحظره المادتان ٩٨ (أ) و١٧٤ من قانون العقوبات.. وعلى المدعى الاشتراكى اذا قامت دلائل جدية على أن مرشحا قد أتى فعلا مما نص عليه فى الفقرة السابقة، أن يعترض على الترشيح بتقرير مسبب بناء على تحقيق يجريه ويبلغ هذا التقرير الى المرشح وإلى الجهة التى تتلقى طلبات الترشيح قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بخمسة عشر يوما على الأقل»

محمد فريد خميس



ونتيجة لإصرار العمال على انتخاب زملائهم الممنوعين من الترشيح وصدور أحكام القضاء الادارى بوقف تنفيذ قرارات المدعى الاشتراكى بالاعتراض على بعض المرشحين فى انتخابات نقابات العمال عام ١٩٧٩، ونجاح المعترض عليهم بأعلى الأصوات من جمعياتهم العمومية. لجأت السلطة لاستصدار قانون من مجلس شعبها المزور لستر عورة تشريعاتها. فصدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ «بشأن حماية القيم من العيب» وتنص المادة رقم ٢١ منه على أنه...

«يتعين على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية .. الخ ، اخطار المدعى العام الاشتراكى بأسماء المرشحين فور اقفال باب الترشيح على أن يتم تحديد موعد الانتخابات بعد شهر على الأقل من تاريخ إخطاره. وللمدعى الاشتراكى أن يعترض على الترشيح فى الأحوال ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره، ويعتبر اعتراضه قرارا منه باستبعاد اسم المرشح من قوائم الترشيح تلتزم به الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات ويقع باطلا كل انتخاب يتم بالمخالفة للفقرتين السابقتين. ولمن اعترض على ترشيحه أن يتظلم من قرار الاعتراض .. أمام محكمة القيم خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلانه بالاعتراض على يد محضر وذلك بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة أوقلم المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقر أى من الجهات المشار اليها فى الفقرة الأولى والتى يتم الترشيح لها. وتفصل المحكمة فى التظلم على وجه السرعة وتصدر حكمها فى شأنه قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخابات بأسبوع على الأقل والا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن. ويكون الحكم الصادر فى التظلم نهائيا غير قابل للطعن بأى وجه.»

محاكمة تفتيش

وجاءت تقارير المدعى الاشتراكى منذ بدأ تدخله فى انتخابات العمال عام ١٩٧٩، ثم دورتى ٨٣ و١٩٨٧، مستندة إلى تقارير



فؤاد سلطان

مباحث أمن الدولة وتعود بمصر إلى عصور محاكم التفتيش في العصور الوسطى بمحاولتها التفتيش في عقول المواطنين... فتضمنت العبارات التالية ضد كل من اعترض عليهم المدعى..

«شيوعى قيادى ... ثم ضبطه ضمن المتهمين فى قضية ... حصر أمن الدولة العليا، وأفرج عنه ولم يشمله قرار الاتهام، له نشاط بارز فى مجال الدعاية والترويج للأفكار الشيوعية فى أوساط العاملين عن طريق تبنيه لمشاكلهم لكسب الشعبية والظهور بمظهر الحريص على تحقيقها... يستغل عضويته فى اللجنة النقابية بالتشكيل الحالى وشرعية تحركه من خلالها لاثارة البلبلة فى أوساط العاملين والتصاعد بنشاطه المناهض، والتعريض بالنظام».

«كلاشيه» جاهز ضد كل من اعترض عليهم المدعى... من العبارات المطاطة التى تفتقر الى أى دليل جدى، وتتناقض مع حرية الرأى والتعبير والاعتقاد.. وكل ماكفله الدستور ومواثيق حقوق الانسان للمواطنين.. والكارثة أنه يعتبر تبنى مشاكل العاملين جريمة توجب العقاب... ويبرر ذلك بنوايا يفترضها فى القيادات العمالية هى اثارة البلبلة والنشاط المناهض وخلافه...

والملاحظ أن هذا الأسلوب تحرص الدولة على استخدامه فى انتخابات النقابات العمالية دون غيرها مما يؤكد أن سياسات الحكم أشد عداء للطبقة العاملة دون غيرها...

وبينما ترفض نقابات مهنية لاتتجاوز عضويتها بضعة آلاف تنفيذ اعتراضات المدعى الاشتراكى... فان كثيراً من القيادات النقابية العمالية لاترى فى ذلك ضرراً مبررة موقفها بأنه لا يستخدم الا ضد عدد قليل من القيادات العمالية...

ولا ينفى ذلك المواقف الجيدة لبعض القيادات النقابية... فقد تقدم سعيد جمعه سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال للاتصال السياسى (عندما كان عضوا فى مجلس الشعب) بتكليف من الاتحاد، باقتراح مشروع قانون بالغاء النصوص التى تسمح بهذا التدخل من التشريعات الموجودة. ووقع على الاقتراح ثلاثون عضواً بالمجلس .. كان ذلك قبل الانتخابات النقابية التى أجريت عام ١٩٨٣... وأخفى الاقتراح فى أدراج المجلس ولم يناقش.... وواصل المدعى الاشتراكى إعداره للإستقلالية النقابية.

تدخل الوزير

ولم يكتف الحكم بذلك... خاصة وأن بعض المعترض عليهم كانوا يتمكنون من الحصول على أحكام سريعة من القضاء، ويحصلون على أعلى الأصوات...فاستحدث وسيلة جديدة للتدخل عندما أصدر عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٧ قبيل الانتخابات النقابية، إستنادا الى ما يعطيه للوزارة قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ من

المدعى الاشتراكى ووزير العمل يشاركان العمال فى اختيار ممثليهم

وصاية وزارة العمل على التنظيم النقابى.. بالقانون!!

حق الاشراف على الانتخابات وتحديد اجراءاتها..

ويعطى القرار ٩٠ للوزير حق الاعتراض على أى مرشح حتى اليوم السابق على اجراء الانتخابات.. وبهذا القرار، فان من أفلت من اعتراض المدعى الاشتراكى وأسعفه القضاء بصدور حكم مستعجل لصالحه قبل إجراء الانتخابات... يلاحقه الوزير بالقرار ٩٠ (!!!)

ولايقتصر تدخل وزارة العمل على التحكم فى تشكيل التنظيم النقابى بالتدخل فى اجراءات الانتخاب والاعتراض على مرشحين فحسب- بل يمتد التدخل طوال فترة الدورة النقابية.

* فالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦، يعطى لأجهزة وزارة العمل حق التفتيش على أموال النقابات، رغم وجود الجهاز المركزى للمحاسبات، والرقابة الذاتية للمنظمات النقابية وجمعياتها العمومية، وهما وسيلتان للرقابة نص عليهما القانون ذاته.

وقد شهدت الدورة النقابية الحالية (٨٧-١٩٩١) أوسع استخدام لهذا النص لممارسة ضغوط عديدة على النقابات لاستبعاد عناصر نقابية ظلت لسنوات عديدة فى مواقع قيادية بالتنظيم النقابى ولم تشهر الوزارة فى وجهها الاتهام المالى.. ولم تستخدمه الاخلال هذه الدورة. وظهر فى التنظيم النقابى عدد من النقابيين، الذين راحوا يتقربون الى الوزارة طمعا فى رضائها على حساب زملاء آخرين لهم بتقديم التقارير الى الوزير، والاتصالات من الأبواب الخلفية وخلافه...

* ووصل الأمر الى قيام الوزارة بممارسة اختصاصات الجمعيات العمومية للنقابات، فأصدر الوزير تعليماته باستبعاد من بلغ سن المعاش خلال الدورة النقابية من التنظيم النقابى، مما أحدث ارتباكا فى صفوفه باستبعاد قيادات وإحلال قيادات.. فضلا عن سلب حق للجمعية العمومية التى انتخبت والتى تملك بالتالى وحدها حق الاستبعاد.

تعديل فى اتجاهين

وبينما تجاهل اتحاد نقابات العمال تدخل المدعى الاشتراكى ووزارة العمل فى الانتخابات، فقد اهتم فقط ببعض التعديلات الجزئية. فى قانون النقابات العمالية... فى اتجاهين أساسيين تضمنهما مشروع القانون الذى أعده الاتحاد لتقديمه الى مجلس الشعب..

الاتجاه الأول هو تقليص نفوذ وزارة العمل فيما يخص التفتيش المالى على النقابات، وتأكيده لدور الرقابة الذاتية للمنظمات النقابية

وجهاز المحاسبات، وأن يكون إشراف الوزراة بالتنسيق مع الاتحاد، (مادة ٦٥) وأن يكون اعتماد اللائحة المالية من الجمعية العمومية وليس الوزير (مادة ٦٢) واستبدال سلطة الوزير بسلطة الاتحاد على أموال وعقارات النقابات (مادة ٥٤)

والاتجاه الثاني، هو تكريس كل السلطات فى أيدى النقابات العامة، والمزيد من اضعاف اللجان النقابية بمواقع العمل، وهى الأساس الذى يقوم عليه البنيان النقابى كله، والأكثر احتكاكا بالعاملين فى مواقعهم، ومشاكلهم اليومية. وذلك بالغاء النص الموجود بالقانون الحالى، والذى يقضى بعقد الجمعية العمومية للجنة النقابية (مادة ٢٧) وإعطاء النقابات العامة حق وضع قواعد واجراءات تشكيل هيئات مكاتب اللجان النقابية (مادة ٦١) واعتماد مجلس إدارة النقابة العامة لميزانية اللجنة النقابية (مادة ٦٧) ... الخ...

أخطر المواد

وتجاهل التعديل أخطر مادة فى القانون الحالى، وهى المادة ٧٠ والتى تعطى للنيابة العامة الحق فى أن تطلب من المحكمة الجنائية المختصة حل مجلس إدارة المنظمة النقابية فى حالة صدور قرار أو عمل من هذا المجلس يعد جريمة من الجرائم التالية...

«تحبيذ أو ترويج المبادئ التى ترمى الى تغيير أحكام الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية بطرق غير مشروعة او التحريض على قلب نظام الحكم، أو على كراهيته أو الازدراء به أو التحريض على بعض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها.»

«ترك العمل أو الامتناع عنه عمداً اذا كان مما يساهم فى خدمة عامة أو فى مرفق عام أو يسد حاجة عامة، وكذلك التحريض أو التحبيذ أو التشجيع على ذلك»

«استعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو أية تدابير أخرى غير مشروعة فى الاعتداء أو الشروع فى الاعتداء على حق الغير فى العمل أو فى أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أى شخص أو فى أن يشترك فى جمعية من الجمعيات، وكذلك التحريض على ارتكاب أى من هذه الجرائم.

وكما نلاحظ... فان هذه النصوص مأخوذة من مواد فى قانون العقوبات المصرى، رفض البرلمان فى عهد الاحتلال الانجليزى اقرارها باعتبارها منقولة من قانون فاشى ايطالى فى عهد موسولينى، ولكنها أدخلت بعد ذلك فى التشريع المصرى.

كما أنها عبارات مطاطة، يمكن لسلطات الاتهام اطلاقها فى أى وقت ضد أى مجلس إدارة لأى منظمة نقابية

صاحب ليفاقه

اهدار الديمقراطية

وتسمح تعديلات مشروع الإتحاد أيضا بإمكانية ترشيح عضو النقابة العامة الذى أمضى دورتين أن يرشح نفسه مباشرة لعضوية مجلس ادارة النقابة العامة، دون حاجة الى ترشيح نفسه فى المصنع أو المنشأة التابع لها، مما يجعل جميع قيادات التنظيم النقابى العليا لاتخضع للترشيح والانتخاب، ويصبح وجودها فى القيادة مفروضا بحكم القانون لاباراداة العمال.

كما يتضمن المشروع نصا جديدا يسمح للمدير العام الذى يملك سلطة توقيع الجزاء بأن يكون مسئولا نقابيا، وبهذا يمكن للقيادات العليا والنقابيين القدامى الاستفادة بحق الترقى للمناصب العليا فى مواقع عملهم والحصول على ميزاتها دون أن يفقدوا مواقعهم النقابية، كما يسمح للإدارة بالتواجد فى قمة التنظيم النقابى!

مشروع بديل

وفى مواجهة كل هذه التدخلات والنصوص المهدرة لاستقلالية وديمقراطية التنظيم النقابى، أعد مكتب العمال المركزى بحزب التجمع مشروعا بديلا بتعديل بعض مواد قانون النقابات، بهدف تقديمه الى مجلس الشعب عن طريق الهيئة البرلمانية للحزب.

ويستهدف المشروع..

* الغاء كل النصوص الحالية التى تسمح بتدخل وزارة العمل أو جهات الأمن والإدارة فى شئون التنظيم النقابى للعمال-

* عودة الشخصية الإعتبارية للمنظمات النقابية فى مواقع العمل باعتبارها أساس البنيان النقابى، واعطاؤها حق القيام بكل المهام النقابية المرتبطة بالدفاع عن مصالح العمال، والنص على ضرورة عقد الجمعيات العمومية لهذه المنظمات لتقوم بدورها فى التوجيه والرقابة والمحاسبة لمجالس إداراتها.

ولاشك أن تشكيل وفعالية التنظيم النقابى فى دورته المقبلة يتوقف على مدى الجهد الذى ستبذله الحركة العمالية والنقابية خلال الشهور الخمسة المقبلة لإزالة كل مايقيد الحريات النقابية....



وجهه نظر

لا .. للشمولية النقابية

عطية الصيرفي

رغم أن الفكر والعمل وجهان لعملة واحدة وأن الطبقة العاملة تتميز بأنها وريثة الفلسفةالفكرية الطبقية الحقيقية التي تستطيع أن تعطى الفكر قوة اجتماعية... فإن الطبقة العاملة المصرية لم تشغل بالها بالفكر وقضاياه ومشاكله، وتركت هذا المجال للمثقفين المصريين الذين قدموا لها زادا فكريا رديئا وكأن أي فكر يتداول ويمارس في بلد اشتراكي هو فكر صالح لغذاء قوانا الروحية في مصر، ذات الطبيعة المتفردة والظروف الخاصة...

والقائد العمالي الوحيد في مصر الذي شغل نفسه بالفكر والعمل معاً هو عامل التلغراف «عبد الله النديم» شمس الثورة العرابية التي لم تأفل أو يطفأ وهجها إلا بوفاته...

لقد كان التلغرافجي «عبد الله النديم» أبرز محرض ومهيج ثوري في النضال الوطني والاجتماعي عرفته مصر، ولهذا فإن أعيان الثورة العرابية وشلل الشباعى في صفوفها لم يغفروا له نشأته الفقيرة وانتسابه للأجراء، مما دفعهم الى محاولة تحجيم نشاطه الثوري في إطار مسامراتهم بحيث يقتصر دوره في القيام بوظيفة مضحك الملك..

ولكن إبن الطبقة العاملة وعامل التلغراف تجاوز وظيفة مضحك الملك الى وظيفة المحترف الثوري والداعية الثوري... هذه الوظيفة التي لها الفضل الرئيسي في جمهرة الثورة العرابية وتطعيمها بمضمون اجتماعي، من خلال الشكاوى والعرضحالات التي خطها النديم بنفسه للعمال والفلاحين، بالاضافة الى التوكيلات الشعبية التي كتبها وجمع التوقيعات عليها من الاهالي لتفويض الزعيم عرابي في الدفاع عنهم باعتباره وكيلا شرعيا عنهم.....

حقا فقد كان التلغرافجي «عبد الله النديم» ظاهرة عمالية ووطنية لم تتكرر، وبالتالي فلم تفرز طبقتنا العاملة المصرية العتيدة والمجيدة التي يمتد عمرها الى العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي، مفكرا عماليا من صفوفها. وقد ترتب على ذلك أن الطبقة العاملة المصرية تعودت أن تتعاطى فكرها السياسي والنقابي من خارجها ، ومن هنا فإن اى فكر سياسي أو نقابي يأتيها من داخلها هو فكر ليس مرفوضاً فقط بل هو يقابل بالسخرية والاستخفاف!!

فعندما تقدمت بفكرة تعدد المراكز النقابية قوبلت بالرفض والسخرية والاستخفاف بشكل صارخ من أغلب القيادات النقابية اليسارية التي يسيطر عليها بعد ملحوظ من التبعية للمثقفين اليساريين، هؤلاء المثقفون الذى يحملون في رؤسهم كل المخطوطات الماركسية

لذلك أخذتني الدهشة واستبدت بي الحيرة من هذه الشخصيات النقابية. اليسارية لأنهم في حد ذاتهم تشخيص للفكر النقابي والوعي العمالي. فالوجود النقابي هو فكر عمالي مجسد بدأ بظهور الحس الطبقي والاجتماعي لدى العمال خلال تجمعهم في المصانع وفي مواقع العمل والانتاج، حيث كابدوا الظلم وتعرضوا للاستغلال بتشغيلهم ساعات عمل شاقة وطويلة، وتعرضوا للهث وراء دوران الآلات في مقابل أجور ضئيلة، الأمر الذى أدى إلى أحساسهم الجماعي بشعور غامض وشديد من الكراهية ضد الظالمين والمضطهدين...

هذه الكراهية الجماعية هي بداية الحس الطبقي للعمال، الذي تطور إلى ادراك طبقي، استطاع العمال من خلاله معرفة عدوهم الطبقي الذي ينبغي عليهم ان يكرهوه ويصبوا عليه غضبهم... وبشيوع هذه الكراهية واتساع مداها الغاضب والساخط، كان لابد من تبريرها وتحديد اسبابها المباشرة الملحوظة. ومن هنا تطورت مرحلة الإدراك العمالي إلى مرحلة المفهوم العمالي باكتشاف أسباب كراهية العمال للظالمين والمستغلين ،حيث بدأت حرب المفاهيم بين العمال وأرباب الاعمال، وتراشقت المفاهيم المضادة بين الطرفين ، فالعمال باتو يتسلحون بكثير من المفاهيم ضد الاستغلال والاستبداد. وذلك في مواجهة مفاهيم تبرر ذلك الاستغلال والاستبداد من قبل الادارة والحكومات وأرباب الاعمال...

وحرب المفاهيم العمالية تعتبر أول شكل عقلاني في ممارسة الصراع الطبقي. ويخوضها العمال بقواهم المادية والروحية معا. وعبرها يدخل العمال الى مملكة الوعي الذي يتجلى في وحدة العمال نقابيا وتحزبهم سياسيا في احزاب. ومن هنا تتواجد في النقابات العمالية والأحزاب العمالية الاشتراكية...

اذن فالوجود النقابي هو ثمرة النضال المادي والروحي للعمال. هذا النضال الطويل



أحمد العماوي
رئيس اتحاد عمال مصر

والمرير الذى اثبت لهم ان وحدتهم الدائمة والمستمرة والمنظمة أمر ضرورى للدفاع عن مصالحهم، ومن هنا ظهرت النقابات العمالية باعتبارها وسيلة كفاحية مستمرة لتحقيق غايات العمال الاجتماعية...

وحتى تقوم النقابة العمالية بهذه الوظيفة الشاقة والهامة جدا، ينبغى أن تكون «تنظيماً طبقياً اقتصادياً ديمقراطياً اختيارياً مستقلاً للدفاع عن المصالح الأقتصادية للعمال...» تلك هى النقابة العمالية وفقا لتعريفها العلمى...

- فالنقابة العمالية لابد أن تكون تنظيماً طبقياً خاصاً للعمال والأجراء بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة السياسية ومن هنا فهى أشبه بجبهة عالية تضم كل العمال والشغيلة والأجراء بصرف النظر عن افكارهم وذلك بخلاف الحزب العمالى والاشتراكى الذى يضم فى عضويته عمال وغير عمال بشرط وحدة أفكارهم...

- والنقابة العمالية تتميز بأنها تنظيم اقتصادى وليس تنظيماً سياسياً أو حزبياً حيث تتحدد أهدافها الرئيسية فى الدفاع عن المصالح الاقتصادية للعمال...

- والنقابة العمالية تنظيم ديمقراطى بطبيعته المستمدة من الغريزة المعارضة والديمقراطية للعمال، وتتجلى الديمقراطية النقابية فى ممارسة حرية الأنتخاب والترشيح فى كل المستويات النقابية بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة...

- والنقابة العمالية تتمتع بعضوية فردية وجماعية اختيارية فلاجبر ولا إكراه مادى أو معنوى فى قبول أو رفض العضوية النقابية الفردية والجماعية فى المستويات النقابية..

- والنقابة العمالية هى سلطة شعبية ومستقلة عن الحكومات والأحزاب ورجال الدين عموما...

- والنقابة العمالية طبقا لهذه المواصفات يتحدد دورها الرئيسى فى الدفاع عن المصالح الاقتصادية للطبقة العاملة..

وختاما لهذه المقدمة استطيع أن أقول بجرأة أن النقابة العمالية طبقا لما سبق ذكره ترفض الشمولية النقابية رفضا مطلقا وترحب كل الترحيب بالتعددية النقابية التى تعنى الديمقراطية النقابية والاختيارية النقابية والاستقلالية النقابية...

هكذا بدأت الشمولية النقابية

نظرا لأن الحركة النقابية المصرية قد رفضت الأخذ بمبدأ الوفاق الطبقى والفكر التعاونى الذى دعا اليه الحزب الوطنى فى بداية هذا القرن وانتزعت حق الاضراب العمالى والوجود النقابى منذ نهاية القرن الماضى مما جعلها ترفض الطائفية والعنصرية حيث ضمت عضويتها النقابية العامل المسلم وغير المسلم والعامل المصرى وغير المصرى لهذا كانت مدارس حرب الطبقة العاملة المصرية فى المجال الاجتماعى والوطنى على السواء...

وازاء هذه الوضعية الثورية للنقابات العمالية المصرية فقد حاولت الرأسمالية المصرية احتوائها والهيمنة عليها بواسطة الشمولية النقابية التى بدأ محاولتها الحزب الوطنى منذ انشائه سنة ١٩٠٧ من خلال انشاء نقابة عمال الصنائع اليدوية التى كانت تضم العمال على اختلاف صناعاتهم وحرفهم ومؤسساتهم .. ولكن الطبقة العاملة فى هذه الفترة اختارت التعدد النقابى دون مركزية نقابة الحزب الوطنى سواء كانت فى القاهرة أو الأسكندرية...

ثم تكررت محاولة جر العمال الى الشمولية النقابية فى عهد أول حكومة وفدية برياسة سعد باشا زغلول من خلال عسكرة الحركة النقابية لأول مرة بتعيين الضابط عبد الرحمن فهمى زعيما ورئيسا للاتحاد العام للعمال الذى تأسس بعد حل الاتحاد العام للعمال الذى قاد الحركة الاضرابية عام ١٩٢٤... ولقد رفض العمال المصريون هذه الشمولية الوفدية ومارسوا التعدد النقابى الذى لم يكن معترفا بالوجود النقابى فى هذه الفترة...

ومع صدور أول قانون يعترف بالوجود النقابى فى مصر وهو القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ عادت الشمولية المحدودة مقنعة فى نص المادة ١٢ من القانون التى تقول...

«يرفض الطلب الخاص بتكوين نقابة فى منشأة سبق ان سجلت لها نقابة فى نفس البلد»...

وهكذا سيطرت الشمولية

يبدو ان الفقيه سيد قطب المستشار الخاص للضابط عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة ومسئول شئون العمال قد ساهم فى طرح فكرة الشمولية النقابية وتنفيذها..

ففى أول لقاء بين عدد من القادة النقابيين كان على رأسهم الأمين الأسبق لاتحاد العمال العربى وبين الضابط عبد المنعم أمين صرح الفقيه سيد قطب الذى حضر ذلك اللقاء بضرورة تطهير الحركة النقابية من الشيوعيين قبل السماح بتكوين اتحاد عام للعمال المصريين.

ثم صدر القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن النقابات العمالية الذى تضمن فى مادته السابقة عدم جواز أكثر من نقابة واحدة فى المنشأة الواحدة وعدم جواز أكثر من نقابة مهنية واحدة فى البلد الواحد... كما تضمن فى مادته التاسعة والعشرين بعدم جواز تكوين أكثر من اتحاد عام واحد للعمال المصريين وذلك بالأضافة الى اجبارية الاشتراكات النقابية والجدير بالذكر ان السلطة المصرية قد اسست اتحاد العمال العرب ثم امرت بانشاء الاتحاد العام للعمال بشكل سلطوى صرف.

هكذا سادت وسيطرت الشمولية النقابية فور قيام ثورة ٢٣ يوليو...

المضمون الاجتماعى للشمولية النقابية

ولكن لمصلحة من ظهور الشمولية النقابية؟.. وهل هى لمصلحة العمال..؟

والواقع يقول انها بدعة سلطوية لجأت إليها السلطات الحاكمة للهيمنة على جماهير الطبقة العاملة من خلال المركزية النقابية والمركز النقابى الواحد على المستوى الوطنى... ومن هنا فهى معادية للغريزة الديمقراطية لدى العمال ويتحقق مضمونها الاجتماعى لصالح البيروقراطية الحاكمة فى الدول الاشتراكية وللرأسمالية الكبيرة والطفيلية والبيروقراطية الحاكمة فى بلاد العالم الثالث. ولذلك يقوم القادة النقابيون فى هذه البلاد بدور الجناح العمالى للرأسمالية الحاكمة. حيث يستمدون سلطاتهم النقابية ذات الطبيعة الشعبية من السلطات والحكومات بخلاف الاورستقراطية العمالية التى تستمد سلطاتها النقابية أصلا من العمال معتمدة فى ذلك على أسلوبها الانتهازى فى علاقاتها بالعمال ولهذا فالارستقراطية النقابية التى تتفشى فى نقابات الدول الرأسمالية والصناعية الكبيرة تسمح بهامش من الديمقراطية النقابية ولاتعلن الحرب على التعددية النقابية بعكس البيروقراطية النقابية التى يعتمد وجودها النقابى والعمالى على خنق كل مظاهر الديمقراطية النقابية معتمدة فى ذلك على المركز النقابى الشمولى الواحد كما هو الحال فى بلادنا...

ففى ظل المركز النقابى الواحد والشمولى والشخصى فى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يطفح المضمون الاجتماعى للشمولية النقابية لصالح الرأسمالية الكبيرة الحاكمة من خلال التخلى عن فض منازعات العمل والعمال رغم أن هذه المنازعات العمالية وحلها هى هدف الاهداف للنقابات العمالية...

-ويبدو ذلك فى تجريد النقابات القاعدية- اللجان النقابية- من الصفة الاعتبارية التى تعطى هذه النقابات القاعدية

الصفة القانونية فى تمثيل العمال أمام القضاء خلال المطالبة بحل مشاكل العمال وتحقيق مطالبهم...

– ويبدو ذلك أيضا فى ادانة العمال وعدم مساندتهم أثناء لجوءهم الى ممارسة الاحتجاج الاجتماعى بالشكوى والأضراب لنيل حقوقهم وحل مشاكلهم..

وقد ترتب على منهج التخلى عن منازعات العمل والعمال ظهور انحراف نقابى يعتبر الأول من نوعه فى مصر حيث انصرف النقابيون المصريون للعمل فى المجال المصرفى والاستثمارات المالية بالإضافة الى تلقى المعونات المالية الأمريكية والأوربية مما أدى الى ظهور اكثر من بنك نقابى مصرى واكثر من شخصية نقابية متهمة بسرقة واختلاس الأموال النقابية..

ذلك هو المضمون الاجتماعى للشمولية النقابية المصرية التى يزعم البعض انها تعبر عن الوحدة النقابية فى مصر مع العلم ان هذه الشمولية قد ولدت انقساما صارخا وملحوظا فى الوحدة النقابية للطبقة العاملة فالصفوة النقابية منقسمة على نفسها بسبب الأطماع النقابية وجماهير العاملين منقسمين الى عمال والى موظفين والى عمال بالقطاع العام والى عمال بالقطاع الخاص والى انقسامات القادة النقابين وجماهير العمال ولاى انقسامات بين عمال الصناعة الواحدة والمنطقة العمالية الواحدة رغم وجود تنظيمات نقابية عمالية على مستوى الصناعة والأقليم وعلى المستوى القومى ... والدليل على هذه الانقسامات يبدو فى العضوية النقابية الدفترية مما أدى الى انعدام التضامن العمالى والتآخى العمالى أثناء ممارسة معارك الاحتجاج الاجتماعى فى مواجهة السلطات والحركة النقابية السلطوية...

تعدد المراكز النقابية ضرورى

إذن فإن النقابات العمالية فى مصر تموج بالانقسامات الفعلية التى سوف تتزايد بزيادة الانقسامات الطبقية فى المجتمع المصرى فى ظل فوضى الانتاج وسيادة الاقتصاد الطفيلى وتفشى ظاهرة التكالب على السلطة والثروة...

ونتيجة لذلك فالوحدة النقابية فى مصر هى فى حقيقتها وحدة مظهرية ودفترية مقننة مما جعلها شمولية نقابية مستبدة الأمر الذى يجب مواجهته بتعدد المراكز النقابية لأفضلية الموضوعية...

والأفضلية المعنية يتجلى امرها فى ان تعدد المراكز النقابية له طبيعته الجدلية التى تتضمنها علاقات العمال بالمراكز النقابية المتعددة حيث يتسابق العمال للانضمام للمركز النقابى الأكثر نشاطا وفعالية فى الدفاع عن مصالحهم وذلك على مستوى المدينة أو المصنع حيث تتحقق وحدة العمال بإرادتهم ومراعاة لمصالحهم...

كما تتسابق النقابات القاعدية للانضمام بإرادتها ووفق اختيارها للاتحادات النقابية على المستوى الاقليمى والصناعى للاتحادات الأكثر نشاطا وفعالية ايضا...بإرادتها واختيارها.

وكذلك تتسابق المراكز النقابية الأقليمية والصناعية الى الأنضمام للمراكز النقابية القومية الأكثر فعالية ونشاطا فى سبيل الدفاع عن الطبقة العاملة..

هكذا تظهر الوحدة النقابية التى تتميز بأنها وحدة للعمل النضالى والنقابى المشترك بين العمال.. ولهذا فهى وحدة عمالية لا تتواجد الا بإرادة العمال الحرة وباختيارهم الحر وباستقلالهم من كل هيمنة سلطوية أو حزبية أو دينية.

وتتشخص هذه الوحدة العمالية والنقابية فى الجمعية العمومية للنقابات القاعدية فى المصنع أو فى المدينة أو فى أى موقع للعمل...

ان هذه الجمعية العمومية وحدها تعتبر السلطة الأعلى فى الحركة النقابية فهى التى تقنن وتقرر كل أمور الحركة النقابية بإعتبارها الممثل الحقيقى والمباشر للطبقة العاملة المصرية...

التعددية والنضال، النضال الجديد

ومن الطبيعى فى ظل التعددية النقابية أن تتواجد النقابة العمالية التى توصف بأنها تنظيم طبقى اقتصادى ديمقراطى اختيارى مستقل للدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية..

ان هذه النقابة المحررة من سلطات الحاكم والمال والحزب ورجال الدين سوف تحقق مضمونها الاجتماعى من خلال ممارسة الاحتجاج الاجتماعى بالشكوى.. وبالتقاضى وبالأضراب السلمى والمنظم من أجل فض المنازعات العمالية والمنازعات الخدمية للطبقة العاملة..

أى منازعات العمل ومنازعات الأقامة والسكن والميعشة فالشئ الذى يجب ان يعرف ان نصف مشاكل العمال وهمومهم موجودة فى موقع العمل والنصف الآخر فى الشارع وفى موقع السكن والاقامة

ففى موقع العمل يواجه العامل مشاكل الأجور والترقيات والجزاءات وفى موقع السكن وفى الشارع يعانى العامل من مشاكل ارتفاع الاسعار ومشاكل التموين ومشاكل الخدمات التعليمية والصحية والسكنية ومشاكل خدمات المياه والنور والصرف الصحى بالاضافة الى مشاكل النقل والمواصلات..

كل هذه الهموم والمشاكل من اختصاص النشاط النقابى الجديد حيث لا يجوز للنقابة النشيطة والنقابى النشيط تجاهل منازعات العمل ومنازعات السكن والإقامة الخاصة بالعمال ولابد أن تمتد الحماية النقابية للعامل فى مجمل حياته ومعيشته ومحاربة استغلاله واضطهاده فى مواقع العمل والسكن...

ان صوت العامل الانتخابى كان وما زال يذهب الى الضفة الأخرى من النهر حيث يعطى لغير العمال من المرشحين للمحليات ومجلس الشعب لإدراك العمال أن قادتهم النقابيين غير جديرين باصواتهم الانتخابية بسبب دورهم المحدود فى الدفاع عن مصالحهم فى موقع العمل فقط فى حين ان لهم هموما ومشاكل خارج دائرة العمل مما يضطرهم للبحث عن محام للدفاع عنها من خلال مرشحى المحليات ومجلس الشعب من غير العمال..

ومن أجل كسب صوت العامل الانتخابى لابد من توسيع دائرة النضال النقابى من موقع عمل العمال ليمتد الى مواقع سكنهم ومعيشتهم..

هكذا هو النضال النقابى الجديد الذى يجب ان يعتمد على التعددية النقابية وان يمارس النشاط النقابى والنشاط الخدمى باعتبارهما وجهان لعملة واحدة...

العمال رفضوا احتواء الرأسمالية المصرية للحركة النقابية

فشل محاولات الحزب الوطنى وحزب الوفد

تحرير الزراعة من الفلاحين

عريان نصيف

فى الوقت الذى تتوالى- وتتضاعف- فيه هموم الفلاحين المصريين ومعاناتهم فى كافة مناحى الحياه، تخرج عليهم الحكومة- وفق مشروعها العام لتحرير الإقتصاد- بخطتها لتحرير الزراعة... التى لن تؤدى إلى تحرير الفلاحين من الإستغلال، بل على العكس تكرس وتقنن تحرير الإستغلال- فى المجال الزراعى- من أى قيود أو رقابة.

* فبدلا من تحرير الحركة التعاونية الزراعية من سلبياتها ومن أوجه القصور التى لحقت بها منذ السبعينيات وحالت دون أن تكون- حقا وفعلا- فى خدمة الفلاحين،يتم -وفق المشروع الحكومى - تحريراستغلال القطاع الخاص للفلاحين من أى عوائق تمنعه من التحكم - منفردا - فى أسعار بيع مستلزمات الانتاج ،أوفى أسعار شراء المحاصيل الزراعية.

* وبدلا من تحرير الشركات الزراعية العامة من القيود الإدارية التى تعوقها عن القيام بدورها الأمثل فى دعم الانتاج الزراعى وتقليل حجم الفجوة الغذائية ، فإنه يتم- وفق المشروع الحكومى- تصفيتها وبيعها.

* وبدلا من التوصل إلى حلول تؤدى إلى إستقرار العلاقة الإيجارية بصورة متوازنة تحمى المستأجرين من الطرد إلى الظلام من ناحية، وإلى حماية حق الملاك- وخاصة صغارهم- فى التصرف فى أرضهم والاستفادة منها من ناحية أخرى، فإنه يتم- وفق المشروع الحكومى- دفع القضية فى اتجاه لايهدد- حالة اقراره - باهدار مصالح الملايين من المستأجرين وصغار الملاك فحسب، بل ويتدهور الناتج الزراعى القومى وخاصة فى المحاصيل الغذائية الرئيسية.

* وبدلا من فتح آفاق زيادة المساحات المنزرعة بالقمح- وقد ثبت إمكانية ذلك- فإنه يتم - وفقا للمشروع الحكومى- تدعيم سياسة الإعتماد على الاستيراد، بما يدعم منهج التبعية الإقتصادية ومخاطرها على قرارنا السياسى.

.... ليس هذا فحسب، بل إن كل ذلك يتم فى إطار إتجاه خطير ينسج خيوطه منذ سنوات ويستهدف طرد الفلاحين- مستأجرين وملاكا ومنتفعى إصلاح زراعى- من أرضهم ، وبكافة الوسائل وتحت مختلف الدعاوى:

*** بإصدار قوانين جديدة**

فوفقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦، فأن آلاف الفلاحين من المنتفعين بأرض الاصلاح الزراعى والذين دفعوا- على مدى عشرات السنوات- ليس قيمة انتفاعهم فحسب، بل عمرهم كاملا لهذه الأرض.. عليهم الآن- وفق إخطارات رسمية يتوالى إنذارهم بها- إما أن يعيدوا شرائها وفق شروط هذا القانون، أو يطردوا منها شرطة وبدون اللجوء إلى القضاء!!

والغريب- والمريب أيضا- أنه وفق قرارات هيئة الإصلاح الزراعى فإنه اذا ظهر مالك للأرض بخلاف الهيئة، يكون من حقه- بعد طرد الفلاحين- إستردادها لصالحه!!

... ويقف فلاحو مركز المحلة، وتلا، وآلاف الفلاحين فى ريف مصر... مهددين بالطرد، عاجزين ليس فقط عن دفع ثمن الأرض، بل فهم المبرر الذى يجعلهم يدفعونه ثانية بعد أربعين عاماً!!

*** بالحيل القانونية:**

فوفقا للقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥، فإن الفدان قد أصبح- بقدرة قادر- ٣٠٠ قصبة فقط، بعد أن كان- وفقا لكافة القواعد الحسابية والمساحية المقرة والمتعامل بها منذ آلاف السنين- عبارة عن ٣٣٣ر٣٣ قصبة.

وكانت النتيجة أن أصبح - فجأة - ألوف الفلاحين متخلفين عن تسديد القيمة الإيجارية الكاملة منذ عام ١٩٧٥، وفقا لهذا التعديل الذى لم يدروا به وما كان لهم أن يتصوروا حدوثه.

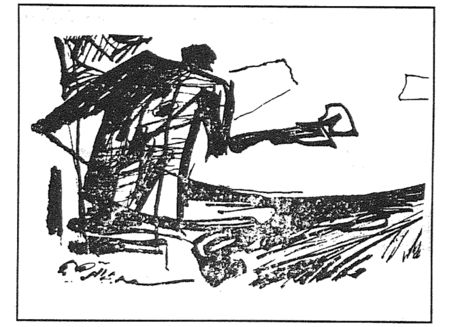
وكان أمامهم... إما الدفع، أو الطرد... وهذا هو المطلوب.

وبالفعل تم طرد عشرات الأسر من قرية كفر سعدون مركز قطور.

*** بالتوسع- غير القانونى- فى مبررات الطرد:**

فبالرغم من أن قانون الإصلاح الزراعى قد حدد مبررات طرد الفلاح من الأرض فى ثلاث حالات على سبيل الحصر: وهى الايجار من الباطن وتبوير الأرض، وعدم سداد الإيجار... الا أنه يتم فى الواقع التوسع- على غير حق وبالمخالفة للقانون- فى هذا المجال:

* ففى الوقت الذى تم فيه إغماض عيون كثيرة عن تجريف وإهدار حقيقى للأرض مقابل أسعار خيالية لكبار الملاك والمقاولين،



فإن التجريم- وبالتالى الطرد- لايطبق إلا على صغار الزراع عند قيامهم بتسوية الأرض الأعلى من «المسقة» أو استخراج الحجارة المعوقة للزراعة، أو تحضير كميات بسيطة من «السبخ».. الى غير ذلك من العمليات اللازمة للزراعة

* بل وتتم محاولات طرد الفلاحين من الأرض- كما يحدث فى بعض قرى البحيرة- تحت دعوى مخالفتهم للدورة الزراعية، فى الوقت الذى حدد فيه القانون عقوبات خاصة لهذه المخالفة وليس من بينها- وفق صريح النصوص- الطرد من الأرض.

*** بالتلاعب فى عملية الري:**

فالآف الأسر التى تعيش على زراعة أراضى طرح النهر- الممتدة من أسيوط حتى أسوان- لايكون أمامها عند إقامة مشروع سياحى استثمارى- إلا الهجرة الى المجهول.. واذا أصروا على البقاء فى أرضهم، تم التلاعب بمياه الرى... فاذا زاد المنسوب غرقت، وإذا انخفض لم تنتج!!

... ولعل مشروع فندق «جزيرة قرمان» أوضح نموذج على ذلك.

*** بعمليات تواطؤ بين بعض الأجهزة الإدارية المحلية وبين كبار الملاك السابقين أووورثتهم:**

* فورثة «حسن باشا شعراوى» يطردون ألف فلاح- أفنوا مايقرب من ثلاثين عاما من عمرهم- فى خدمة ٣٠٥ فدان «بقرية الشعراوية مركز سمالوط».

* وورثة «اسكندر بشير» يطردون ٣١ أسرة من أرضهم التى قاموا بزراعتها عشرات السنين وسددوا أقساطها كاملة وأصبحوا- وفقا للقانون- هم أصحاب الحق المطلق عليها، بقرية «ميت تمامه مركز دكرنس»

* وورثة «شوينازهانم» يطردون مئات الفلاحين رغم دفعهم للإيجار واستلامهم الإيصالات الدالة على ذلك، «بقرية صرد غربية».

*** باقامة شركات إستصلاح أراضى وهمية:**

فبعض كبار الملاك- وخاصة فى محافظة الجيزة- يقومون بالإعلان عن قيام شركات لإستصلاح الأراضى. ويتم جمع رسوم التأسيس من الفلاحين. وبعد فترة تتم مطالبتهم- كمؤسسين ومساهمين- بمبالغ طائلة تحت حجة الإستصلاح ويعجز الفلاحون عن سداد هذه المبالغ فتتوالى الضغوط عليهم من أجل بيع أرضهم- الأصلية- لصالح كبار الملاك أصحاب هذه الشركات الوهمية!!

*** بادخال الأراضى الزراعية فى كردون المدن:**

يقوم كبار الملاك والمقاولون بالمضاربة على أسعار الأرض القريبة من المدن وتقديم عروض مالية كبيرة على صغار الحائزين... وفى حالة الرفض للبيع، يكون التهديد والإبتزاز هو الوسيلة للإستيلاء على أرضهم وطردهم منها، ثم التحايل لإدخالها فى كردون المدينة وإعادة بيعها بعشرات أضعاف ثمنها!!

*** بإستغلال إلغاء لجان فض المنازعات الزراعية:**

فمن بلاغ تم تقديمه للمدعى الاشتراكى- منذ عدة سنوات- من عديد من الفلاحين ضد أحد كبار الملاك بمركز أبو حماد شرقية، يتبين أن كبار الملاك يستغلون إلغاء لجان فض المنازعات الزراعية، وعجز الفلاح عن متابعة قضايا طرده فى المحاكم المختلفة، ويرفعون القضايا ضد الفلاحين أمام محاكم لاعلاقة لها بموطن المستأجر، أو موقع العين، بل لايعلم الفلاح حتى بموقعها، ويحصلون- مع عدم حضور الفلاحين للجلسات- على أحكام ضدهم بالطرد.. وهم لايعلمون عنها شئيا!!

يوسف والى

... واذا كان هذا المخطط لطرد الفلاحين- بوسائله المتعددة التى لم يكن ماسبق سوى بعض صورها- لايخدم بطبيعة الحال سوى كبار الملاك والشركات الأجنبية والمقاولين «الانفتاحيين».. ولكنه يضر- بطبيعة الحال أيضا- ليس فقط بمصالح مئات الألوف من الفلاحين المنتجين- سواء كانوا من المستأجرين أوصغار الملاك أو منتفعى الإصلاح الزراعى ولكن أيضا- وبالأساس- قضية الإنتاج الزراعى بما تعنيه- حقا وفعلا وليس وفق المشروع الحكومى- محاولة السد- ولو النسبى- للفجوة الغذائية، التى تتسع عاما بعد عام والقادرة- حال استمرارها بهذا المعدل- على القضاء على أى أمل قريب فى اقامة نظام تنموى مخطط بديلا لسياسة التبعية حتى فى «لقمة خبزنا»..

... ألا يحتاج الأمر - وفقا لهذه المخاطر- لوقفة من كافة القوى الوطنية والديمقراطية لإدراك أبعاده، والتصدى له، حتى لايتم تحرير الزراعة.. من الفلاحين!!

عدالة الجلادين

٢٦

صلاح عيسى

أحدث نبأ مقتل «شهدى عطية الشافعى» ارتباكا بين الجالسين على منصة التشريفة، وخاصة اللواء «اسماعيل همت»، الذى أدرك بمجرد سماعه للخبر، أن المحظور قد وقع، وأن الرائد «حسن منير» وفريق المنفذين الذى يعمل تحت إمرته، قد تجاوزوا الخط الأحمر الذى يحدد سياسة تصفية الشيوعيين، وهو عدم ترك آثار يمكن استخدامها كدليل على حجم التعذيب، أو برهان على وقوعه أصلاً، تطبيقا لشعار حملة التصفية «تكهين المهدة دون إعدامها.. وقتل الشيوعيين مع إبقاء أجسادهم حية».

وبعد تقدير سريع للموقف، قرر اللواء همت أن ينصرف من موقع الحادث على الفور، لأن ثبوت وجوده به، وهو وكيل مصلحة السجون والمرجع الأعلى فى كل مايتعلق بمعاملة المعتقلين الشيوعيين، ووقوع الحادث أمامه، يفتح الباب لشكوك قد تجعل القضية تتجاوز الأهمية المحدودة، التى تقررت لها، باعتبارها حادثا محليا من حوادث السجون، من ذلك النوع الذى يقيد عادة فى دفاتر الأحوال، أو دفاتر العوارض، فضلا عن أن انقطاع أى صلة له بالموضوع، سيجعل فى استطاعته- بحكم مسئوليته ومكانته فى مصلحة السجون- مد يد العون إلى «حسن منير» وفرقته، إذا تطلبت الضرورة ذلك.

اقتنع «حسن منير» بحيثيات قرار «اللواء همت» بالإنصراف، وودعه إلى أن استقل سيارته وفى صحبته المقدم«محمد الحلوانى» - مأمور سجن الحضرة، والرائد «صلاح طه»- مدير العلاقات العامة بالمصلحة- ثم أمر بسحب جثة شهدى عطية الشافعى إلى الممر الواقع بين عنبرى ٣ و٤، وأعطى الإشارة باستئناف مراسم التشريفة لعشرين من المعتقلين، الذين كانوا مايزالون يجلسون القرفصاء فى مكانهم البعيد فى الأرض الفضاء المطلة على فنطاس المياه، يتساءلون فى رعب عن سبب توقف مراسم التشريفة...

ولابد أن الرائد «حسن منير» ومعاونيه، قد احتاجوا إلى درجة غير معتادة من الإستهتار والبلاده وعدم الاكتراث بالمسئولية، لكى يواصلوا ماكانوا قد بدأوه رغم أنه قد أسفر عن مقتل شهدى عطيه، وصحيح أن طقوس القسم الثانى من تشريفة ١٥ يونيو ١٩٦٠، قد جرت بشكل أسرع من إيقاع قسمها الأول، بحيث كان من حسن حظ النصف الثانى من المحتفى بهم، أنهم شرّفوا فى نصف الوقت الذى شُرّف فيه نصفهم الأول، إلا أن سبب ذلك كان عمليا محضا، لاصلة له بالخوف من المسئولية، بل مجرد الرغبة فى التفرغ لرسم سيناريو أميرى بيروقراطى ينتهى



باتهام القضاء والقدر بقتل شهدى عطية الشافعى.

بانتهاء التشريفة حط السكون على أرجاء الأوردى، وانكفأ المعتقلون الجدد على أنفسهم يتفحصون ما أصيبوا به من كدمات وجروح، ويتأملون بعضهم البعض فى ذهول، فقد بدت ملامح كل منهم فى عين الآخر- لأول وهلة - غريبة، والى حدما، وبحكم قسوة الموقف، باعثة على ضحك كالبكا،: أزال الحلاق شعر روسهم وإمتلأت الأجزاء الظاهرة من وجوههم، وأجسامهم بالجروح النازفة، والكدمات شديدة الزرقة، أما عدم تواؤم مقاسات الملابس التى وزعت عليهم، مع أحجام أجسادهم، فقد أكمل ملامح تلك الصورة العبثية الكابوسية، التى كان عنبر الأوردى رقم ٢ مسرحا لها فى ذلك الصباح التعيس..

وما كادوا يكتشفون أن «شهدى عطية الشافعى» ليس بينهم، ويتبادلون ما رأوه من مشاهد العذاب الذى تعرض له، حتى اختلط انشغالهم على غيابه، بقلقهم على أربعة منهم، انتشرت إصابات جسيمة فى شتى أنحاء جسم أولهم وهو «محمد نور الدين سليمان» الذى كان أحد ثلاثة ضمهم فوج شهدى عطية أثناء التشريفة...- أما «مبارك عبده فضل» و«جمال غالى» و«محمد عباس فهمى» فقد كانت الإصابات تنتشر على ظهر كل منهم وإليتيه ورأسه، وكذلك على إمتداد خلفية الفخذ، وخاصة ثنية الركبة، وقد استلقوا جميعا فى شبه غيبوبة، ورغم تيقظهم الظاهر، فقد كان وعيهم بما يجرى حولهم ناقصا بصورة ملحوظة، كشفت عن أنهم مصابون بصدمات عصبية حادة، ويمرون بحالة صحية حرجة...

وكانت الساعة قد وصلت إلى التاسعة والنصف صباحا، حين وصل الدكتوران «ببير أمين فهمى» و«أحمد كمال» صاعدين من مبنى الليمان القريب، حيث ناظر أولهما جثة شهدى عطية الشافعى، بينما دخل الثانى إلى عنبر ٢، وبصحبته الممرض أمين قنديل وعدد من السجانة، فألقى نظرة على الحالات الأربع الحرجة، وأمر بنقل أصحابها إلى خارج العنبر، حيث أودعوا فى زنزانة مجاورة للزنزانة التى كانت نقلت إليها جثة «شهدى عطية» فى مؤخرة عنبر ٥... ثم ناظر بقية المعتقلين، ولم يجد فى الكدمات الزرقاء المتقيحة التى انتشرت فى اجسادهم مايتطلب العلاج، وقال ساخرا ممن طلبوا علاجا لها، إنها دمامل ستختفى دون علاج، ولم يهتم إلا بشئ واحد، هو إيقاف النزيف، باشارة يوجهها إلى

التمورجي أمين، فيقوم على الفور، بدهن الجرح النازف، بقطعة من الشاش، يغمسها في دلو بقاعه قليل من «الميكروكروم» وكأنه يدهن حائطا!

أثار امتداد الصمت الذي عاد ليحط على المعتقل فضول نزلاء الأوردي القدامى، الذين أدركوا على الفور أن شيئا غير عادي قد وقع في التشريفة، بعد أن تناقلوا بالاشارات والهمسات عبر نوافذ العنابر، ماشاهده وسمعه الذين كانوا في مواقع تتيح لهم اقتطاع مشاهد مما جرى فيها، وبهذا أتيح حتى لهؤلاء المقيمين في العنابر البعيدة عن الباب الرئيسي، معرفة ماجرى..

وحين لاحظوا إختفاء جميع الضباط من فناء «الاوردي» وعدم النداء عليهم للخروج للعمل في الجبل، طبقا للنظام اليومي المتبع، تأكدت شكوكهم في أن شيئا خطيرا قد حدث، لكن الخبر اليقيني بوفاة «شهدي عطية الشافعي» لم يتأكد لهم إلا في صباح اليوم التالي، رغم أن بعضهم، كان قد شاهدهم وهم يحملون شيئا ما في بطانية وهبطوا بها من «الأوردي» فأودعوها في مستشفى الليمان... إلى أن يجدوا حلا.

وبعد ظهر ذلك اليوم، كشفت البلادة التي يتمتع بها ضباط الأوردي، عن وجه آخر لها، حين شنوا حملة التأديب اليومية على المعتقلين القدامى، وضربوهم علقة بالعصي...

٢٧

أسفرت الإتصالات بين المعنيين بالأمر في مصلحة السجون والمباحث العامة، حول كيفية التصرف في موضوع شهدي بشكل يخلق سببا منطقيا لنقص العهده واحدا. عن سيناريو استغرق يوم الأربعاء بأكمله، إلى أن وافق الجميع على أدوارهم فيه، وحفظوها..

وكانت العقبة الرئيسية التي تحول دون غلق الملف، إداريا تكمن في أن شهدى عطيه كان متهما في قضية لم يصدر فيها الحكم بعد، فهو بهذه الصفه محبوس على ذمة نيابة أمن الدولة العليا، ومسئول منها قانونا، ولابد من إخطارها بخبر وفاته.

وقد حتمت اعتبارات أخرى -غير الوقت الذى تطلبته الإتصالات- أن يتم تحريك بسيط في تاريخ وفاة «شهدى عطية»، ليصبح الحادية عشرة والنصف من صباح الخميس ١٦ يونيو ١٩٦٠، بدلا من التاسعة من صباح الأربعاء ١٥ منه.. وبذلك يتحقق مطلب إبعاد المقدم «محمد عبد النبي الحلواني» -مأمور سجن الحدرة- عن الموضوع نهائيا، بحكم أن السجين توفي بعد انتقاله من عهدته الى عهدة سجن الأوردي بأكثر من ٢٤ ساعة.

وبهذا أيضا يمكن تغيير حقيقة ماحدث في صباح الأربعاء، إلى تصور مختلف ينسجم مع ماانتهى إليه الأمر، يتلخص في أن «شهدى» وصل إلى الأوردي- في ذلك الصباح-، شاحبا ومجهدا للغاية، وبعرضه على مأمور السجن، أمر بوضعه في المستشفى، وإبلاغ الدكتور «أحمد كمال»-عند حضوره في المرور اليومي- لتوقيع الكشف الطبي عليه، فوجده يعاني من هبوط عام، وانخفاض في درجة الحرارة وضعف شديد في النبض، وبرودة في الأطراف، وضعف في ضربات القلب، مع سرعة في إيقاعها، ووصف له علاجا ظل يتعاطاه باشراف التمورجي «أمين» بقية يوم الأربعاء، وطوال ليلة الخميس وفي صباح اليوم التالي استدعى الدكتور «بيير أمين فهمي»، للكشف علية، فوجده قد توفي نتيجة أزمة قلبية أسفرت عن هبوط في الدورة الدموية، فسجل ذلك على أوراقه الطبيه المصطنعة، وحرر له شهادة وفاة، أرسلها المأمور إلى «أمين عليوه» نائب عمدة أبو زعبل، فأثبت الأخير بياناتها في دفتر الوفيات، وظل تصريح الدفن جاهزاً للتوقيع، في انتظار ورود إشارة تفيد موافقة نيابة أمن الدولة العليا، وحضور أسرة المتوفي لاستلام جثته، وكانت إدارة المعتقل قد أرسلت إشارة تليفونية لكل منهما، عبر قسم عابدين، ظهر يوم الخميس وبعد ساعات، من التاريخ المختلق للوفاه.

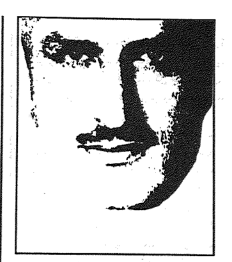
كان والد شهدى آنذاك في الخامسة والسبعين من عمره، لكنه يتمتع بصحة جيدة، ويقظة ذهنية، تحركها عواطف حب غلابه لابنه، ولذلك غادر منزله على الفور بمجرد تسلمه للإشارة التليفونية التي تستدعيه لاستلام الجثه، وفي الرابعة كان يقف أمام الباب الرئيسي لليمان أبي زعبل، وفي صحبته ابنه المهندس «منير الشافعي»، «ووروكسانا بتريدس» زوجة شهدى، واستقبله القائم بعمل مدير الليمان وحده، باعتباره رب الأسرة، واصطحبه ضابط يرتدى الملابس الملكية، إلى حيث كانت الجثة ترقد مغطاة تماما، وكشف له الضابط عن الجزء الأمامي من الوجه، سائلاً إياه عما إذا كان ذلك هو إبنه، فأقر بأنه هو، وطلب منه الكشف عن بقية الجثة، ولكن الضابط رفض ذلك، وخرج به مرة أخرى إلى مكاتب الليمان، حيث حاول الاتفاق معه، على أن يتم تكفين الجثة في السجن وتسليمها إليه عند المقابر في الليلة ذاتها، إلا أن الأب، اعتذر بأنه ليس للأسرة مقابر في القاهرة، وطلب نقل الجثة إلى منزله، ليتاح له وقت يكون فيه جاهزاً لاتمام الدفن،

حتى لايزور أحد التاريخ

يتمنى كاتب قصة أغتيال شهدى عطية الشافعي، على رفاقه، وزملائه، وأقاربه، وكل من كان طرفاً في قصته من المسئولين السياسيين رجال الشرطه و النيابة العامة آنذاك، أن يزوده -على عنوان «اليسار»- بكل ماقد يكون لديهم من تصحيحات أو تدقيقات أو إضافات، أو صور فوتوغرافيه، له، ولزملائه في تشريفة ١٥ يونيو ١٩٦٠، بما يساعد على إعادة تخليق الواقعة، كما حدثت، وبأقصى قدر مستطاع من الدقه، ودون ظلم لأحد، قبل نشرها في كتاب.

وسوف يشار إلى المصدر، مالم يطلب غير ذلك.

صلاح عيسى



ولما عرض عليه الضابط دفن «شهدى» فى أية مقبرة من مقابر «أبو زعبل»، رفض الأب بشدة، وعرض الأمر على القائم بعمل مدير الليمان، الذى لم يجد مبرراً قانونياً لرفض الطلب، فوافق عليه، وأشار عليه بأن يستعد لنقل الجثة فى الصباح الباكر من اليوم التالى، الجمعة.

لم يكن الأب خالى الذهن، عن دور إبنه السياسى، فلم تكن تلك أول مرَّة يعتقل فيها أو يسجن، وكان قد تابع محاكمته هو وزملاءه فى الإسكندرية، واستمع إلى دفاعاتهم السياسية، وعرف فصولاً من الإحتكاكات التى كانت تحدث بينهم وبين ضباط سجن الحدرة، والتى أسفرت عن شنّ حملة تأديب ضدهم، بسبب مشادة وقعت بين أحدهم وبين أحد ضباط ذلك السجن، بعد قليل من وصولهم إليه وفضلاً عن إن «شهدى» كان فى صحة جيدة، حين رآه قبل أقل من شهر فى قفص الإتهام، فقد كان كل مايحيط بالوفاة يدعو للريبة: حرص الضابط الذى قادة للتعرف على الجثة على ألا يرية مايتجاوز مسطح الوجه، وتعجله فى إتمام الدفن فى الليلة ذاتها، ثم الادعاء بأن ابنه مات بذبحة صدرية، وهو زعم لم يصدقه،الأب وبرر ذلك بقوله «إحنا ناس معمرين.. وأنا سنى ٧٥ سنه.. وقوى.. ووالدى توفى وعمره ١١٠ سنه»..

فى التاسعة من مساء اليوم نفسه، وبينما كان الأب مشغولاً بالبحث عن عربة لنقل الموتى، تنقل الجثة إلى القبر الذى سيدفن فيه «شهدى» وصلت إلى إدارة السجن إشارة تليفونية من نيابة أمن الدولة العليا، تطلب إليها تسليم الجثة إلى مشرحة زينهم، بعد أن انتدبت النيابة مدير الطب الشرعى، لتشريح الجثة، وبيان سبب الوفاة..

وكانت الإشارة مفاجأة غير مترقعة، إذ كان السيناريو قد أعد استناداً إلى أن نيابة أمن الدولة، ستعتمد التشخيص المزور لسبب الوفاة، وهو الذبحة الصدرية، وتصرح بالدفن، دون تشريح..

فى السادسة من صباح اليوم التالى، وصل «عطيه الشافعى» إلى باب الليمان، ومعه ابن آخر من ابنائه هو المهندس جمال الدين الشافعى، وفى صحبتهم عربة نقل الموتى، لكن إدارة السجن لم تسمح لهم بالدخول، وعندما امتد وقت الانتظار، تصاعدت شكوك الأب، الذى تبادر إلى ذهنه أن فى نيتهم تهريب الجثة، لدفنها فى قبر مجهول، لإخفاء السبب الحقيقى للوفاة، وآنذاك استثمر خبرته الطويلة- كأحد العاملين القدماء فى الشرطة، قضى الفترة بين ١٩٠٨ و١٩٢٠ وهو يعمل كونستابلا بها قبل أن ينتقل للعمل محصلا بمصلحة الأموال المقررة لمدة ٣٠ عاما أخرى- فى اثبات التلاعب على إدارة الليمان فترك ابنه أمام بابه الرئيسى ليراقب الحالة، وتوجه إلى مكتب التلغراف القريب، فأرسل إلى المدير برقية، يخطره بها أنه بالباب ويطلب تسليمه جثة إبنه، وعندما رفض المدير تسلم البرقية، أرسل الأب برقية أخرى فى الواحدة والنصف بعد الظهر، وعاد لينتظر أمام باب الليمان، وهناك همس فى أذنه من أخطره أن جثة ابنه قد نقلت فى التاسعة صباحاً إلى مشرحة زينهم..

فى مشرحة زينهم التى وصل إليها الأب، وجد هناك، نفس الضابط الذى يرتدى الملابس المدنية، والذى جزم بأنه أحد ضباط المباحث العامة، وعلم أن التشريح قد انتهى، فطلب رؤية الجثة،ومانع الضابط بشدة، ولكن الطبيب الذى قام بالتشريح أخطره بأن الموقف سيكون صعباً عليه وأذن لشقيقة بذلك، وقد وجد الشقيق- كما قال بعد ذلك فى أقواله أمام النيابه، -علامات رعب شديد ظاهر على الوجه، وإصابة بالأذن قطعت الصيوان العلوى

سيناريو أميرى هدفه اتهام القضاء والقدر بالمسؤوليه عن نقص العهدة الشيوعية

فتدلى، وإصابات شديدة وجسيمة فى جسمه عموماً، وإصابة.. جسيمة فى الركبة، والعظم ظاهر، أما الظهر فهو خطوط من الكدمات الطوليه، واللحم والجلد متهدل من أثر التشريح وكذلك الأوراك والإليتين»..

لم يخف الدكتور «أحمد محمد توفيق»،- الطبيب الذى قام بتشريح الجثة،- نتيجة التشريح عن أسرة القتيل، فأخطرهم بأن السبب الحقيقى للوفاة هو الإصابات المنتشرة بالجسم، التى تدل على أنه تعرض لضرب وحشى، وأخطر بهذه النتيجة نيابة أمن الدولة العليا، التى صرحت بدفن الجثة، وأخطرت وكيل نيابة مركز الخانكة- التى يتبعها ليمان أبى زعبل- للإنتقال إلى الليمان للتحقيق فى الواقعة، ووصلت صورة من هذه الإشارة، إلى الأوردى فى الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة نفسه.. فى ذلك الوقت، كانت جثة «شهدى عطيه» قد غادرت المشرحة، بعد أن تم تكفينها، مزودة بأمر بأن يتم الدفن فوراً، ونفذ الأمر تحت إشراف خمسة من رجال الشرطة السريين العاملين فى المباحث العامة، ولم تستطع الأسرة، أن تقيم صيوانا لتلقى العزاء،.فقد أحاط المخبرون بالمنزل، وحظروا على الأسرة ذلك..

٢٨

بوصول نتيجة التشريح إلى الأوردى ودخول النيابة طرفاً فى القضية، كان لابد من إحداث بعض التعديلات الضرورية، فى السيناريو المتفق على تنفيذه، لينتهى باغتيال قضية الإغتيال، وغلق ملفها، واتهام القضاء والقدر بقتل «شهدى عطية الشافعى»..

وبمقتضى هذا التعديل، فتح الرائد «حسن منير»،- فى السابعة والنصف من مساء يوم الجمعة ١٧ يونيو ١٩٦٠- أول محضر رسمى للتحقيق فى مقتل «شهدى عطية»، أشار فى ديباجته إلى نتيجة التشريح، وطلب نيابة أمن الدولة العليا التحقيق فى الأمر، وخصصه لاصطناع مبرر يتواءم مع تشخيص الطبيب الشرعى، الذى ذكر بأن سبب الوفاة، هو هبوط فى القلب من إثر إصابات رضيّة منتشرة بجميع أنحاء الجسم.. فى هذا المحضر، سأل «حسن منير» ستة من العاملين بالأوردى، بينهم وكيليه الرائدين «عبد اللطيف رشدى» و «يونس مرعى»، وثلاثة من السجانين هم الصول «أحمد مطاوع» والعريف «عبد الحليم سعد»،

أوراق طبية مزورة تفيد موت شهدي بالذبحة الصدرية

محاولة لتهريب الجثة أو دفنها ليلا في مقابر أبو زعبل

وسجان البوابة «عابد محمد عابد»، والممرض «أمين حسن قنديل».

وقد اشتركوا جميعاً في رسم وتأكيد خطوط رواية وصول «شهدي» مريضاً، التي سبق الاتفاق عليها، وأضافوا إليها واقعة خلاصتها، أنه قد طلب في صباح يوم الخميس عرضه على المأمور، ليشكو إليه تدهور حالته الصحية، فاصطحبه الصول والعريف والممرض من زنزانة المستشفى، إلى مكتب المأمور، خارج البوابة وصعد «شهدي» السلالم السبع المصنوعة من البازلت إلى شرفة المكتب، ووقف أمام بابه، في انتظار أن يخرج له المأمور، الذي ماكاد يسأله: عاوز إيه؟.. حتى فوجيء الجميع به، يقع على السلم ويتدعور إلى الأرض، فأعادوه إلى زنزانته، وحضر الطبيب للكشف عليه، فاتضح أنه مات..

كان الهدف من إضافة تلك الواقعة إلى سيناريو الوفاة، هو تقديم تبرير، لانتشار الكدمات والإصابات الرضيّة في جسد «شهدي»، وتصويرها باعتبارها من آثار سقوطه من على السلم.. وهو ماذكره «الشهود» صراحة في المحضر، فأكدوا أنه لم يتعرض لأي اعتداء عليه وقال الممرض «أمين قنديل»، أنه لم يشاهد بجسده، قبل وقوعه من فوق السلم، أيّة إصابات، ولكنه شاهد بعدها إصابات رضية في بعض أجزاء جسمه..



وحتى عندما بدأ «حسني عبد العال»- وكيل نيابة الخانكة- التحقيق في العاشرة إلا الربع من صباح السبت ١٨ يونيو ١٩٦٠، فإن الرائد «حسن منير»، لم يفقد الأمل في إغلاق ملف مقتل «شهدي عطية»، إذ كان



مبارك عبده فضل

يتبنى بحماس وجهة نظر ترى أن إقحام النيابة في الموضوع خطأ، وأن القتيل، هو في الأصل «معتقل» قبل أن يكون متهما في قضية، وبالتالي فإن التحقيق في ظروف مقتله، هو مسؤولية إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية، المشرفة على المعتقلات، ولذلك فإن إحتمال انسحاب النيابة من التحقيق لتتولاه وزارة الداخلية كان مايزال وارداً، وساعتها فسوف تتصرف الوزارة فيه، واضعة في اعتبارها أن «التشريفة» لاتتم دون علمها وموافقتها، بل وتشجيعها..

ولم تكن نظرية «حسن منير» قائمة على غير أساس، بل استنادا إلى سابقة وقعت في الأسبوع الثالث من افتتاح «الأوردي»، حين قتل النقيب «يونس مرعي»، طبيبا شيوعيا هو الدكتور «فريد حداد»، أثناء تشريفة استقبال أعدت له، هو وستة من زملائه، ومع أنه كان متهما في إحدى قضايا الحزب الشيوعي المصري الواحد، ومحبوسا على ذمة النيابة، إلا أن إدارة الأوردي، نجحت في التلاعب في الأوراق وحصلت على إذن النيابة بالدفن، وسلمت الجثة إلى زوجته في تابوت مغلق، وصحبوها إلى المدافن، وعينوا حراسا عليها، ورفضوا الإستجابة إلى طلبات أسرته المتوالية، بتشريح الجثة... لبيان السبب الحقيقي للوفاة.

ولعل تفاؤل «حسن منير» قد تولد عن تقدير، بأن النيابة لابد وأن تضع في اعتبارها عند التحقيق، حساسية الموضوع، وارتباطه بالسياسة العامة للدولة، فتكتفي بتحقيق شكلي يؤكد السيناريو الذي رواه للمحقق- في مكتب مأمور الليمان- بكل مشاهده منذ لحظة وصول «شهدي» مجهداً وشاحباً ومريضاً في صباح الأربعاء، إلى سقوطه على درجات سلم البازلت التي تقود إلى مكتب المأمور، ووفاته في أعقابها.

وحرص «حسن منير» في أقواله، على أن تظل الواقعة في أضيق نطاق، فلم يرد على لسانه، ذكر لأي إسم يمكن أن يستدعى للشهادة، غير الأسماء الستّة التي كان قد استمع إليها في المحضر الذي حرره وأعطاه تاريخ الليلة السابقة، حتى أنه تجاهل تماما الإشارة إلى أن «شهدي» وصل إلى الأوردي، بصحبة معتقلين آخرين، حتى لايتسع التحقيق ويتجاوز النطاق المحدود، الذي يضم أصحاب المصلحة في غلق الملف إلى نطاق يلتحق بهم فيه أصحاب المصلحة في إظهار الحقيقة كلها، أو بعضها.

على أن المحقق لم يكد ينتهي من الإستماع إلى الطبعة الأولى من أقوال «حسن منير»، حتى قرر الانتقال من الليمان إلى الأوردي، ليعاين السلالم التي نسب إليها المأمور في أقواله، مسؤولية إحداث كل ما ورد في الجثة من إصابات وكدمات، وللإطلاع على أوراقه الإدارية والطبية بالسجن، وهي خطوة لم يرتح إليها، «حسن منير» الذي صحبه إلى الأوردي، حيث عاين السلالم، ولاحظ أنها لاتزيد على أربع درجات من البازلت، تهبط من الشرفة إلى الأرض، محاطة بافريز مدرج مبني، بالطوب وعليه طبقة من الأسمنت، وتنتهي السلالم بجزء مبلط من الأرض.

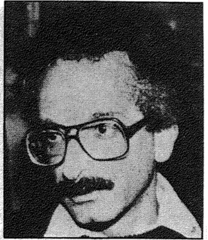
ودخل «حسني عبد العال» من الباب العمومي للأوردي، وقصد إلى الزنزانة التي حولت إلى مستشفى وأودعت فيه جثة «شهدي» بعد وفاته، فوجدها زنزانة ضيّقة تقع في نهاية المبنى، قرب السور، ولاتحتوي على شيء، سوى سرير، واكتشف إلى جوارها حجرة أخرى، عرف أنها مخصصة لمبيت ثلاثة

مسجونين من الليمان، معينين للعمل فى عنبر البخار..

وجاءت إشارة الخطر الأولى، حول المسار الذى سيتخذه التحقيق، حين طلب «حسنى عبد العال» من المأمور، أن يطلعه على الأوراق التى تثبت حضور المسجون فاعتصم «حسن منير» بالكذب مدعيا بأن هذه الأوراق تكون عادة مع الضابط الذى يصاحب المعتقلين فى الترحيلة، وأنه يحصل على توقيع بالاستلام عليها، ويستردها. إلا أنه اضطر فى وقت لاحق-و أمام الحاح النيابة على طلب مستند رسمى يثبت ظروف دخول شهدى إلى السجن- إلى تقديم الدفتر العمومى الذى تدون فيه أسماء المعتقلين، حيث عثر المحقق على اسم «شهدى عطية» تحت رقم ٤٢٣، واكتشف ماحاول المأمور اخفا»ه، اذ لاحظ وجود أسماء أخرى وصلت فى نفس التاريخ، واتهمت فى ذات القضية، لكنه- لسبب مجهول- لم يدون هذه الحقيقة فى محضره، مما يوحى بأن حجم الحرية المتاح للمحقق فى البحث عن الحقيقة، لم يكن معروفا له تماما.

وتصاعد الموقف، حين طلب المحقق من المأمور، إحضار بعض المعتقلين لأخذ معلوماتهم عن الواقعة، ومع أن الطلب قد فاجأ «حسن منير»، إلاّ أنه عاد إلى الكذب مدعيا بأنهم جميعاً خارج أسوار المعتقل، يعملون فى الجبل. لكن المحقق لم يشأ-مع ذلك- أن يعود خالى الوفاض، فطلب استدعاء المساجين الثلاثة، الذين كانوا يبيتون إلى جوار الزنزانة التى قضى فيها «شهدى عطية» ليلته الأخيرة،طبقا للرواية الملفقة، ليسألهم عن معلوماتهم.

ولم يكن صعبا على «حسن منير»- رغم ضيق الوقت، أن يرتب شهادة المساجين الثلاثة، بحيث لاتتناقض -فحسب-مع أقواله فى التحقيق، بل وتؤكد الواقعة المهمة فيها ،ففضلاً عن سلطته عليهم، فقد كان فى يده أن يشهد لهم بحسن السير والسلوك، الذى يرشحهم للافراج عنهم، بعد قضاء نصف المدة فقط، وهكذا شهد المساجين الثلاثة بأنهم استنتجوا أن الزنزانة المجاورة لهم، كانت مشغولة ليلة الخميس بمريض لايعرفونه، ودللوا على ذلك بشواهد من بينها إغلاق بابها، وحركة توزيع الطعام، لكنهم اعتذروا بغيابهم طول اليوم فى غلاية البخار التى يعملون عليها عن عدم معرفتهم لأية تفاصيل أخرى، وحين تزيّد أحدهم وذكر أن المريض كان يتأوه بصوت عال أثناء الليل، لم يتحمس



صنع الله ابراهيم

الآخران لتأييده، معتذرين بأنهما كانا نائمين فلم يسمعا شيئاً.

وبعودة المحقق مرّة أخرى، إلى مكتب مأمور الليمان، استأنف الاستماع إلى أقوال الشهود الذين اختارهم «حسن منير»، فاستمع إلى أقوال النقيب «عبد اللطيف رشدى»، والدكتور أحمد كمال والنقيب «يونس مرعى» والصول «أحمد مطاوع»، وقد كرروا جميعاً، السيناريو المتفق عليه بينهم،فتطابقت بذلك أقوالهم أمام النيابة، مع أقوالهم فى المحضر الإدارى الذى أجراه المأمور فى اليوم السابق، ولكنهم اضطروا للتورط فى أكاذيب أخرى، حين فوجئوا بالمحقق يتطرق إلى السؤآل عن تفصيلات لم يكونوا قد اتفقوا على الإجابات النموذجية لها.

لاحظ المحقق تناقضاً بين إدعاء النقيب «يونس مرعى» بأن الطبيب قد فحص «شهدى» قبل وفاته من إثر السقوط على السلم، وأعطاه حقنة، وبين رواية الطبيب

حسن منير



نفسه، الذى ذكر أنه وجده ميتاً عند وصوله. وهو تناقض ظل محلاً للريبة حتى بعد أن تقدم المرض «أمين قنديل» ليدعى أنه هو الذى أعطاه الحقنه..

ولاحظ المحقق- أيضا-تناقضاً بين البيانات التى اطلع عليها فى دفتر السجن، والتى تدل على أن هناك مسجونين آخرين قد وصلوا مع «شهدى» صباح الأربعاء، وبين حرص كل الشهود على تجاهل الإشارة إلى تلك الحقيقة، بل إن الصول «أحمد مطاوع» نفى- رداً على سؤال صريح من المحقق- ذلك، وأكد أن شهدى قدم السجن لوحده..

آنذاك استدعى المحقق«حسن منير» ليسأله سؤالا صريحا عن الواقعة، فلم يستطع إنكارها، لأنها مثبته فى دفاتر السجن، ولكنه حوّرها بحيث تنسجم مع الأقوال السابقة، التى أدلى بها هو نفسه، وأيدها شهوده، فذكر أن كثيراً من المسجونين وصلوا فى ذلك اليوم، فى عدّة سيارات وقفت بعيداً عن «الأوردى»، وقامت بتسليم المسجونين على دفعات، وأن «شهدى» بالذات وصل إلى الأوردى وحده..

كان «حسن منير» مايزال يدلى بالطبعة الثانية والمعدلة من أقواله، حين وصل إلى الليمان «أنور حسن» وكيل التفتيش القضائى بوزارة العدل، واللواء «مصطفى النويهى» وكيل التفتيش بوزارة الداخلية، حيث أطلع أولهما على التحقيق، وأشرف عليه، وأشار بملاحظاته، ثم توجه إلى الأوردى ليناقش زملاء «شهدى» الذين حضروا معه من الإسكندرية، وماكاد مفتش وزارة العدل يصل إلى هناك، حتى اتصل بالمحقق تليفونيا يطلب إليه اللحاق به للاستماع إلى أقوال دفعة شهدى فى التشريفه..

كان قد تم العثور على الشهود الحقيقين..

٣٠

قبل دقائق من دخول المستشار «أنور حسن»، وكيل التفتيش القضائى بوزارة العدل، واللواء «النويهى» مفتش الداخلية، إلى عنبر٢، لتفقد أحوال المسجونين الذين كانوا بصحبة «شهدى» عند وصوله، دخل النقيب «مرجان» إلى العنبر، وطلب المرضى الأربعة الذين كانوا قد عزلوا عن التشريفة،لمرضهم وكانوا آخر من دخل إلى الأوردى، وهم «صنع الله ابراهيم وسعد الدين بهجت» و«ابراهيم المانسترلى» و«عبد الحميد السحرتى».!

وأمام حجرة المخزن القريبة من باب

الأوردى، وجدوا النقيب «يونس مرعى» هناك، فطلب إليهما أن يخلعوا ملابسهم، وتفقد آثار الكدمات فى ظهورهم، ثم طلب إبقاء «صنع الله» و«سعد» «بهجت»، وإعادة «السحرتى» و«المانسترلى» إلى العنبر..

وما إن انفرد «يونس مرعى» بالاثنين، حتى اندفع فى حديث طويل ناعم، ختمه بأن طلب إليهما، إذا ما سئلا أمام النيابة، أن يقولا بأنهما- ومعهما شهدى عطية- كانوا آخر ثلاثة دخلوا إلى الأوردى من المعتقلين، وأنه لم يحدث أى اعتداء عليهم، وأن «شهدى» كان مريضاً خلال الطريق، وكانت تبدو عليه علامات الإجهاد.

كان الأساس فى اختيار «صنع الله» و«سعد بهجت» للأدلاء بهذه الأقوال، هو عدم وجود إصابات بهما، وبالتالى يمكن تقديمهما لوكيل النيابة، بصفتهما كل المعتقلين الذين وصلوا مع «شهدى»، فإذا ماناظرهما لم يجد بهما إصابات، وإذا ما سألهما فأجابا بأن «شهدى» كان مريضا، كان فى ذلك تأييداً قوياً للسيناريو المتفق عليه، يقنع «سيادة القانون» بأن شهدى قد مات «لأن ربنا عاوز كده» كما ذكر المرض «أمين قنديل» متفلسفا فى رده على سؤال النيابة!

وقبل أن تنتهى المفاوضة التى كان «يونس مرعى» يجريها، فوجىء بوصول المستشار أنور حسن واللواء «النويهى» مفتش الداخلية إلى الأوردى، فأسرع بإدخال الاثنين إلى مخزن الملابس، وتركهما فى حراسة الصول مطاوع والتحق بركب المفتشين، اللذين كانا فى الطريق إلى عنبر ٢.

وما كاد المعتقلون المقيمون بالعنبر، يسمعون سؤالهما عن أحوالهم، حتى اندفعوا يكشفون لهما عن ظهورهم، ويطلعونهما على الجروح والكدمات الزرقاء الداكنة، التى تدل على تعرضهم لاعتداء منظم، ترك آثاراً لايمكن انكار دلالتها لتماثلها سواء فى أماكن الضرب أو فى بصمات الأدوات التى استخدمت فيه.

أعيد «صنع الله» و«سعد» إلى العنبر بمجرد مغادرة المفتشين له، وقبل قليل من دخول «حسنى عبد العال»- وكيل نيابة الخانكة- إليه، حيث استمع إلى الأقوال الإجمالية للمعتقلين، ووصف الآثار التى شاهدها على أجسادهم، ودون اتهاماتهم للضباط «مرجان» و«يونس مرعى» و«عبد اللطيف رشدى» و«حسن منير»، والصول «مطاوع»، وأشاراتهم إلى حضور اللواء «همت» للضرب واشرافه عليه، وحضور العقيد «الحلوانى» والرائد «صلاح طه» له..

أما أخطر ماكشفوا عنه، فهو واقعتين حرص المحقق على تدوينهما فى محضره الأولى هى: إخفاء إدارة الأوردى، لأربعة منهم، أصيبوا إصابات جسيمة، ونقلوا من العنبر إلى زنزانة حدد المعتقلون مكانها، وكان الضباط قد زعموا بأن المصابين الخمسة والثلاثين، هم كل المعتقلين الذين جاءوا مع «شهدى»، وقد تيقن المحقق من صدق الرواية، حين وجد هؤلاء المعتقلين الأربعة معزولين فى حجرة بها ثلاثة أسرة، ويعالجون من آثار صدمة عصبية ذكروا أنها أصابتهم من اعتداء الضباط عليهم بالضرب..

أما الواقعة الثانية الخطيرة، التى خرج بها وكيل النيابة من عنبر٢، فقد أبلغة بها «صنع الله ابراهيم»، الذى لم يجد وكيل النيابة على ظهره إلاّ آثار ضرب خفيف، ولكنه فجر مفاجأة حين ذكر له أن الضابط «يونس مرعى»، قد طلب منه، هو و«سعد الدين بهجت»، أن يزعما بأن «شهدى» كان مريضاً ومتعباً، وأن ينفيا حدوث ضرب، ولما سأل المحقق «سعد بهجت» عن الأمر، قال له إنه لايستطيع شرح الموضوع، وأنه لاتوجد ضمانات حقيقية تحمى حياته إذا ماتكلم..

فى تلك الأثناء حضر «عز الدين سراج»، رئيس نيابة بنها للاشراف على التحقيقات، وفى صحبته «عمر لطفى» وكيل نيابة بنها الكلية، وما أن أطلع رئيس النيابة على ماتم من تحقيقات، حتى أشر عليها بانتداب الطبيب الشرعى الذى فحص جثة «شهدى»، لمعاينة السلالم التى قيل بأن سقوطه من فوقها هو سبب وفاته، وبيان ما إذا كانت الإصابات التى وجدت بجثته يمكن أن تحدث نتيجة السقوط من على هذا الدرج، ولتوقيع الكشف الطبى- كذلك- على المسجونين التسعة والثلاثين الذين كانوا بصحبة شهدى عطية، كما أمر بانتداب خمسة آخرين من وكلاء النيابة، ليساعدوا المحقق فى الاستماع إلى الأقوال التفصيلية لهؤلاء المسجونين..

النيابة
تكشف أكاذيب المأمور
والطبيب الشرعى
يفجر قنبلة..

وأمام هذا التطور الجديد والمثير فى التحقيق الذى أسفر عن عثور النيابة على المصابين من المعتقلين الذين جاءوا مع شهدى، واستعدادها للإستماع إلى أقوالهم، كان لابد من إدخال تعديل جوهرى على السيناريو المزيف، الذى سبق لفريق التنفيذ أن رواه فى المراحل الأولى منه، وعاد «يونس مرعى» يحاول الاستعانة بالأربعة الذين اعفاهم مرضهم من التعرض لطقوس التشريفة، فاستدعاهم مرة أخرى ليقول لهم فى حديث يجمع بين الرجاء والتهديد، إنه «عبد المأمور»، فهو لايضربهم بقرار منه، بل تنفيذاً لأوامر تصدر إليه من رؤسائه، مؤكدا لهم أنه يوم يستطيع أن يريحهم، فسوف يفعل كل مافى وسعه، بدليل أنه قد حماهم من الضرب أثناء التشريفة (!!)، ومايزال باستطاعته أن يحميهم من الكثير، فى الفترة الطويلة القادمة من إقامتهم فى السجن.

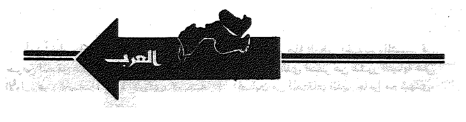
وذكرهم بأن اعتقالهم ومحاكمتهم ومعاملتهم، هى مسائل سياسية لاقانونية، وأنهم وزملاءهم- وإدارة الأوردى، اطراف فى علاقة ثنائية أبدية وأن تدخل النيابة فى هذه العلاقة الثنائية، بتحقيقها فى مسألة موت شهدى، هو إجراء مؤقت، نشأ عن خطأ، وتسرع نيابة أمن الدولة سيعالج قطعاً بما ينتهى باعادة التحقيق مرةً أخرى، إلى الجهة الوحيدة المسؤولة عن سياسيا عن كل مايتعلق بهم وهى المباحث العامة، ليحفظ. وآنئاك، فسوف يتحمل كل إنسان مسؤوليته عن موقفه أثناء التحقيق الذى تجريه النيابه.الآن وبعد هذه المقدمة طلب إليهم أن يعترفوا فى التحقيقات، بأن المعتقلين وبينهم «شهدى عطية» قد هتفوا بمجرد وصولهم، هتافات عدائية ضد «الرئيس عبد الناصر»، واشتبكوا مع ضباط السجن فى معركة، مما اضطر الضباط للإعتداء عليهم.

وعندما فشلت المفاوضات للمرّة الثانية، أعادهم مرَّة أخرى إلى العنبر!

وفى ذلك اليوم، -السبت ١٧ يونيو ١٩٦٠- استأنف خمسة من وكلاء النيابة التحقيق منذ السادسة مساء، ولم ينتهوا من الإستماع إلى أقوال زملاء شهدى عطية، إلاّ فى الواحدة من صباح اليوم التالى..

فإذا بالمستور؛ له ينكشف، وإذا بعدل الجلادين يقودهم إلى القفص، ليس بتهمة إغتيال شهدى وتعذيب زملائه فحسب، ولكن- كذلك- بتهمة اغتيال العدل ذاته، وتعذيبه هو الآخر... وذلك فصل أخير من حكاية الفتى شهدى عطية...

الحلقة الأخيرة فى العدد القادم.



أهم ركن في السلام الاسرائيلي
الاستيطان

نظير مجلي

جولة ثالثة قام بها وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر، إلى الشرق الأوسط في سبيل إطلاق المسيرة السلمية» ووضع عجلتها على السكة» ، كما يحلو للصحافة الإسرائيلية القول. ومع كل طلعة لطائرته النفاثة، والعياذ بالله من طلعات الطائرات الأمريكية، يكبر السؤال أي سلام هو الذي يحملة بيكر أو يحاول أن يحملنا اليه.

الوفد الفلسطيني الذي قابل الوزير بيكر ثلاث مرات وضع المبعوث الأمريكي أمام امتحان قاسي وهام، من أجل الإجابة على هذا السؤال. وبغض النظر عن تطور المباحثات الجارية حاليا، وما ينشر عنها من أنباء متفائلة، خصوصا في عواصم دول التحالف «العربي – الأمريكي»، فإن السياسة الأمريكية سقطت في هذا الامتحان

ولنقرأ نص الحوار الذي دار بين أحد أعضاء الوفد الفلسطيني. الدكتور حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة المحتل واحدى الشخصيات الوطنية البارزة الذي التقى مع بيكر مرتين، وبين جيمس بيكر ، كما رواه لنا الدكتور عبد الشافي غداة لقائه الثاني مع المسؤول الأمريكي (١٠ نيسان ١٩٩١).

د. عبد الشافي: إننا نتحدث الآن عن بداية التدرج نحو السلام. وفي مثل هذه الحالة يجب أن يكون هناك خطوة مهمة ذات أثر وأبعاد جدية حسب رأيي: هذه الخطة يجب أن تكون بأعلان اسرائيلي عن الاستعداد لوقف استمرار الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة . والمقصود هو ان تعلن حكومة اسرائيل عن استعدادها لوقف الأعمال الهادفة إلى زيادة الاستيطان الحالي (انتبهوا. لا يطالب إسرائيل بإزالة المستوطنات فورا ولا بتقليصها ولا حتى بالتوقف عن الإستيطان، انما فقط بالإعلان عن إستعدادها لوقف الإستمرار في الإستيطان في سبيل السلام- ن.م) فالاستيطان الجاري اليوم هو في نظر شعبنا وسيلة للقضاء على آمالنا الوطنية. والإعلان عن وقفه يعكس توجها جديا لتحقيق سلام جدي. ومثل هذا الإعلان يمهد، حسب اعتقادي، الطريق أمام تخفيف التوتر وإزالة المخاوف . ومن شأنه بالتالي أن يخفف من عنف الإنتفاضة وحدتها ويساعد على خلق أجواء سلمية تساعد الفلسطينيين والاسرائيليين على السواء وتزرع في كل منهما الثقة بالآخر بينما الإستمرار في الإستيطان يؤدي إلى عكس ذلك فهل تعتقد أنت ياسيد بيكر، مثلنا ، بأن استمرار الاستيطان يتناقض مع امكانيات السلام؟

بيكر: نعم يتناقض

د. عبد الشافي: اذن، مادام هذا هو موقفك ونفترض انه ايضا موقف الرئيس بوش، وانتما تعلنان أن ماتريدانه هو انجاح مسيرة السلام.. أفلا ترى ضرورة في أن تحاولا الضغط على اسرائيل من أجل وقف عمليات الإستيطان.

بيكر: ولكن الكونغرس الأمريكي لن يوافق على ان نقوم بالضغط على اسرائيل.

د. عبد الشافي: ياسيد بيكر. في سنة ١٩٥٧، عندما احتلت اسرائيل قطاع غزة واجزاء من سيناء اثر العدوان الثلاثي على مصر، حاول بن غوريون (رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك- ن.م) تثبيت احتلاله وإعلن رفضه الإنسحاب. لكن الرئيس الأمريكي ايزنهاور قرر أن على اسرائيل أن تنسحب، فانسحبت فعلا. وكذلك عندما قامت إسرائيل عام ١٩٥٨ بتجفيف بحيرة الحولة واعتدت على منابع المياه السورية، تدخل الرئيس الأمريكي وفرض على اسرائيل موقفه. في الحالتين لم يخش الرئيس من الكونغرس . ولذلك، فلا اعتقد أن الكونغرس يشكل عقبة في وجه الرئيس بوش، خصوصا وأن كل ما نطلبه في المرحلة الحالية إعلانا بوقف إستمرار الإستيطان.

بيكر: الظروف تغيرت اليوم. والكونغرس لم يعد كما كان آنذاك.

د. عبد الشافي: ياسيد بيكر إنك توافق على أن الاستيطان يشكل عقبة في طريق السلام. وتعرف أن الشرعية الدولية ترفض الإستيطان ولا تعترف به وتعتبره ، بحق مخالفا للقوانين والمواثيق الدولية. ان الولايات المتحدة الأمريكية تحت ادارتكم، ماترددت أبدا في خوض حرب شرسة نتج عنها إزهاق عشرات الوف الأرواح وتدمير لم يسبق له مثيل في كل تاريخ هذه المنطقة وكل هذا، حسبما تزعمون، هو «من أجل تطبيق الشرعية وقرارات مجلس الأمن» وعلى الرغم من كل هذا الوضع المؤلم والخسائر الجسيمة نرى أن هناك جديدا، واقصد تسليط الأضواء

شارون



على القضية الفلسطينية. ونحن لا نطالبكم بشن حرب على اسرائيل ولا بفرض الحصار الإقتصادى عليها ولا بأى شئ خارج حدود المعقول كل مانطلبه هو أن تقوم أمريكا بالضغط على اسرائيل ، بالوسائل التى ترتأونها ، لتوقف الإستيطان . فهل انتم مستعدون لذلك؟

بيكر: لا. هذا غير ممكن.

ولم ينته الحوار عند هذا الحد. فقد أفصح بيكر عن هدفه فى أن تبدأ مفاوضات السلام فى المؤتمر الإقليمى بمسارين: أحدهما مفاوضات مباشرة لتحقيق سلام إسرائيلى- عربى (أى مع الدول العربية) والثانى لحل القضية الفلسطينية. وهناك شروط تعجيزية حول الموضوع الثانى. فأمريكا وافقت اسرائيل على أن يكون الوفد الفلسطينى مؤلفا من سكان الضفة الغربية (ماعدا القدس العربية) وقطاع غزة. وأن يعلن هؤلاء انهم ليسوا ممثلين لمنظمة التحرير ولايتحدثون بأسمها.

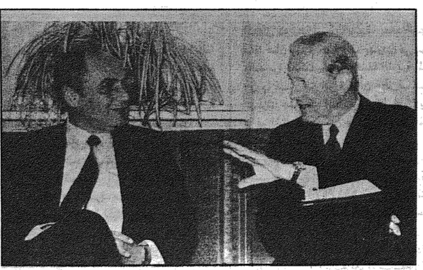
وقد شعر أعضاء الوفد، وبحق، أنهم لايفاوضون وسيطا أمريكيا بل عدوا إسرائيليا.

منذ ذلك الحين وحتى كتابة هذه السطور لم يتغير شئ جوهرى فى الموقف الأمريكى أو الإسرائيلى ولكن.. تغيرت أشياء فى الواقع الإسرائيلى، على الأرض، فى مجال الإستيطان اليهودى فى الأراضى العربية المحتلة. والتغيير هو عبارة عن ممارسات عملية وجهود محمومة لتوسيع نطاق الاستيطان اليهودى... ووقاحة غير عادية فى الحديث الصريح عن ذلك ،رسميا.

وليكن واضحا أن الحديث لايجرى فقط عن مستوطنة رفقاه التى اقيمت فى أراضى نابلس يوم ١٨ نيسان ، أى قبل يوم من وصول بيكر إلى اسرائيل فى جولته الثالثة. أنما يجرى عن مشروع سياسى- كولونيالى لزرع الأراضى الفلسطينية بالمستوطنات من أجل فرض الأمر الواقع ورسم صورة الحل النهائى للقضية الفلسطينية عمليا، الحل الذى يقضى على أية أمكانية لتحقيق إستقلال حقيقى للشعب الفلسطينى.

مدى الإستيطان

خلال الأشهر السبعة الماضية، أى منذ أن تسلم إريل شارون، وزارة الإسكان ورئاسة اللجنة الحكومية لاستيعاب المهاجرين الجدد من الإتحاد السوفيتى وغيره، لم تهدأ الجرافات والبلدوزرات لحظة واحدة فى المناطق الفلسطينية المحتلة. ولم تشهد المنطقة فى كل تاريخها موجة استيطان وبناء مثل تلك التى



بيكر وفيصل الحسينى

جرت ومازالت تجرى حتى اليوم.

إن شارون يقوم بشق وتعبيد الطرقات ويوسع المستوطنات القائمة ويبنى مستوطنات جديدة وذلك وفق خطة ثلاثية هدفها بناء ١٣ ألفا و٩٠ وحدة سكن ثابتة إضافة إلى إقامة ألف وحدة سكن مؤقتة خلال السنوات الثلاث ٩١-١٩٩٣. والميزانية التى رصدت لهذه الغاية ٥ر١ مليار دولار.

ولا يتوهمن أحد أن شارون ينفذ خطته بالسر، بعيدا عن اعين الحكومة أو الولايات المتحدة أو بعيدا عن اعين حكومات التحالف العربية أو بعيدا عن اعين «الشرعية الدولية». بل بالعكس .ففى التاسع من نيسان، بادر بنفسه الى تنظيم جولة للصحفيين الإسرائيليين، شارك فيها شخصيا وأطلعهم خلالها على نشاطه هذا فى عشرين مستوطنة تقع فى قلب الضفة الغربية المحتلة من نابلس وشمالا ،

وقد كتبت مراسلتا «يديعوت احرونوت» ، عنات تل-شير وارنيلا رينجل - هو فمان (١٢/٤/١٩٩١)، انهما لم تمرا فى مستوطنة واحدة لاتجرى فيها أعمال بناء وتوسيع.

وكلمة توسيع لا تعنى مجرد أضافة عدد من البيوت فى كل مستوطنة. أنما تعنى أيضا إقامة مستوطنة جديدة كاملة . ولكن ، لكى لا تبدو المسألة مسألة أقامة مستوطنات جديدة، فانه يسمى المستوطنة الجديدة على اسم القديمة: فمثلا-هناك مستوطنة باسم «ألفى منشة» فيقيم إلى جانبها مستوطنة جديدة باسم «ألفى منشة ب» ومستوطنة ثالثة باسم «ألفى منشة جـ» وهكذا.

أو أنه يقيم مستوطنة جديدة ويعتبرها حيا أضافيا فى مستوطنة قديمة. مثلا أقام حيا اسماه «حى ألون» فى مستوطنة «كفار أدوميم» هذا الحى يبعد عن المستوطنة ٥ر٢ كيلومتر بخط هوائى.

ويقوم شارون بتشغيل المئات من المتطرفين اليهود، من عصابة «جوش إيمونتم» الاستيطانية وأحزاب اليمين المتطرف من الليكود وحتى هتحيا، ومن ضباط جيش متقاعدين ،فى مشاريعه هذه. فيربطهم اقتصاديا، عن طريق الربح المالى، وسياسيا. ويوثق صلتهم المصلحية (بزنس) فى الإستيطان اليهودى الكولونيالى.

وعلى الرغم من المزاعم الإسرائيلية الرسمية بأن الإستيطان هذا لم يعد لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد، فان من الواضح أن الاستيطان يستقطب هؤلاء المهاجرين بدون حدود، فاما انهم ينتقلون للسكنى فيها مباشرة واما أن المواطنين الاسرائيليين القدامى يؤجرون أو يبيعون شققهم السكنية فى اسرائيل للمهاجرين الجدد بينما هم ينتقلون للسكنى فى المستوطنات. مع العلم بأن أسعار دور السكن فى المستوطنات فى المناطق المحتلة تقل عن الأسعار فى اسرائيل بنصف القيمة، أى أن العائلة الاسرائيلية التى تنتقل للسكنى فى المستوطنات تربح بالمعدل ٢٠-٢٥ الف دولار. وهذا أضافة إلى القروض المريحة ومختلف المغريات الأخرى.

ومخطط شارون الإستيطانى يحوى فى طياته:

- مصادرة سبعين ألف دونم من الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة (حسب الوثيقة التى سلمها الوفد الفلسطينى إلى بيكر تمت مصادرة هذه المساحة من الأرض بمرسوم رسمى فى آذار ١٩٩١-ن.م)

- زيادة عدد السكان اليهود فى المناطق المحتلة بخمسين ألف نسمة ليصبح ١٢٠ ألفا (هذا فى حالة بناء ١٣٠٩٠ وحدة سكنية وهناك مخطط آخر جرى الحديث عنه خلال حرب الخليج يمكن من بناء ٢٤ ألف شقة سكنية تستوعب ٨٨ ألف نسمة -ن.م)
- الإعداد لمشاريع إستيطان مستقبلية بواسطة مصادرة عشرات الوف الدونمات من الأراضى وتقسيمها إلى مئات الوف القسائم ووضعها تحت تصرف مقاولى البناء وشركات بناء محلية وأجنبية لتبنى على حسابها الوف الشقق السكنية والفيلات الإضافية بدعم حكومى محدود (باعتبار أن المشروع الاستيطان المذكور أنما هو على حساب الحكومة ن.م)

وليس شارون وحده

لقد ذكرنا حتى الآن شارون ومشاريع شارون. وهناك من يحاول اظهار المسألة وكأنها مسألة شخص واحد مهوس للإستيطان والتطرف والعداء للسلام. ومثل هذه المحاولة نجدها بكثرة فى تصريحات المسؤولين الأمريكيين ويرددها كالببغاء مسؤولون عرب أيضا.

لكن الحقيقة أن شارون هو الرمز فقط. هو البلدوزر، أو الأداة المنفذة.

وقد انتبه شارون نفسه إلى هذه الفرية ففندها بوضوح، مؤكدا وبحق، أن كل مابناه وبنيه هو وفقا لقرارات حكومية رسمية وبتأييد من رئيس الحكومة، اسحاق شمير، نفسه. لابل أن المستوطنة الأخيرة التى اقيمت قرب نابلس (رفقاه) هى ، حسب قول شارون واحدة من ست مستوطنات كانت تقررت اقامتها فى جلسة رسمية للحكومة عام ١٩٨٨، عندما كان حزب العمل مازال شريكا فى حكومة التكتل القومى.

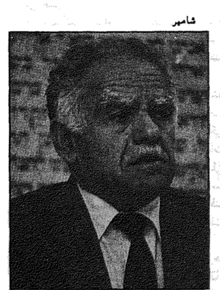
وبذل شارون جهدا ملحوظا وناجحا لجعل شمير وغيره من الوزراء فى الحكومة يؤكدون هذه الحقائق ويعترفون بأنهم شركاء كاملون فى مشاريع الإستيطان التى ينفذها شارون.

وزير الأمن البروفسور موشيه ارنس، الذى يعتبر أحد الخصوم الألداء للوزير شارون، قال فى تصريح لصحيفة «على همشمار» (١٩٩١/٤/١٧) أنه يؤيد الإستيطان تأييدا تاما. وأكد رؤيته الاستراتيجية لاهداف الاستيطان اذ قال:« «اننى أؤيد الاستيطان اليهودى فى المناطق (المحتلة) لانه مهم جدا. هذه المناطق حيوية لأمن دولة اسرائيل. واعتقد أن سيطرتنا على المناطق مرتبطة إرتباطا وثيقا بعدد اليهود. فاذا كان اليوم ١٠٠ ألف يهودى فى يهودا والسامرة (هكذا يسمون الضفة الغربية المحتلة -ن.م) فان من الواضح أن خطر فقدان سيطرتنا على هذه المنطقة هو أقل مما لا يقاس مما هو الحال عندما كان عدد اليهود فى المنطقة خمسمئة شخص»

ولم يكن رئيس الحكومة شمير، أقل وضوحا من زميله أرنس اذ قال («على همشمار» ١٩٩١/٤/١٨): «لااعتقد أن الاستيطان يشكل عقبة فى طريق السلام (بالطبع... يقصد السلام بالمنظار الإسرائيلى ن.م). اننى أقول للامريكيين دائما، وليس فقط الآن. أن لاعلاقة بين الاستيطان وبين المسيرة السلمية فإذا زاد عدد اليهود المستوطنين فى يهودا والسامرة بعشرين ألفا أو بخمسة وعشرين الفا فان هذا لن يغير شيئا فى مسألة السلام مع العرب ولذلك فلا مجال للحديث عن هذا الموضوع ابدا».

وسأله مراسلا الصحيفة ، تسفى تيمور ودوريت جيفن، لماذا يقول إن هذا الموضوع لا يمت بصلة إلى موضوع السلام، فكشف أن إسرائيل تحتفظ بهذا الموقف منذ اتفاقيات كامب ديفيد، وقال: «إننى اذكر أنه فى زمن مفاوضات كامب ديفيد حاول الرئيس الأمريكى، جيمى كارتر الأصرار على وقف الإستيطان .فقال له مناحم بيغن: لامجال للحديث عن هذا، أن من حقنا نحن اليهود أن نسكن فى كل مكان فى أرض إسرائيل وفى العالم. ولن نقدم أية تنازلات فى هذا الشأن. لن نعلن عن أية منطقة فى العالم عموما، وفى أرض إسرائيل بشكل خاص، منطقة «يودن راين» تعبير المانى استعمل فى زمن النازية ومعناه «ممنوع دخول اليهود»-ن.م) لايمكن أن نطالب بهذا. أو حتى اقتراحه علينا».

...اذا كان هذا الموقف بالنسبة للإستيطان...قس على الأمور الأخرى


شامير

إن السؤال الذى يطرح نفسة هو: اذا كانت حكومة اسرائيل تطرح مسألة الإستيطان كقضية حياة أو موت وتتخذ فيها مثل هذا الموقف الرافض المتعنت، وهى مسألة واضحة فى خرقها للمواثيق الدولية والعرف الإنسانى والشرعية، فكيف سيكون موقفها فى القضايا الأخرى؟

والسؤال الأهم هو: إذا كانت الولايات المتحدة ترفض الضغط على اسرائيل حتى فى هذا الموضوع، فهل هى جادة فعلا فى التوجه نحو المسيرة السلمية؟!

أولا ترى فى الإعلان الواضح والحازم بأنها لن تضغط على اسرائيل ، تشجيعا لحكومة إسرائيل على مواصلة تعنتها ؟!

والسؤال الأهم والأهم: ألا ينبغى على الشركاء العرب فى التحالف أو فى المفاوضات ، أن يطرحوا هذه القضية بشكل أساسى؟! أو ليس عندهم رأى فى الموضوع؟!.

وأسئلة أخرى عامة تطرح نفسها:

اذا كانت عملية الإستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة جارية الآن، فى وقت الحديث عن المسيرة السلمية، بهذه الكثافة التى لم يسبق لها مثيل... فعن أى حل دائم يتحدثون (حسب الخطة المقترحة يتم الأعلان عن حكم ذاتى للفلسطينيين لفترة مؤقتة مدتها ٥ سنوات، وبعد ٣ سنوات تبدأ مفاوضات على الحل النهائى-ن.م)؟ الا يقصدون أنهم سيستغلون هذه الفترة لكسب الوقت فيقومون خلالها بمواصلة فرض الأمر الواقع وفرض الحل النهائى للقضية بحيث يصبح عدد المستوطنين اليهود قريبا من عدد المواطنين الفلسطينيين؟!

وأى سلام مع الفلسطينيين يكون ، عندما تنهب أراضيهم وتوضع تحت تصرف المستوطنات اليهودية؟

أى سلام هذا الذى يقوم على نهب الوطن، الأرض، الإراده.. أليس سلام الراكب والمركوب؟!..

إن السلام الحقيقى يكون بين أطراف متكافئة، ليس بالعدد والعدة، بل على الأقل فى النية السليمة.وهذا لم يثبته حكام اسرائيل ولا مرة واحدة. فهل سيجرؤ أحد، سوى الفلسطينين، على طرح أى من هذه الأسئلة؟!

«الحكومة الذاتية» شعار للتضليل
تحرك بيكر يحرك جبهة الاستيطان

حنا عميرة

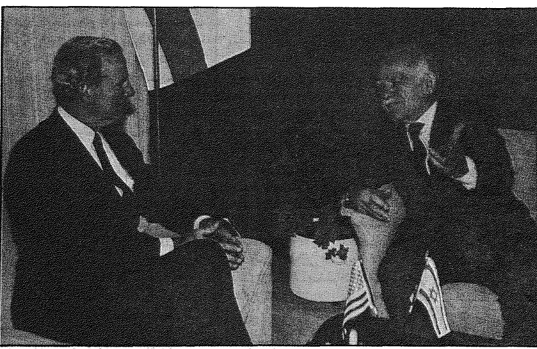
يتزامن التحرك الأمريكي فى الشرق الأوسط، وجولات وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر شبه المكوكية فى المنطقة، مع اكبر عملية لتكثيف الإستيطان الإسرائيلي فى المناطق المحتلة، وهذا ليس وصفا فلسطينيا أو شرقيا خياليا لما يجرى على أرض الواقع وإنما اعترافا اسرائيليا تردده وسائل الإعلام الرسمية عندنا، واقرارا امريكيا رسميا، قدمته وزارة الخارجية الأميركية مؤخرا فى وثيقة إلى مجلس الشيوخ الاميركي.

وفى وثيقة الخارجية الامريكية ورد ما يلي: استوطن فى السنة الاخيرة ١٩٩٠ ٤٪ من المهاجرين اليهود الجدد فى الاراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك القدس العربية، كما ان حوالى ثلاثة الاف مهاجر جديد استوطنوا فى الضفة والقطاع المحتلين، اضافة إلى ٥٨٣٠ مهاجرا جديدا استوطنوا فى القدس الشرقية عام ١٩٩٠ وحسب التقرير الاميركي يعيش فى الضفة والقطاع لوحدهما (حتى نهاية عام ١٩٩٠) اكثر من ٩٠ ألف مستوطن مقابل ٨١ ألفاً حتى نهاية عام ١٩٨٩ أي بزيادة ٩ الأف مستوطن خلال عام واحد فقط.

هذا بعض ماورد فى الوثيقة الاميركية المقدمة إلى مجلس الشيوخ عن الإستيطان فى المناطق المحتلة.

أما الارقام الاسرائيلية ولاسيما تلك التى اعلنتها حركة غوش ايمونيم والمجالس الاستيطانية فى الضفة والقطاع فهى اكثر من الارقام الامريكية وخاصة اذا ما اخذنا بعين الإعتبار تقادم الزمن.

فحتى منتصف شهر نيسان من عام ١٩٩١، أى بعد ثلاثة اشهر ونصف على التاريخ الذى حددته الوثيقة الأمريكية، وصل عدد المستوطنين حسب الإحصائيات المعلنة لحركة غوش ايمونيم ١١٣ ألف مستوطن، وهذا يعنى زيادة ٢٣ ألف مستوطن خلال فترة قصيرة جدا نسبيا، وهذا العدد يفوق مجمل الزيادة للعام الماضى باكمله بنسبة تزيد على الضعفين، كما أعلنت غوش ايمونيم انه حتى نهاية العام الحالى ١٩٩١ سيصبح عدد المستوطنين ١٣٠ ألف مستوطن.





بيكر وشامير

وبالمناسبة فقد جرى الإعلان عن هذه الارقام بمناسبة إنشاء مستوطنة جديدة في شمال الضفة الغربية هي مستوطنة «ربابه» ومصادرة ٢٢٤ دونما من الاراضي العربية لهذا الغرض، وقد جرت عملية اقامة المستوطنة بصورة سرية وشبه عسكرية، حيث توجه المستوطنون إلى المكان المعد سلفا اثناء الليل ونصبوا البيوت الجاهزة، وفي ساعات الصباح من يوم ٤/١٦ كان كل شيء جاهزا حيث اقيم ١٤ بيتا ستصل حتى نهاية نيسان «ابريل» ٣٠ بيتا.

ومما يلفت الإنتباه في هذا المجال توقيت اقامة المستوطنة الذي جاء بعد زيارة بيكر الثانية إلى المنطقة وعشية زيارته الثالثة، اما بعد زيارته الأولى وقبل زيارته الثانية فكانت حصيلة الإجراءات الإسرائيلية مصادرة حوالي ٧٠ الف دونم من الاراضي العربية، وقد ورد هذا الرقم في وثيقة فلسطينية رسمية قدمت إلى بيكر في القدس من الشخصيات الفلسطينية. وتضمنت هذه الوثيقة العديد من الإجراءات الأخرى التي نفذتها السلطات العسكرية الاسرائيلية بين زيارتين لوزير الخارجية الامريكي (أي خلال فترة شهر) ومنها قتل ١١ مواطنا فلسطينيا برصاص الجيش وهدم ٦ منازل واغلاق ٩ منازل اخرى واغلاق ٤١ مدرسة وتمديد إغلاق الجامعات الفلسطينية واقتلاع ١٢٢١ شجرة وفرض منع التجول على ٩٤ موقعا واصدار امر بابعاد ٤ مواطنين.. هذا عدا الإعتقالات واجراءات الحصار المفروضة على الشعب الفلسطيني.

ان توقيت الاجراءات الإسرائيلية ولاسيما تكثيف الاستيطان وتزامنها مع التحرك الامريكي الحالي يؤكد عدم جدية هذا التحرك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وهذا يظهر أيضا من مجموع الإشتراطات التي تضعها واشنطن بالنسبة للتمثيل الفلسطيني ومحاولاتها ابعاد منظمة التحرير عن ممارسة أي دور سياسي ورفضها مسبقا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وحسب الوزير الإسرائيلي «يوفال نئمان» فان كل شيء يجري الان حسب الخطة الاستيطانية للحكومة الإسرائيلية التي أعدت في عام ١٩٨٤، وتضمنت أقامة ٨٢ مستوطنة انجز منها ٦٢ مستوطنة حتى الان وبقي ٢٠ مستوطنة اضافية يجب اقامتها حتى نهاية العام القادم ١٩٩٢.

وتشبه هذه الحملة الاستيطانية التي ابتدأت بشكلها المكثف والواسع بعد وقف الاعمال العسكرية في الخليج، تلك الحملة الاستيطانية الواسعة التي ابتدأت بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨.

وهذا يؤكد مجددا ان رؤية اسرائيل لطبيعة التسوية الامريكية المقترحة الان، تقع في نفس اطار تلك الاتفاقات التي وقعت قبل ١٣ عاما. وهي وفق هذا المنظور تعد نفسها لكامب ديفيد جديدة بالاستناد إلى النتائج العسكرية التي حققتها واشنطن في حرب الخليج.

وعلى هذا الاساس فقد قال بيكر لمن قابلوه في المناطق المحتلة، بأن ليس لديهم مايخسرونه كفلسطينيين وان وضعهم وصل درجة من السوء والتردي تملي عليهم الاقدام على اية خطوة مهما كانت! وعندما سئل بيكر عن موضوع الاستيطان اجاب بوضوح بانه لايخدم قضية السلام ويشكل عقبة في وجه الحل! ولكن امريكا- والكلام لبيكر لن تفعل شيئا للضغط على اسرائيل من أجل وقف الإستيطان!!

اذن فان هذه هي حدود التحرك الامريكي.. فهو يستند إلى نتائج الاجراءات الاستيطانية الاسرائيلية ويستخدمها من أجل الضغط على الجانب الفلسطيني والا فان واشنطن لن تتدخل لمنع أقامة المزيد من المستوطنات.. وهذا ما حدث بالفعل فبين كل زيارة لبيكر واخرى تفرض اسرائيل المزيد من الوقائع.. ويطلب بيكر من الفلسطينيين المزيد من التنازلات.. فأين الجدية في التحرك الامريكي؟!

واذا ما اخذنا محضر اللقاء الثاني بين بيكر والشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة فإننا نقرأ مايلي:

«اثار بيكر خلال لقائه موضوعين رئيسيين الأول يتعلق بالمؤتمر الإقليمي والثاني يتعلق بالتمثيل الفلسطيني. بالنسبة للمؤتمر الاقليمي لم يحدد بيكر أية مواصفات محددة واكد بانه لايضمن النتائج وطلب من الجانب الفلسطيني ان يحدد موقفه من المشاركة في مثل هذا المؤتمر في حالة الدعوة لانعقاده. وعن التمثيل الفلسطيني اشار بيكر بوضوح إلى رفض التفاوض مع منظمة التحرير وطلب اجابة محددة على تشكيل وفد فلسطيني من خارج المنظمة ولايضم ممثلين من الخارج أو من القدس الشرقية، وطرح ايضا مسألة الوفد الفلسطيني- الأردني المشترك أو الفلسطيني- العربي المشترك. ولفت الإنتباه ايضا ان بيكر استخدم خلال اللقاء عبارة «حكومة إدارية» وليس حكما ذاتيا ووعد بتقديم التفاصيل لاحقا عما تعنية عبارة الحكومة الإدارية! التي هي حسب التصور الامريكي اكثر من الحكم الذاتي واقل من الدولة المستقلة.

وهذه المواقف الامريكية تدفعنا لترديد نفس السؤال اين الجدية في التحرك الامريكي؟!

وقد فسر رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شمير عبارة الحكومة الذاتية في مقابلة نشرتها صحيفة «عل همشمار» بتاريخ ٤/١٧ وجاء فيها بان الحديث يدور عما هو اكثر من الحكم الذاتي وأقل من السيادة الكاملة، واضاف أن المقصود أن يشرف السكان على إدارة شؤونهم بأنفسهم باستثناء الشؤون الأمنية والسياسة الخارجية وعدة وامور أخرى..

اذا ما عدنا قليلا إلى الماضي وبالتحديد إلى الفترة التي توقفت فيها مفاوضات الحكم الذاتي بين اسرائيل ومصر في عام ١٩٨٢ نجد ان الخلاف الذي نشأ في تلك الفترة كان حول موضوعين أساسيين الأول مطالبة اسرائيل بأن يكون الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض والثاني وضع اسرائيل لمجموعة من الشروط والحواجز تحول دون قيام دولة فلسطينية في أي وقت من الاوقات.

وخلال السنوات التسع الماضية أقامت اسرائيل في المناطق المحتلة اكثر من ١٥٠ مستوطنة واستولت على مايعادل نصف اراضي الضفة الغربية بهدف تدمير الوحدة الجغرافية لهذه المنطقة وتغيير وحدتها الديموغرافية بصورة تحول دون تحقيق حل يضمن للفلسطينيين حقهم الكامل في تقرير المصير.

والآن فإن واشنطن تستأنف تحركها انطلاقا من الوقائع الجغرافية والديموغرافية الجديدة التي فرضتها سلطات الاحتلال وتطالب الجانب الفلسطيني بالتخلي عما رفض التخلي عنه قبل ٩ سنوات بعد الحرب العدوانية ضد منظمة التحرير في لبنان.

ان واشنطن التي عجزت عن تمرير حلها في عام ١٩٨٢ تحاول الان فرض نفس الحل بالاستناد إلى نتائج حرب الخليج، ان قيام اسرائيل في هذا الوقت بالتحديد، وفي اطار التحرك الامريكي الجديد باكبر عملية لتكثيف الاستيطان في المناطق المحتلة. وتجاهل واشنطن لسياسة فرض الأمر الواقع الاسرائيلي يؤكد بصورة لاتقبل الشك بان العرض الوحيد الذي يحمله بيكر للشعب الفلسطيني هو الاستسلام.. ولهذا فان الشعب الفلسطيني قرر رفض العرض الامريكي مهما تعددت أو اختلفت العبارات المستخدمة لتمرير هذا العرض!!

حكاية الرجل الذي قرر أن يكون شيئاً

أياد حلس

وأول الحكاية ان رجلا دخل مدرسة الحياة وخرج منها بحكمة «احفظ رأسك عند اختلاف الدول».. وكبر الرجل.. وظل اسير «الحكمة» إلى درجة اسكنها روحه، وروح الرجل الاسيرة وطنته على بلادة الحياد تجاه مصائر البشر المحاصرة بالرصاص والغاز المسيل للدموع، على ان مصائر هؤلاء البشر ترتبط بمصيره مثل «حبل سرى»، وذلك الرجل كما تعرفه بطاقته الشخصية: اسمه ثابت.. اسمر الوجه بملامح فرعونية، طويل القامة، عريض المنكبين واسفل جبهته عينين عسليتين. ذلك الرجل كما يعرفه القريبون منه يعيش على طرف غزة، يعيش «فى حاله» ويتقوت خبز يومه من..!!

تقول الحكاية: إن ذلك الرجل المدعو «ثابت» عاد ذات يوم إلى بيته، لكن بخلاف العادة استوقفته دورية من «الاغراب» إلى جانب احد الجدر المزدحمة بالشعارات.. استوقفته هذه الدورية على غفلة من هواجسه التى لم تتيقظ يوما لأنه حسب أعتقاده «يعيش فى حاله».. و.. ولانه لايعتنى بما يعتنى به الآخرون فلا داعى لإيقافه..!!

فى البداية- تقول الحكاية- فغر (ثابت) فاه- وطمأن روحه بانها ستنجو من المصيدة «لانه فى حاله».. وشيئا فشيئا تبددت الطمأنينة.. إلى ان اقترب منه «احدهم» ، شد وثاق يديه، ركله ببسطاره الثقيل وأمره بالصعود إلى السيارة التى فرغت من التو من تعب المطاردة بحثا عن الأولاد فى غزة- لأن الأولاد الغزيين يمعنون فى «لعبة الشغب» وقذف هؤلاء الأغراب بالحجارة.. وتضيف الحكاية- حطت على وجه ذلك الرجل مسحة من الذهول ظلت إلى ان اودعته سيارة الاغراب نزيلا جديدا بين الاسلاك الشائكة فى السجن..

ما ان نزل، طرح (ثابت) السلام وبعيدا فى ركن خيمة تكور فى مكان قصى عن صخب الحياة فى معسكر الإعتقال.. تقول الحكاية ان الفرق فى الوحدة والأسئلة الصعبة كانت العلامة الاكثر وضوحا فى حياة «الرجل السجين»، «لماذا قبضوا على فانا فى حالى»!؟ ومع ذلك لن اختلط بهؤلاء السجناء فجميعهم «أصحاب سوابق» وانا لا أرجو من الحياة سوى الهدوء..!!

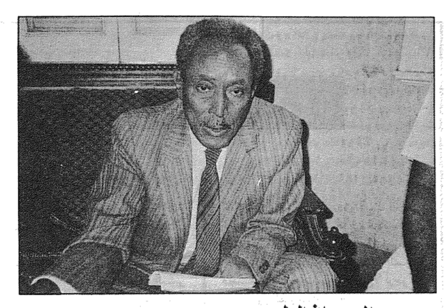
على هذا النحو غاص (ثابت) فى وحل فكرة الحيار.. تساءل كثيرا وأجاب على الاسئلة كثيرا.. وكثيرا ما تساءل عن «جدوى الجلسات الطويلة التى يقيمها السجناء نزلاء الخيمة».. وعلى عادة الذين يوطنون انفسهم على العزلة تتحرك فيهم الاسئلة الصعبة وتحركهم، وان ببطء فان أول الحركة كانت تساؤلا مرا، حول صعوبة تحويل أسماء النزلاء إلى ارقام..

ومرة مرة تتكشف غشاوة «الحكمة» عن عينى الرجل، إلى ان حاكمته «المحكمة العسكرية» عاما بالسجن بدعوى المشاركة فى اعمال الشغب.. ذلك الرجل المولود على الحياة الجديدة بين الاسلاك الشائكة.. تيقظ يوما وقرر «المجازفة» بحضور جلسة.. و... و... «ان لم يعجبنى الحال سأنسحب»!! هكذا اضاف فى دخيلته على القرار..

***

الذين اقترب منهم «ثابت» واقتربوا منه قالوا انه فى البداية تردد.. وبعدها اخذ يطرح الاسئلة الكثيرة.. وبعدها أمسى رجلا جديدا استطاع الفكاك من اسر «الحكمة» وقرر ان يكون شيئا، ليس فى السجن فحسب... ولكن فى الحياة.. خارج السجن التى تعج بألف صورة وصورة من صور الوجع والبطولة.. ولم تنته الحكاية بعد..

انصار ٣
-النقب-



التيجانى الطيب :

المعارضة السودانية تجمع على الالتزام بالعمل السياسى العسكرى لقلب نظام البشير

أمينة النقاش

أثار المؤتمر الذى عقدته فصائل المعارضة السودانية فى أديس أبابا فى شهر مارس جدلا واسعا لدى المراقبين السياسيين حول أهدافه ومدى النجاح الذى أحرزه للوصول إليها، وطبيعة الدور الذى لعبة فى توثيق وحدة فصائل المعارضة ، ومدى توحدها حول برامج مشتركة.

وفى الحديث التالى، يروى التيجانى الطيب عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى وأحد ألمع الوجوه فى صفوف التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض بالقاهرة تفاصيل ماجرى فى اجتماع أديس أبابا الذى حضره ممثلا عن الحزب الشيوعى كما يتحدث عن المخاطر التى تتهدد وحدة المعارضة السودانية وعن مدى الإنسجام والأفتراق بين فصائلها، وعن العلاقة التى تربطها بمصر وعن الذين يراهنون على عودة جعفر النميرى

قوى التجمع

قلت للتيجانى الطيب

*** من هى الجهة التى دعت إلى انعقاد مؤتمر أديس أبابا؟**

–اللجنة التحضيرية التى تتشكل من القوى الأساسية للتجمع الوطنى الديمقراطى المعارض. وقد بدأت التحضيرات لهذا المؤتمر منذ يوليو الماضى فى إجتماع أخر فى أديس أبابا أيضا، حيث تم وضع هيكل للمؤتمر يقوم على إعداد أوراق عمل لمناقشة كافة القضايا. وفى فبراير الماضى تم إجتماع آخر فى القاهرة حضره ممثلون عن أحزاب الأمة والشيوعى والأتحادى والحركة الشعبية والقيادة الشرعية للقوات المسلحة وبعض الشخصيات العامة

نوقش فى هذا الأجتماع قضية عمل المعارضة فى الخارج وكيفية تحسين هذا العمل ورفع ادائه وتقرر فيه تكوين هيئه لتنسيق العمل الخارجى للتجمع الوطنى الديمقراطى، وأعتبر اجتماع القاهرة هو إجتماعها الأول حيث أعدت لأجتماع أديس أبابا

*** وماهى أهمية مؤتمر أديس أبابا؟**

– كبيرة جدا حيث تم صياغة وثيقة واحدة للتجمع تشمل الملحق الذى وقعت عليه الحركة الشعبية.

كما أقر المؤتمر دستورا للفترة الأنتقالية، والبرنامج الإجتماعى والإقتصادى، وناقش وسائل الإسراع بالإطاحة بالنظام السودانى القائم. كما تم الإتفاق على تقديم عدد من الأسئلة حول القضايا المختلفة تقوم الأحزاب بالرد عليها وتكون تلك الردود هى برنامج عمل للإجتماع المقبل الذى يجرى التحضير له.

وفى هذا الاجتماع تمت الموافقة بالإجماع على إعتماد العمل السياسى والعمل المسلح كوسيلتين للإطاحة بنظام الجبهة الأسلامية، بعد أن بدا الأمر كأن هناك أطرافا تتبنى العمل المسلح وأخرى تكتفى بالعمل السياسى والجماهيرى.

ومن بين النقاط الهامة التى أكدها هذا الإجتماع أنه إقر التزام الحركة الشعبية لتحرير السودان والقيادة الشرعية للقوات المسلحة بالعمل السياسى جنبا إلى جنب مع العمل العسكرى ، وهذا بعد جديد يضاف إلى خبرات التجمع.

إتفاق بالأجماع

*** ذكرت بعض الأنباء الصحيفة أن هناك إنقساما بين صفوف الأطراف المشاركة فى المؤتمر فما مدى صحة ذلك وماهو السبب؟**

– هذا غير صحيح على الإطلاق وكافة القضايا التى طرحت للنقاش كانت محلا لأجتماع اراء المشاركين . فقد أجمع المشاركون على الإتفاق على أن تكون هناك سلطة ثورية مؤقتة تمارس عملها بشكل إستثنائى وتتولى الحكم بعد الإستيلاء مباشرة على السلطة، حتى يتم تشكيل الهياكل التى أقرها ميثاق التجمع. كما أجمع المشاركون على أن يكون هناك مجلس للوزراء لديه السلطات التشريعية والتنفيذية فى الفترة القصيرة التى تسبق تكوين الهياكل للفترة الإنتقالية.

*** ماهى الخطوة التالية لأجتماع أديس أبابا**

لم يكن هناك انقسام فى صفوف المعارضة فى اديس ابابا

- لقد تشكلت عدة لجان من بينها لجنة للدستور لوضع النقاط التفصيلية له وأخرى للإقتصاد، وثالثة لجنة سياسية للنظر فى أخلاقيات العمل السياسى وهذه اللجان تواصل عملها الآن إستعدادا للإجتماع المقبل.

فروق جوهرية

*** هل تعتقد أن هناك فروقا بين نشاط المعارضة التى أطاحت بالنميرى والمعارضة التى تسعى للإطاحة بالبشير؟**

- هناك فروق جوهرية. فقد تم الإتفاق فى وقت مبكر جدا، بين كل القوى المعارضة للنظام على أن تتحد فى وعاء تنظيمى وفى سياق عمل مشترك. وتم توقيع مثياق التجمع فى أكتوبر ٨٩ أى بعد ثلاثة أشهر فقط من وقوع الإنقلاب. وتلك خطوة لم تحدث من قبل فى أى فترة سابقة. ففى عهد النميرى إتفقت قوى المعارضة على ميثاق موحد فجر يوم الإطاحة به. وهذه المرة جرت إستفادة من تجربة المعارضة فى الفترات السابقة منذ عهد الإستقلال وحتى الآن. حيث نوقش بعمق الأسباب الحقيقة لتدهور الإقتصاد السودانى وتمت مناقشات موسعة للمرة الأولى حول كيفية إصلاح الخلل فى البنية الإقتصادية، وإرتباط كل هذا بالمفهوم الصحيح للديمقراطية والتعددية الحزبية، وتلك نقاط لم يتم بحثها من قبل.

*** هل ناقشتم مسئولية الأحزاب التقليدية عن عدم إحداث تنمية متوازنة للاقتصاد السودانى؟**

- ناقشنا الفشل الذى تم والمنهج الذى اتبع دون تحديد لمسئولية حزب بعينه، المهم أن الجميع اتفق على أن كل الحكومات المتعاقبة عسكرية كانت أو مدنية اتبعت سياسات اقتصادية خاطئة منذ الأستقلال وحتى الآن.

إلتزام «أنا السودان»

*** ماهو الفرق بين حركة القيادة الشرعية للقوات المسلحة داخل التجمع وحركتها فيما يعرف باسم «أنا السودان»؟**

- «أنا السودان» هو خطة وضعتها قيادة القوات المسلحة، ترفع شعار أن ما أخذ بالقوة ،لايسترد بغيرها، وبالتالى فالقوات المسلحة ملزمة بأن تخلص السودان من الحكم العسكرى الديكتاتورى الراهن بعمل عسكرى لكن القيادة الشرعية للقوات المسلحة لاتقلل من أهمية العمل السياسى والجماهيرى وترى أنه كلما أتسع نطاقه كلما كانت مهمتهم أسهل. كما أنها أعلنت فى أكثر من مجال أنها وهى ترفع شعار «أنا السودان» فهى ملتزمة فى نفس الوقت بميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى وكل وثائقه وبرامجه وتوجهاته. وأكثر من ذلك فقد أعلنت القيادة الشرعية للقوات المسلحة أنها لو تمكنت من الإستيلاء على السلطة فهى ملتزمة بتنفيذ ميثاق التجمع وكافة المقررات التى تم الإتفاق عليها فى مؤتمر أديس أبابا.

خطر المصالحة

*** ماهى المخاطر التى تهدد المعارضة السودانية؟**

- الخطر الحقيقى يأتى من إحتمال قيام نظام البشير بتصفية بدنية لعناصر المعارضة. فالآن يوجد حزب مسلح فى السلطة هو الجبهة الإسلامية القومية، أصبح هو الدولة نفسها حيث سيطر على الجيش والقضاء والشرطه وجهاز الخدمة المدينة سيطرة تامة. وتلك قضية مستجدة فى السودان منذ عهد الإستقلال. حيث كان جهاز الدولة فى العادة يحتفظ بقدر كبير من الإستقلالية، وعندما يحدث نهوض جماهيرى، تنضم الأغلبية الساحقة منه إلى الإنتفاضة، أو تأخذ هى بنفسها المبادرة للعصيان المدنى العام.

الآن تواجه المعارضة وضعا جديدا. فالنهوض الجماهيرى المنتظر سيكون مضادا لكل أجهزة الدولة وسوف يأتى من خارجها، بعد أن أصبحت جزء من الجبهة الإسلامية القومية. وسيكون الصراع آنذاك صراع موت أو حياة. وهذا شئ جديد يشكل خطرا حقيقيا لأن الشعب السودانى سيخرج لمواجهة الجبهة الإسلامية المسلحة. ولذلك أعتمد التجمع صيغة العمل السياسى والمسلح حيث لم يعد ممكنا، أن يترك السلاح حكرا على الجبهة الأسلامية.

*** هذا عن المخاطر التى تهدد المعارضة من خارجها فماذا عما يهددها من داخلها؟**

- هناك حديث عن أن السلطة السودانية تسعى لعمل مصالحة والسؤال الآن ما الذى تملكة السلطة لكى تدفع بعض فصائل المعارضة للتعاون معها، وماهو مدى قبول تلك الفصائل لمبدأ المصالحة مع نظام بهذا الشكل؟

ليمونه معصورة

*** كثر الحديث حول حوار أطراف من التجمع مع النميرى لجذبة للعمل فى صفوف المعارضة مامدى صحة ذلك؟**

- إرتكب النميرى جرائم حقيقية فى حق الشعب السودانى وأصبح «ليمونه معصورة» كما يقولون بعد أن خرب الأقتصاد السودانى وترك السودان بمديونية هائلة وسن قوانين سبتمبر، والكلام حول إشراكه فى صفوف المعارضة داخل التجمع الوطنى الديمقراطى غير وارد على الإطلاق.

*** ومارأيك فى إستخدام بعض الأطراف العربية أو الدولية له كورقة للضغط على النظام القائم فى الخرطوم؟**

- هناك قوى لاترغب فى عودة الديمقراطية للسودان لأسباب مختلفة بينها عجز الحكومات المتعاقبة عن إصلاح الإقتصاد السودانى وبالتالى عدم قدرتها على الإلتزام بتنفيذ كل ماتبرمه من اتفاقات مالية. وهناك أطراف أخرى ترى أن الإنقلابات العسكرية هى وحدها القادرة على أن تضمن إستقراراً للأوضاع فى السودان. وكلا الطرفين خاطئ ويجهل طبيعة الشعب السودانى الذى يرفض بشكل قطعى الحكم العسكرى ويرفض بشكل نهائى عودة نميرى.

*** ماهى العلاقة التى تربط المعارضة السودانية بالحكومة المصرية؟**

- لقد تكشف بصورة واضحة الوضع داخل السودان وتبين بالوثائق والأدلة والقرائن أن النظام القائم فى الخرطوم يهدد الأمن المصرى حيث يقوم بتدريب اعداد من الأصوليين الأسلاميين ويسلحهم ثم يساعدهم على التسلل داخل الأراضى المصرية. ولقد أصبح هناك قناعة مصرية أن نظام البشير خطر على الأمن المصرى. وعلى أمن المنطقة العربية حيث يسعى لتعميم إقامة الدولة الدينية الأصولية لتمتد إلى كل الدول المجاورة. وبالتالى فهناك مصلحة مشتركة بين فصائل المعارضة السودانية ومصر فى إسقاط نظام الجهة الأسلامية القومية.

من يراهنون على النميرى يجهلون الشعب السودانى

حلم الجبهة الاسلامية خطر على الأمن القومى المصرى



من ١٨ مارس حتى ٥ أبريل

أحمد الخميسى

من ١٨ مارس حتى ٥ أبريل- أى خلال اسبوعين لاأكثر- مر المجتمع السوفيتى بلحظة خاصة أعتقد انها دفعته بعيدا نحو خطرين: الإنفجارات الشعبية الواسعة، وانهيار السلطة المركزية. وكان الوجه الأبرز للأحداث التى وقعت فى هذين الأسبوعين هو الصراع المكشوف على السلطة بين جورباتشوف ويلتسين، الذى أشاع فى الناس شعورا بأن أحدا لايحكم، علاوة على الذهول والشعور بالإنكسار أمام نظام تعديل الاسعار الذى أقره جورباتشوف بمرسوم فى ١٩ مارس، وبدأ العمل به فى ٢ أبريل.

فى ١٨ مارس تم الإستفتاء الذى نظمته الحكومة حول: «الحفاظ على اتحاد الجمهوريات السوفيتيه الإشتراكية كاتحاد فيدرالى..»، وفى نفس الوقت جرى استفتاء آخر داخل جمهورية روسيا حول استحداث منصب رئيس جمهورية لروسيا بضغوط من يلتسين وأنصاره....

فى ١٩ مارس أصدر جورباتشوف مرسوما بالعمل بنظام الاسعار الجديدة بدءا من الثانى من أبريل...

من ٢٠ مارس حتى ٢٨ شن جورباتشوف حملة على يلتسين، ودفع سته من انصاره للمطالبة بعقد مؤتمر طارئ لنواب روسيا لإقالة يلتسين، وصرحت سفيتلانا جورباتشيفا فى ذلك المؤتمر بأن يلتسين: «عديم الشرف والكرامة» وبالمقابل نظم يلتسين حملة واسعة ضد جورباتشوف مطالبا باقالته هو الآخر.

فى ٢٨ مارس استعدت القوى الديمقراطية المناصره ليلتسين للقيام بمظاهرة كبرى لإرهاب النواب لكى لايقيلوا يلتسين، فأمر جورباتشوف بأن تنزل العربات والجنود إلى الساحة الحمراء لتسد الطرق على المتظاهرين..

فى ٢٨ مارس انعقد المؤتمر الطارئ لنواب روسيا، وكان ساحة للإتهامات العنيفة المتبادلة بين الزعيمين وأنصارهما..

فى ٢٩ مارس نظم جورباتشوف مؤتمرا آخر- هو الأول من نوعه- لرجال الجيش والبحرية باسم: «الكونفرنس الحزبى الاول» وحضره شخصيا ومعه المارشال يازوف وزير الدفاع ليؤكد ليلتسين أن الجيش يقف وراء جورباتشوف.

فى ٢ أبريل تم رفع الاسعار، وفى ٥ أبريل اختتم مؤتمر نواب روسيا الطارئ أعماله.

وكثيرا مايبدو فى الصراع الحاد بين يلتسين وجورباتشوف انه صراع الصدى مع الصوت الذى أطلقه ، وانهما لايتنافران بقدر مايتكاملان. فبينما يرهب يلتسين المحافظين بتطرفه وجنوحه، فإن جورباتشوف يمد لهم يده مطمئنا اياهم ليقودهم على نفس الطريق.

وقد أشارت إلى تلك الفكرة صحيفة «الجريدة المستقلة» فى ٩ أبريل، فقالت : «من وقت لاخر تبرز فى حياتنا السياسية فكرة وجود تحالف سرى بين جورباتشوف ويلتسين، حيث يقوم الإثنان بلعبة معقده واحدة منذ عام ١٩٨٥».

وجورباتشوف هو الذى انتشل يلتسين من الظلمة إلى النور ، وشده من العمل الحزبى فى منطقة الاورال النائية ليعهد اليه عام ١٩٨٧ بمنصب هام وهو السكرتير الأول لمنظمة العاصمة موسكو .. وبدأ يلتسين نشاطه بحملة على الشيوعيين بحجة تطهير منظمة موسكو، وراح يروج إن البيرسترويكا لاتعود بنفع على المواطنين، وانها ضللت الناس فى العامين الاولين لها. ورد جورباتشوف على ذلك بهجوم واسع على يلتسين قال فيه ان يلتسين لايتمتع بالقدرة على الرؤية السياسية البعيدة، وأنه يكرر أسطوانة قديمة ومشروخة. وفى ١٢ نوفمبر ١٩٨٧- فى اجتماع للجنة موسكو- وبحضور جوربانشوف جرت إقالة يلتسين .

واعتذر يلتسين فيما بعد اعتذارا علنيا، واعترف بعيوبه الشخصية، وقال انه يؤمن ايمانا لايتزعزع بخط البيرسترويكا وبجورباتشوف الذى يتمتع« بهيبه كبيرة فى بلادنا والعالم أجمع».

وعند هذا الحد، كان يمكن ليلتسين ان يخرج من ساحة العمل السياسى نهائيا، مثلما خرج ايجور ليجاتشوف وغيره، بحيث يسدل الستار عليه فى مكان بعيد دون ضوضاء الا أن جورباتشوف هو الذى عينه بعد ذلك وزيرا، عندما عهد اليه برئاسة لجنة الدولة للبناء والتعمير. فظل يلتسين فى موسكو وفى قلب العمل السياسى حتى تشكل البرلمان فرشح يلتسين نفسه وفاز برئاسة برلمان روسيا بعد معركة انتخابية حادة فى يونيه العام الماضى وبفضل أربعة اصوات لا أكثر.

واستمرت لعبة الصوت والصدى، وظل يلتسين يرسم لنفسة صورة الزعيم المضطهد، الجرئ. الذى يقف مع التغييرات الجذرية ضد خط الوسط الذى يمثلة جورباتشوف. وبعد كل معركة بين الزعيمين كانت الصحف تهلل

للوفاق بين رئيس برلمان روسيا ورئيس الاتحاد السوفيتي.

الا أن الصدى راح يهدد يوما بعد يوم، بأن يأكل الصوت الذي اطلقة، وقد اكتشف يلتسين بالتدريج- خاصة بعد موت الأكاديمي ساخاروف- أنه اصبح الزعيم الحقيقي للديمقراطيين البرلمانيين السوفييت، وأن الغرب يحتفل به ويؤيد خطواته، وأنه- أي يلتسين- رئيس برلمان أكثر واقوى الجمهوريات السوفيتية وهي روسيا التي يشكل شعبها نصف تعداد سكان الاتحاد السوفيتي كله. واخذ يلتسين يدرك بصورة ملموسة ان الحاجة لجورباتشوف تقل يوما بعد يوم، كلما اندفع المجتمع السوفيتي نحو الرأسمالية، وتراجع خطر الشيوعيين، وانتقت بالتدريج أهمية خط الوسط الذي يضمن الإنتقال دون الإنفجارات أو المواجهة المكشوفة بين الأجنحة المختلفة.

وكان الاستفتاء الذي تم في ١٨ مارس ساحة للصراع بين جورباتشوف ويلتسين، وقد أراد جورباتشوف أن يضفي بذلك الإستفتاء صفه الديمقراطية على «اتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية»، وأن يكون الاستفتاء ردا على المحاولات القومية الإنفصالية، يلزمها بالبقاء في الإتحاد بحيث يتمكن جورباتشوف من مواجهة الحركات الإنفصالية بالقوة مسلحا باستفتاء شعبي دستوري. وجورباتشوف في كل ذلك يدرك مخاطر الإنفصال وتفتيت الإتحاد من الناحية السياسية والإقتصادية والأمنية. وصرح جورباتشوف بأن الإجابة بكلمة «لا» في الإستفتاء ستعني النهاية، وأضاف: «ولكني لا أعتقد أن شعبنا يقبل بالإنتحار». فالإنفصال سيعني تقسيم الجيش السوفيتي، وتقسيم قدراته النووية، وخروج الاتحاد السوفيتي للنظام العالمي الجديد في شكل مجموعة دول ضعيفة، ومن الناحية الاقتصادية نبه جورباتشوف إلى أن الإستمرار في الاتحاد هو ضمان: «لسوق كبيرة وعلم وثقافة متطورين».

وكان الإعتراض الأول ليلتسين على صيغة الاستفتاء هو انها تلصق صفة الإشتراكية بالاتحاد، ومن ثم فأن التصويت بنعم لاستمرار الإتحاد هو ضمنيا تصويت للإشتراكية. وفي نفس الوقت أكدت نتائج الإستفتاء أن أغلبية سكان مدينة «سفيردلوفسك» مسقط رأس يلتسين قد صوتوا ضد الإستمرار في الاتحاد!.. وقاطعت الاستفتاء أيضا ست جمهوريات وهي جيورجيا وارمنيا ومولدوفا وليتوانيا واستونيا ولاتفيا. لكن قانون الاتحاد لايأبة من الناحية الانتخابية بأصوات الناخبين في تلك الجمهوريات لانها لاتزيد عن عشرة بالمئة من اصوات الناخبين في الإتحاد ومجموعها مائتي مليون! ووصف قادة الحركات الإنفصالية في البلطيق الاستفتاء بأنه: «خداع مرسوم مسبقا»، وأصدر رئيس البرلمان في جيورجيا بيانا رسميا قال فيه: «أن من يصوت لاستعادة استقلال جيورجيا هو وحده الذي سيحصل على حق المواطنية وحق ملكية الأرض في جيورجيا». وفي مولدوفا هاجم انصار الجبهة الشعبية مقرات الاستفتاء بالسلاح الابيض. ودعت جيورجيا مراقبين دوليين لمتابعة الإستفتاء على استقلال جيورجيا من أمركيا وكندا وألمانيا وبريطانيا ليكونوا حكما دوليا بين جيورجيا والاتحاد السوفيتي. وفيما بعد أشار بيان للمكتب السياسي في ٣/٣١ إلى: «الضغوط التي مارستها بعض المنظمات الأجنبية على الرأى العام السوفيتي لدى اجراء الإستفتاء على استمرار دولة الاتحاد» واتهم بعض النواب يلتسين بأنه ارسل مجموعات خاصة من رجاله لتوتير الأوضاع في جيورجيا وغيرها.

وربطت قيادة جمهورية روسيا موافقتها على اجراء الإستفتاء الإتحادي باجراء استفتاء اخر داخل روسيا على استحداث منصب رئيس روسي (يلتسين) اسوة بالجمهوريات الأخرى. مما يعزز من سلطات روسيا على حساب سلطة المركز الاتحادي. وحينذاك صرح جورباتشوف بأن: «النظام الرئاسي كما ينص عليه مشروع دستور روسيا، ينطوي على مخاطر كبيرة» ،وينص مشروع الدستور على أن رئيس الجمهورية هو القائد العام لقواتها المسلحة.



فإذا أصبح يلتسين رئيسا وقائدا عاما للقوات المسلحة الروسية، فإن جورباتشوف سيصبح فعليا مجردا من كل قوى... وقد اقترح يلتسين بالفعل مجلس رئاسة اتحادي بدون رئيس! يتشكل من رؤساء الجمهوريات ولا أكثر.

وقد أيدت أغلبية الناخبين في روسيا فكرة استحداث منصب الرئيس. وقال يلتسين دفاعا عن فكرة رئيس لروسيا: « سيكون منصب الرئيس إحدى ادوات الدفاع عن مصالح روسيا في مواجهة المركز الاتحادي المتسلط وغير الشرعي».

وقد كسب جورباتشوف من الاستفتاء الاتحادي، حينما حول المشكلات القومية الى مجرد فروق كمية في أصوات الناخبين، وكسب يلتسين تأييد منصب الرئيس لجمهورية روسيا، وكان ذلك وسط وخلال حملات من الهجوم العنيف المتبادل بين الطرفين.

في ١٩ مارس أصدر جورباتشوف مرسوما بالعمل بنظام الاسعار الجديدة بدءا من الثاني من أبريل هذا العام..

وتضمن النظام الجديد ثلاث قوائم من الاسعار: ١) أسعار ثابتة تسري على سلع الإستهلاك الشعبي العام: ٢) اسعار مقيدة تحدد الدولة سقفا لسلع معينة: ٣) أسعار حرة وتمثل ثلاثين بالمئة من الحجم الإجمالي لتبادل السلع..

وأكد «تشيرياكوف» نائب رئيس الوزراء على ان نطاق الأسعار الحرة سوف يتسع تدريجيا، بحيث تقتصر الأسعار الثابتة على عدد محدود من السلع، وفي حوار مع رئيس لجنة الدولة للاسعار نشرته صحيفة «رابتشايا تريبونا» قال: إن جوهر إصلاح نظام الاسعار هو في تقريب أسعار المفرق من النفقات الفعلية للإنتاج. وبعبارة اخرى رفع الدعم عن السلع. وأعلنت الحكومة عن زيادة سعر اللحوم بنسبة مائتي بالمئة، والالبان بنسبة مائة وثلاثين بالمئة، والسمن مائة بالمئة، والدخان خمسين بالمئة، وسلع الاطفال مئة وثلاثين بالمئة، والمواصلات العامة ثمانين بالمئة، والحديث هنا عن الزيادات الحكومية الرسمية وليس عن الأسعار الحرة!.. بملاحظة أن كل السلع الحكومية هي التي يتم نهبها من الحكومة وبيعها بالاسعار الحرة. وفي الوقت نفسة صدر في اوائل ابريل قانون عن مجلس السوفييت الأعلى يسمح للأجانب والسوفييت ببيع وشراء العملة الصعبة دون سؤال عن المصدر. وأصبح البنك السوفيتي الآن يشتري الدولار رسميا من المواطنين والأجانب بسعر

سبعة وعشرين روبلاً للدولار الواحد!.. ويقود ذلك الى ربط الروبل بسعر الدولار، كما يعد ذلك خطوة أولية لجعل الروبل عملة قابلة للتحويل.

وعلاوة على ذلك فرض جورباتشوف ضريبة المبيعات وقيمتها خمسة بالمئة على كافة انواع السلع والخدمات، وهى ضريبة لايتحمل المنتج، ولا البائع شيئا منها، ولكنها تقع خاصة على كاهل المستهلك وحده.

وفى مواجهة ذلك الإرتفاع الجنونى للأسعار، قامت الحكومة بتعويض المواطنين بزيادة ستين روبلاً لكل العاملين فى الدولة، وهى زيادة لاتمثل واحد بالمئة من قيمة ارتفاع الأسعار. وفى تلك الظروف كفت الجمهوريات الإتحادية عن توريد حصتها المالية الى الميزانية الاتحادية العامة، وحتى اوائل مارس من هذا العام بلغت الواردات من الجمهوريات سبعة مليارات فقط من اصل ثلاثة وعشرين مليار روبلاً! وقد يعيش المواطن السوفيتى الآن على مدخراته لفترة، لكنها فترة لن تطول، وسيتسع من بعدها خطر الإنفجارات الشعبية العنيفة. وقد نظمت جمعية طلاب العاصمة فى الثامن من ابريل مظاهرة، طالبت فيها بخفض أسعار الطعام فى مطاعم الجامعات، ومجانية المواصلات للطلبة، وقالت «شيربينا» رئيسة الجمعية فى تصريح لوكالة تاس: «لقد حول اصلاح الأسعار فقر الطلبة الى بؤس لايوصف».

ومابين العشرين والثامن والعشرين من مارس استمر الصراع السياسى بين جورباتشوف ويلتسين. وصرح يلتسين أن جورباتشوف: «يريد الحفاظ على النظام والجهاز البيروقراطى السلطوى والحزب الشيوعى، وأن سبب المصاعب التى يعانى منها الاتحاد السوفيتى هو تسلط المركز». أما جورباتشوف فقد أكد أن اراء يلتسين هى اراء هدامة، وأنه- أى جورباتشوف- سوف يستخدم كافة صلاحياته اذا تعرض مصير الشعب والدستور والدولة للخطر. وفى تلك الفترة توالت اضرابات عمال المناجم، وطالبت حركة العمال بتنسيق مع يلتسين باقالة الرئيس السوفيتى، وحل البرلمان الاتحادى، واقالة الحكومة. وذلك دون أن تطرح حركة العمال أى بديل أيجابى لكل ماتريد اقالته وهدمه. وتوافقت مطالبها تماما مع مطالب يلتسين والديمقراطيين الجدد.

وفى غمرة ذلك الصراع السياسى الآخذ فى الإتساع، أوعز جورباتشوف لمجموعة من نواب برلمان روسيا بالمطالبة بعقد مؤتمر طارئ لبرلمان روسيا والمطالبة بإقالة يلتسين. وقال جورباتشوف فى مدينة مينسك أن مجموعة يلتسين لاعلاقة لها بالديمقراطية، وان كل مايجرى هو صراع على السلطة.

ويوم افتتاح المؤتمر، قررت مجموعة يلتسين أن تبادر بإرهاب النواب قبل اتجاههم للبرلمان، فاحتشد أكثر من خمسين ألف عند ميدان مايكوفسكى يهتفون «ارفعوا ايديكم عن يلتسين» مطالبين بإقالة جورباتشوف.

ولم يسمح وزير الداخلية لهم بالاقتراب من الساحة الحمراء وفق مرسوم من جورباتشوف يمنع المظاهرات والاجتماعات حتى الخامس عشر من ابريل. وسدت العربات الشوارع والطرق الى الميدان الرئيسى وتأهب الجنود بالهروات.

وكتبت صحيفة «البرافدا فى ٣/٢٩:

«لم يبدأ مؤتمر من قبل أعماله فى مثل هذا الوضع المتوتر... ولايعود ذلك للظروف الاقتصادية، فقد اعتاد الناس شد الاحزمة، ولكن السبب فى التوتر هو الوضع السياسى».

وقال بيتر فيليوف وهو أحد نواب الشعب: «لايدور الحديث عن مواجهة بين جورباتشوف ويلتسين، ولكن عن المواجهة بين نهجين للإصلاح الإقتصادى. فمن ناحية هناك نهج جورباتشوف والاصلاحات الناقصة والكاذبة، ومن ناحية أخرى نهج يلتسين والاصلاحات الاقتصادية الراديكالية».

وكان يلتسين قد بلور عدة مطالب اصبحت تمثل خطرا فعليا على جورباتشوف، وهى المطالب التى طرحها مجددا فى مؤتمر نواب روسيا. واولها ضم السلطات التنفيذية (رجال البوليس وغيرهم) للعاصمة موسكو إلى صلاحيات جمهورية روسيا ونزعها من



جورباتشوف



يلتسين في البرلمان الروسي يصفق للنائبة سلفانا غورباتشيفا

صلاحيات الاتحاد (مع أن موسكو عاصمة الاتحاد ككل). وثانيا تشكيل حكومة ائتلافية للوفاق الوطني عبر مائدة حوار وهي التي مثلت في اوروبا الشرقية اداه المعارضة في الاستيلاء على الحكم. ثالثا المطالبة بحظر الجمع بين المناصب الحزبية والمناصب القيادية في الدولة (وهو مطلب يمس وضع جورباتشوف مباشرة أيضا). ورابعا المطالبة بمجلس اتحادي دون رئيس للمجلس. وطرح يلتسين برنامجه الإقتصادي متمثلا في : ١) فتح اسواق روسيا لرؤوس الأموال الاجنبية ٢) تحرير العملة والتجارة من كافة القيود ٣) بيع المصانع والمؤسسات وافساح الفرصة للأجانب لشراء الاسهم ٤) تقسيم كل مقدرات روسيا وتشكل حوالي واحد ونصف تريليون روبلاً على مواطني روسيا، بحيث يتوفر لكل مواطن رأسمال أولي في حدود ثمانية آلاف روبل.

وشهد المؤتمر صراعا حادا بين انصار جورباتشوف وانصار يلتسين. وبرزت فيه قوى عديدة، من أطرافها الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي صرح زعيمه «فلاديمير جيرينوفسكي» بأنه يدين المظاهرات التي قام بها انصار يلتسين، ولكنه في نفس الوقت يدرك تمام الادراك اخطاء الحزب الشيوعي. وانه مع استمرار دولة الاتحاد ككل، ولكنه يرى أن سياسة القيادة قد افقدت الإتحاد السوفيتي نفوذة في الساحة العالمية، ولهذا فأنه وحزبة الليبرالي الديمقراطي يدعوان إلى: «تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا واليابان واوروبا».

و طرحت مجموعة جورباتشوف في المؤتمر سحب الثقة من يلتسين. ولم يستطع يلتسين أن يجمع الأصوات الكافية لرفض ذلك الاقتراح. وبذلك أصبح يلتسين على شفا الهاوية. ولكن يد جورباتشوف سرعان ما امتدت اليه لتنشلة من جديد!. اذ تقدم «بوليسكوف» السكرتير الأول للحزب الشيوعي الروسي ورجل جورباتشوف باقتراح مفاده أن الظروف الراهنة لاتحتمل اقالة يلتسين!. وبرر ذلك بأن تلك الخطوة ستعمق الصراع والمواجهة بين الجناحين!.

وبالرغم من هذا فقد حقق يلتسين والديمقراطيون (تجاوزا) نجاحا في ذلك المؤتمر واول نجاح لاولئك الديمقراطيين هو منح يلتسين صلاحيات استثنائية قريبة من الصلاحيات الاستثنائية التي يتمتع بها جورباتشوف. وتقرر عقد مؤتمر نواب قادم في ٢١ مايو للمصادقة على قانون اعتماد منصب رئيس لجمهورية روسيا. واعلن «ايجور براتشيف» من كتلة «شيوعي روسيا» انه يقف ضد تلك الصلاحيات الاستثنائية، لأنها منافية للديمقراطية، ولأنها صلاحيات واسعة وغير محددة.

ولكن يلتسين لم يستطع تمرير فكرة الحكومة الإئتلافية، وغيرها مما أراده. وفي ٤/٩ تحدث جورباتشوف عن برنامجه هو للتغلب على الأزمة، فقال أنه لابد من المضي قدما لنزع ملكية الدولة وبالدرجة الأولى في ميادين التجارة والتغذية والخدمات العامة، وتطوير المشاريع الإستثمارية وانشاء البورصات والإنتقال إلى الروبل التحويلي.

وبالرغم من أنه لاخلاف في البرامج فعليا بين جورباتشوف ويلتسين، الا أن الزعيمين يواصلان الخلاف والصراع، ويحصلان في تلك الاثناء على صلاحيات استثنائية تمكنهما معا من مواجهة ماسوف ينشأ من الغلاء غير المحتمل. وتتزايد الميول المشتركة في مواجهة الأوضاع الجديدة، وقد أقر البرلمان السوفيتي الإتحادي في ٤/١٦ مسودة قانون يقضي بحظر القيام بإضرابات سياسية في البلاد.

وفي زحمة الصراع الدائر بين الصوت والصدى، أصبح الحزب الشيوعي السوفيتي أخيرا حزبا رسميا وعلنيا!. فقد تم تسجيله- بموجب قانون الاحزاب الجديد- في وزارة العدل في ٤/١١، وجرت مراسيم الإحتفال بتلك المناسبة في قاعة المؤتمرات في وزارة العدل. وأشار «فلاديمير ايفاشنكو» عند استلامة الشهادة إلى أن «تسجيل الحزب رسميا هو أحد مظاهر اكتساب الديمقراطية صفاتها القانونية»!.

الانطفاء السريع

لماذا تحصد أمريكا الفشل بعد انتصارها فى حرب الخليج

سمير كرم

انطفأ بسرعة تفوق كل التقديرات وهج الإنتصار العسكرى الذى حققته الولايات المتحدة على العراق.. بأسرع مما تحقق هذا الانتصار.

* ليس فقط لأن إدارة الرئيس الإمريكى بوش احجمت- بسبب أو لآخر - عن «اكمال المهمة»- على حد تعبير الجنرال نورمان شوارزكوف قائد القوات الأميركية فى حرب الخليج الأخيرة... وكأن إكمال المهمة ينبغى الوصول بالقوات الأميركية إلى بغداد.. وكان يقتضى تغيير نظام الحكم العراقى واسقاط صدام حسين...

* وليس فقط بسبب المآسى التى اعقبت «تحرير» الكويت على أيدى القوات الإمريكية... والتى اتخذت شكل انتهاكات لحقوق الانسان ترتكبه- ولاتزال- ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب ومواطنى بلدان العالم الثالث الذين أوقعهم حظهم العاثر فى مأزق تطورات أزمة الخليج من بدايتها إلى الآن. وقد أحدثت هذه المآسى صدمة حقيقية للرأى العام الامريكى الذى أدرك- برغم فرحة الخلاص من عقدة الهزيمة الإمريكية فى فيتنام- إن القوات الأميركية حاربت من أجل نظام حكم لايقل ضراوة عن نظام صدام حسين... وإن الحديث عن زحف الديمقراطية الى الكويت وراء طوابير الدبابات الأميركية كان وهما وتزييفا صريحا..

* وليس فقط لأن اندفاع قطاعات الأعمال الأمريكية لجمع مغانم الحرب فى صورة عقود


مسلحون اكراد بالجبال

فلكية الأرقام لتولى مشروعات اعادة بناء الكويت بدا للأمريكى العادى مشهدا لايدعو للفخر، خاصة وقد رأى سلاح المهندسين فى الجيش الأمريكى يبدأ مهمة اعادة البناء بقصور حاكم الكويت وباقى الكبار فى أسرة الصباح الحاكمة. ولم يكن ذلك بعيدا كثيرا عن الإتهام الذى سمعه الامريكى العادى فى مظاهرات مناهضى الحرب قبل أن تقع بأن القوات الأمريكية تلعب دور المرتزقة لحساب ملوك النفط..

* وليس فقط لأن السياسة الأمريكية فى المنطقة ككل بدت خاوية من المضمون عاجزة عن تقديم انجاز سياسى واحد من وراء هذا الانتصار العسكرى السريع.. وأن التحركات الدبلوماسية الامريكية باتجاه إيجاد نهاية للصراع العربى- الاسرائيلى تبدو للأمريكيين -كما تبدو لشعوب المنطقة- مجرد تظاهر بالإهتمام يكشف زيفه عجز ادارة بوش عن التصرف بطريقة جادة ازاء استمرار إسرائيل فى التعنت والغطرسة... حتى بعد أن حارب الأمريكيون وتفرج الاسرائيليون، على غير العادة القديمة التى استمرت فى المنطقة اكثر من أربعين عاما...

* وليس فقط لأن أحد أخطر النتائج التى أسفرت عنها الحرب الأميركية فى الخليج- سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- كان لأنتشار الاكراد أمام معدات الحكومة العراقية من خلال تحريض صريح على التمرد وخلق وهم بالمساندة الأمريكية لهم. وبالنسبة للأمريكيين العاديين فأن مشاهد اللاجئين الأكراد على الحدود العراقية التركية وعلى الحدود العراقية الايرانية أزاحت تماما من مخيلتهم المشاهد السابقة لطلقات القاذفات الأمريكية وصواريخ باتريوت وصور استسلام الجنود العراقيين وصور الكويتيين «المحررين» وهم يرفعون أعلام أمريكا ويقبلون الجنود الأمريكيين فى شوارع مدينة الكويت.... بل أزاحت صور آبار البترول التى يتصاعد منها اللهب الى عنان السماء وسحب الدخان الكثيفة وملامح الكارثة البيئية تراجعت كل هذه الصور من مخيلة الاميركيين لتحل محلها صور اللاجئين الأكراد يدفنون أطفالهم الذين قتلهم الجوع والبرد القارس والإرهاق فوق الجبال الوعرة التى سلكوها طالبين النجاة من «جحيم العراق»...

ليس لأى من هذه الأسباب- انما لها كلها مجتمعة- انطفأ وهج الانتصار العسكرى الأمريكى. وأخذ جورج بوش يبدو

للأمريكيين فى صورة مختلفة غير صورة القائد السياسى المحنك القدير التى جعلت المراقبين السياسيين يتسرعون الى الحكم بأنه ضمن فترة الرئاسة الثانية من الآن...

الآن أصبح بوش يظهر للأمريكيين- بعد كل ماتكشف من النتائج السياسية لحرب الخليج- فى إحدى صورتين: فهو إما يعرف تماما ماهو فاعل. أى أن مايجرى فى المنطقة الآن هو مخططه الواعى ينفذه بقدرة ودهاء. وإما هو رئيس بلاسياسة محدده تفرض التطورات نفسها عليه. تفاجئة وتربكه. وفى الحالتين فان بوش أصبح متهما من قطاعات عريضة من الأمريكيين بأنه تسبب فى هذه المآسى، وأنه يتصرف فى مواجهة الأزمة التى خلقتها هذه الحرب بغير احساس انسانى، بغير شعور بمسؤولية الولايات المتحدة عن الكوارث التى لحقت بالمنطقة.. خاصة بالفلسطينيين فى الكويت... والأكراد والشيعة فى العراق.. وكذلك بالعراقيين أنفسهم.

والأرجح أن جورج بوش هو مزيج من الصورتين. تدل على ذلك تناقضات سياسته خلال الأسابيع الأخيرة. ابتداء من التمسك الشديد بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للعراق و«النأى» بالقوات الأمريكية عن التورط فى حرب أهلية عراقية والتأكيد بأن «مهمة التخلص من صدام حسين مهمة منوطة بالشعب العراقى لا بأحد غيره»... ثم رفض الاقتراح البريطانى- اقتراح رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور- باقامة منطقة آمنة و مكفولة بحماية الغرب للأكراد فى شمال العراق... والانتقال من تلك المواقف- التى كاد يبدو فيها جورج بوش مبدأيا الى اقصى الحدود فى احترام قواعد القانون الدولى- إلى النقيض تماما فى اصدار قراره إلى القوات الأميركية بالإسراع فى تشييد معسكرات للأكراد داخل شمال العراق تحت حماية قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية لكى يعاد اليها الأكراد.

وفى كل الأحوال كان هم بوش الرئيسى ان يزيل عن نفسه تهمة الإحجام عن مساعدة الأكراد فى مأساتهم التى لعب هو الدور الأساسى فى وقوعها ووصل الى حد ايفاد وزير خارجيته جيمس بيكر للإطلاع على أوضاعهم على الطبيعة... وللتحدث إلى بعض من يجيد الانجليزية منهم وليؤكد لهم أن واشنطن ستساعدهم وبعده جاءت طائرات النقل الأمريكية لتلقى مؤنا تكفى لعدة مئات على أكثر من مليون ونصف مليون كردى.. بلا مأوى ولا طعام ولاكساء.

وسريعا ماكشف الأمريكيون أنفسهم الجانب السياسى من لعبة المساعدات الإنسانية عندما تبين أن بوش وجه كل أهتمامه إلى

ليست هذه هى المرة الأولى التى خدعت فيها واشنطون الأكراد.

الأكراد على حدود تركيا- صديقة أمريكا وحليفتها وعضو حلف الأطلنطى- وأهمل كليا الأكراد المحتشدين بأعداد مماثلة على حدود ايران.. عدوة أمريكا اللدود فى المنطقة... مع أن ايران تصرفت إزاء محنة الأكراد على حدودها بطريقة أكثر إنسانية بينما حكم الحذر فى تركيا من مشكلة الأكراد الأتراك سلوك الحكومة الى أقصى درجة.

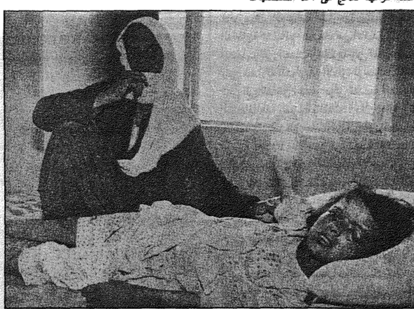
ويعتقد بعض المحللين السياسيين الأمريكيين أن بوش فى تحركه الأخير الخاص باقامة معسكرات محمية للأكراد داخل العراق قد خضع مرة ثانية لتأثير السياسة البريطانية . وبالطريقة نفسها التى أظهرها من قبل فى بداية أزمة الخليج.. ففى الأيام الأولى التى أعقبت غزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ أتخذ بوش موقف الحذر، ورفض بصورة علنية وواضحة فكرة تدخل عسكرى أمريكى فى الصراع. لكنه لم يلبث أن أتخذ موقفا عسكريا تماما بعد زيارة مرجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك له فى كولورادو يوم ٥ أغسطس، فتحول نحو سياسة استخدام القوة ضد العراق لإرغامه على الإنسحاب من الكويت.

وهاهو بدأ رافضا لمشروع رئيس الوزراء البريطانى ميجور بإنشاء منطقة محمية للأكراد فى شمال العراق... وتحول إلى المنفذ الرئيسى للفكرة وبواسطة القوات الأميركية.

وعلى الرغم من مشاعر الرأى العام الأمريكى المتعلقة بضرورة مساعدة الأكراد فى محنتهم الا أن هذه المشاعر مصحوبة بكثير من التحفظ والحذر من التورط إزاء دور القوات الأمريكية فى شمال العراق. فهناك خشية من التورط فيما كان بوش نفسه يحذر منه قبل أسابيع قليلة.. وهو «حرب أهلية عراقية» بل أن هناك من يعتقد أن بوش إنما قرر دخول شمال العراق لكى يعطى للقوات الأمريكية من جديد فرصتها التى حرمها منها وهى «إتمام المهمة» . ويطلق بعض المحللين الأمريكيين على الفترة القادمة وصف فترة «معارك مابعد الحرب» ومنهم - خاصة من تيار اليسار الأميركى وحتى الليبراليين، من يتهم بوش بأنه بدأ مرحلة جديدة من خطة ترمى إلى تمزيق العراق، على الرغم من كل التحذيرات التى وجهت الى واشنطن من بعض العواصم العربية من أن السير فى هذا الطريق ستكون له أخطار كبيرة على أصدقاء أمريكا فى المنطقة.

وقد علقت صحيفة «ووركرز وورلد» (عالم العمال) الناطقة بلسان حزب العمال

طفلة عراقية تعالج فى أحد المستشفيات



الشيوعى الأمريكى) على هذا التطور الأخير فى سياسة إدارة بوش تجاه أكراد العراق فوصفته بأنه، اهتمام مفتعل وينطوى على استغلال من جانب الولايات المتحدة وحلفائها لصراع ذى صبغة قومية». وقالت الصحيفة «ان الدوائر الحاكمة من لندن إلى باريس إلى واشنطن ونيويورك تقيم فجأة استعراضا كبيرا للاهتمام بالشعب الكردى. وقد كسب رئيس وزراء بريطانيا تأييد دول السوق الأوربية المشتركة لاقتراح إقامة منطقة تقررها الأمم المتحدة للأجئين فى كردستان العراقية.. فهل يمكن أن يوافق ميجور على منطقة تقررها الأمم المتحدة للجمهوريين الايرلنديين؟ هل يمكن أن يعطى (الرئيس الفرنسى) ميتران ضوءا أخضر لمنطقة حول مارسيليا للسكان من بلدان شمال أفريقيا الذين يخافون من هجمات العنصريين عليهم؟

وختمت الصحيفة تعليقها بقولها» ان الامبريالية لايمكن أن تحرر شعبا مقهورا. إنما هى يمكن فقط أن تستخدم شعبا مقهورا ضد شعب مقهور آخر.

والحقيقة أن انتقاد سياسة بوش والغرب ازاء الأكراد ليس خاصا باليسار الأمريكى وحده. فقد نشرت صحيفة «واشنطن بوست» وهى صحيفة لايمكن اتهامها باليسارية. انما يعتبرها اليساريون الأمريكيون من صحف المؤسسة الحاكمة فى الولايات المتحدة- تحقيقا واسعا عن تاريخ استغلال الحكومات الأمريكية المتعاقبة لقضية الاكراد دون أن تقدم واحدة منها خدمة حقيقية لهذه القضية . وكشفت «واشنطن بوست» فى هذا التحقيق عن الدور الذى لعبته وكالة المخابرات المركزية الامريكية فى الماضى فى تحريض الأكراد ودفعهم الى خوض معارك ضد بغداد... ثم التخلى عنهم عندما تتغير حسابات السياسة الأمريكية للعلاقات الأمريكية العراقية. تماما كما حدث فى الأسابيع التى أعقبت هزيمة القوات العراقية فى حرب الخليج. وقدمت الصحيفة الأمريكية تفصيلات اتفاقية كانت قد عقدت بين قيادات الحزب الديمقراطى الكردستانى (بزعامة مصطفى البرزانى) والادارة الامريكية باشراف هنرى كيسنجر فى عام ١٩٧٤ لمساعدة الأكراد عن طريق حكم الشاه فى ايران آنذاك . وقد تضمن الاتفاق مساعدات مالية وأسلحة للأكراد وفرضت عليهم شروطا كثيرة مقابل ذلك- كان من أهمها أن لايطالبوا أبدا بدولة مستقلة (خشية أثارة المشكلة الكردية فى تركيا وايران بالمثل).. لكن واشنطن لم تلبث أن دفنت هذا

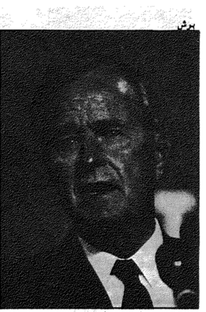
جثث أكراد على أرض الشارع فى أربيل

الاتفاق بعد أن تمت تسويته بين نظام الشاه فى ايران والنظام العراقى فى عام ١٩٧٥ ، وكان اتفاقا مرضيا تماما للشاه. وهكذا ترك الأكراد غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم فى مواجهة ضربات انتقامية من جانب النظام العراقى بعد تمردهم عليه بتشجيع من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وعندما انتقد كيسنجر فى ذلك الوقت قال عبارته الشهيرة«ينبغى أن لا يخلط أحد بين عمل المخابرات وعمل المبشرين».

وها هو التاريخ يعيد نفسه . فالمخابرات الأمريكية سارعت إلى اقامة محطة اذاعية موجهة للأكراد للتحريض على «الثورة ضد نظام صدام حسين»... وهاهى القوات الأمريكية تتقدم للعب دور البطولة فى «انقاذ الأكراد». لكن من الواضح أن الولايات المتحدة تلعب بالنار هذه المرة

بوش



فحجم المأساة الكردية لم يصل إلى هذه الأبعاد من قبل، من حيث أعداد الضحايا أوحجم محنتهم الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن الإنسانية

ولن يكون بإمكان القوات الأمريكية- مهما كان حجم المشاركة الأوروبية معها- أن تحجب المأساة عن أكراد تركيا وأكراد ايران وسوريا وحتى أكراد الإتحاد السوفياتى. وفى كل هذه الأحوال فان أيا من هذه الدول له مشكلة مع الأكراد أضخم حجما من مشكلة العراق مع أكراده... وخاصة حالة تركيا.

والشعور السائدين الأمريكيين أن ادارة بوش تلعب بالنار فى الشرق الأوسط ومن الواضح أن بوش يدرك ذلك... ولهذا سارع إلى توجيه انتباه الرأى العام الامريكى بعيدا عن الخليج والأكراد والشرق الأوسط إلى قضية اصلاح نظام التعليم الأمريكى..

لقد ظل الأمريكيون يشكون من اهتمام ادارة بوش بالسياسة الخارجية بينما القضايا الداخلية تتفاقم- ابتداء من الاقتصاد إلى التعليم إلى انتشار الجريمة إلى المخدرات- وفى محاولة للقول بأن الادارة توجه اهتمامها الآن الى الداخل اختار بوش قضية التعليم، أما لماذا هذه القضية بالذات.. فلأن ادارة بوش لاتملك تقديم شئ ملموس فى أى قضية داخلية أهم... وبالأخص فى قضية الإقتصاد، حيث يبدو أن أحد أسباب الاحباط بين الامريكيين أن الانتصار فى الحرب لم يفعل شيئا لتخفيف الإنكماش الإقتصادى.

ولعل هذا أكبر أسباب الانطفاء السريع لوهج الإنتصار الأمريكى.... ومعه اللمعان الشديد الذى اكتسبته شعبية بوش فى الأيام التى أعقبت انتهاء العمليات العسكرية.

لغة الغضب ولغة العتب في حوار بين ١٠٢ امرأة..

فريدة النقاش

ما إن أعلنت لجنة الإنتخابات نجاح «فاطمة أحمد ابراهيم» أمينة «الاتحاد النسائي السوداني» رئيسة «لاتحاد النساء الديموقراطي العالمي».. إلا وانطلقت عدة زغاريد عربية ترددت أصداؤها الغريبة على الأسماع في قاعة الطعام، وطغت على صوت المطر الذي كان يهطل في الخارج بشدة. كانت زغاريد من كل نوع: واحدة من مصر، وأخرى من المغرب، ثالثة من لبنان، ورابعة من السعودية، لتصنع جميعها خلفية موسيقية لعدة رقصات إفريقية تنتمي كالزغاريد لبلدان كثيرة... وصاحت إمرأة...

– إن الوزيرة ترقص رقصا جميلا

فمندوبة «زيمبابوي» وزيرة في حكومة «موجابي» أول حكومة بعد الإستقلال.

كان إحتفالا عربيا– افريقيا بهيجا بأول رئيسة عربية إفريقية منتخبة لهذه المنظمة العريقة «إندع» التي يعود تأسيسها إلى ديسمبر عام ١٩٤٥ في باريس، بعد أن حطت الحرب العالمية الثانية رحالها واندحرت الفاشية وخرجت المنظومة الإشتراكية إلى الوجود منتصرة.. وكانت أول رئيسة للمنظمة هي المناضلة الإشتراكية الألمانية «كلارا زيتكن» رفيقة عمر وفكر «روزا لوكسمبورج» وتلميذة «لينين» المخلصه ومؤسسة الحركة النسائية التقدمية في ألمانيا منذ بداية القرن..

كان المؤتمر العاشر لاتحاد النساء الديموقراطي العالمي بمثابة ولادة جديدة للمنظمة، وقد إنعقد في مدينة «شيفلد» الإنجليزية في الفترة من ٣٠ مارس إلى ١ أبريل تحت رعاية «التجمع الوطني للنساء الإنجليزيات» وهي منظمة تقدمية تتمتع بنفوذ واسع في إنجلترا وفي شيفلد بشكل خاص ، التي هي بدورها مدينة ذات تاريخ عمالي مجيد ومايزال نفوذ الطبقة العاملة فيها واسعا. كان مراقبون كثيرون يتوقعون أن يكون هذا المؤتمر العاشر هو الأخير الذي ستتحلل بعده «إندع» وتموت بسبب الظروف العالمية والإقليمية غير المواتية، ولم يكن غريبا والحال كذلك أن تروى الكثير من المندوبات حكايات مشابهة عن سؤال كان يوجه لهن بصيغ مختلفة...

– هل أنت ذاهبه لحضور جنازة «إندع»..



املي نقاع



البقية في حياتك.

وكانت نسبة الحضور على قلتها مفاجأة كبرى لأنها فاقت كل التوقعات ... إذ شاركت ٦٩ منظمة من بين ١٣٩ هو العدد الكلي للعضوية مثلها ١٠٢ إمرأة.

فما هو بالضبط مصدر هذا الشعور الذي إعترى كثيرين والذي كان يقينا لدى البعض حتى أنهم لم يشاركوا في المؤتمر.

«برلين»... المقر

لابد للإجابة على هذا السؤال من العودة الى الوراء قليلا أي لنشأة المنظمة التي ولدت كواحدة من المنظمات العالمية الكثيرة التي شارك فيها ورعاها الإشتراكيون، وأسهمت منظومة البلدان الإشتراكية– بقيادة الإتحاد السوفيتي– في دعمها معنويا وماديا، حيث كانت أخبار أنشطته مادة أساسية في الإعلام الإشتراكي، وماديا بتوفير بطاقات السفر لمنظماته الفقيرة التي ضمت بلدانا من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي غالب الأحيان كانت المنظمات القادمة من هذه البلدان تنتمي للمعارضة الوطنية الديمقراطية حيث إتسعت عضويته لمنظمات غير إشتراكية حتى بلغت مائة وتسعة وثلاثين منظمة.

ولعب الإتحاد عبر هذه السنوات– وحتى مؤتمره الأخير– دورا مرموقا في الدفاع عن قضايا المرأة والطفولة لدى المنظمات الدولية والإقليمية وأصدر مجلته «نساء العالم» في ست لغات، كانت الفروع الوطنية تقوم ببيعها في بلدانها حيث كسبت جمهورا قارئا لابأس به، ودخلت في عداد مجلات المرأة في العالم بصورتها المتميزة التي تربط جدليا بين قضايا المرأة وقضايا تحرر الشعوب وإستقلالها.

وتطرح قضايا المرأة طرحا سياسيا خالصا وكان ذلك أحد المآخذ الرئيسية على عمل المنظمة ككل فيما بعد ونقطة للإنتقاد من قبل الجماعات النسوية التي نشطت في أوروبا وأمريكا وبعض بلدان العالم الثالث.

تطورت المنظمة واتسعت أنشطتها .. من ندوات ودورات تدريب ومؤتمرات.. ومطبوعات الى أن حدث الإنهيار في أوروبا الشرقية ، وتسارع إيقاعه في عام ١٩٨٩ الذي شهد أيضا إزدياد الصعوبات أمام الإتحاد السوفيتي، وتراجع أدواره المختلفة على الصعيد العالمي... وبروز توجهات جديدة في السياسة الخارجية عنيت عناية خاصة بمخاطبة المنظمات الديموقراطية والإجتماعية في أوروبا

الغربية وأمريكا فى محاولة للتقارب منها.

ولأن المقر الدائم «لإندع» كان فى «برلين» عاصمة ألمانيا الديموقراطية «سابقا»، فإن الوحدة الألمانية جعلته عرضة للإنهيار، وهو الخطر الذى حالت دونه المنظمة النسائية الألمانية، التى سرعان ما إزدادت عضويتها بعد الوحدة لتضم ثلاثمائة ألف إمرأة جديدة، دفع بهن العدوان الحكومى على الحقوق التى كانت الدولة الإشتراكية قد وفرتها للأمومة والطفولة «وأصبح علينا أن نكافح كما تكافح النساء فى ظل الدول الرأسمالية ضد صعوبات متزايدة» كما قالت رئيسة المنظمة الألمانية «اتحاد النساء الديموقراطى» فى كلمتها وهى تعرض على المؤتمر أن يظل المقر الدائم قائما كما هو فى «برلين» ولاينتقل إتحاد النساء الديموقراطى العالمى إلى «فيينا» كما كان مطروحا. وقد صوت المؤتمر فيما بعد لإبقاء المقر فى «برلين»

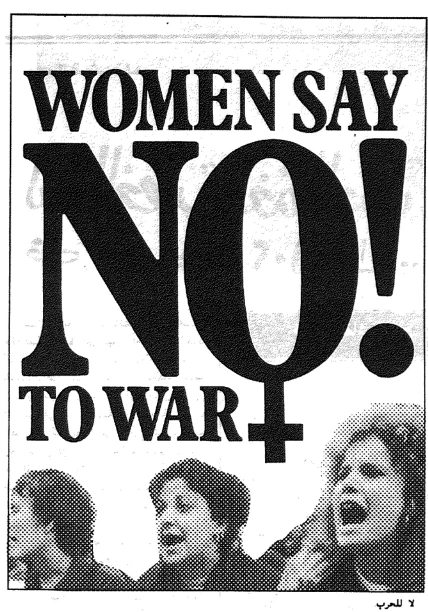
اللغة المطلوبة!

سيطر الاحساس بالخطر على كل جلسات المؤتمر الست ولجانه الفرعية الأربع، وإجتماعات المجموعات الإقليمية الستة... إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا والشرق الأوسط.

واستغرقت التعديلات المقترحة على دستور المنظمة يوما كاملا وكان أهم مافيها مقدمة الدستور وتشكيل الرئاسة وفتح باب العضوية فى المنظمة للأفراد ولأكثر من منظمة من بلد واحد.

عبرت وفود كثيرة من بينها مصر وفلسطين واليابان وجويانا وكوبا وبنما وإسرائيل عن انحيازها لمقدمة الدستور الأصلى حيث لم تنشأ حاجة فعلية لتغيير أفكاره الأساسية... ذلك أن مشروع الدستور الجديد أضفى هشاشة على المبادئ الأساسية «واستخدم عبارات مطاطة «على حد تعبير مندوبة اليابان، التى أضافت إن قوات العدوان والهيمنة موجودة بالفعل فى منطقتنا، أما حرب الخليج فقد أثارت خلافات عميقة وحقيقية إذ تساءل الناس عن أسباب استخدام القوة قبل استنفاذ كافة الجهود الدولية، وقد انتهكوا روح الأمم المتحدة التى تدعو لحسم الخلافات عبر الحوار السلمى والنساء والأطفال هم الضحايا...

وتواصلت المناقشة فى هذا الإتجاه إلى أن نجح المؤتمر فى إستعادة مفردات مثل «حق



لا للحرب

تقرير المصير» و«رفض الهيمنة الإجنبية» و«الاحتلال» و«التفرقة العنصرية» و«الحروب العدوانية»، والدفاع عن السلام والعدالة والديموقراطية... وإن رفضت لجنة الدستور إضافة الصهيونية باعتبارها عنصرية بدعوى أن الصهيونية مسألة خاصة بالعرب فقط.

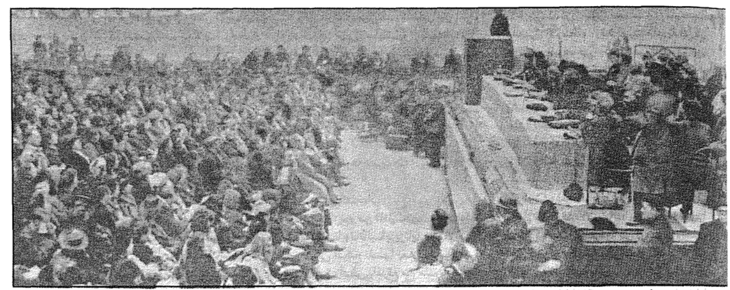
وفيما يخص تشكيل الرئاسة إنقسم المؤتمر نصفين تقريبا، أحدهما يساند هيئة رئاسة دون رئيسة، خاصة أن الرئيسة الأخيرة «فريدا براون» التى جددت المؤتمرات السابقة رئاستها لعدة دورات لم تحضر المؤتمر الذى أرسل لها بتحياته حيث تقيم فى أستراليا.

والثانى مع الإبقاء على الشكل القديم أى رئيسة وسكرتارية، بالإضافة للهيئة التنفيذية، وهى مشتركة بين الإقتراحين.

ودافع أصحاب الإختيار الثانى دفاعا طويلا عن فكرتهم لأن الرئيسة هى رمز وممثل للإتحاد فى الهيئات الدولية، فضلا عن أنها تمثيل معنوى واضح فى مرحلة إنتقال تتعرض فيها المنظمة لمخاطر عديدة... بينما كانت الحجة الرئيسية لأصحاب الاقتراح الأول هى جماعية القيادة والديموقراطية وضرورة تحديد الأساليب...

وانتصر اقتراح الرئيسة بفارق صوت واحد أى ٣٥ ضد ٣٤، وكان ذلك فى اليوم التالى حيث امتدت المناقشة.

وتحفظت عدة منظمات على إقتراح فتح باب العضوية لأكثر من منظمة من البلد الواحد، وإقترحت «مصر» والتى مثلتها



صورة لأحد مؤتمرات اتحاد النساء الديمقراطى العالمى

أمنية «اتحاد النساء التقدمى» أن يضاف لمادة حل الاتحاد شرط إتخاذ القرار بموافقة ثلثى الأعضاء جميعا لا الحاضرين فقط، وفى النهاية أجيز الاقتراحين.

وفى الجلسة قبل الأخيرة وبينما إنهمكت لجنة الإنتخابات فى إعداد أوراق الترشيح، قدمت السكرتارية مشروع بيان المؤتمر الذى أثار نقاشا واسعا خاصة بين وفود بلدان العالم الثالث. واقترحت مندوبة بنما إضافة فقرة خاصة بمواجهة الإمبريالية. وتحدثت المندوبة الأمريكية عن تضامنها مع الشعب العراقى ضد الحرب العدوانية التى شنتها عليه أمريكا، وقالت إنها المرة الثانية من التاريخ التى تستخدم فيها الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها.

أما مندوبة البحرين الشاعرة «حمدة خميس» فقدمت كلمة أدبية غاضبة عن اللغة المطلوبة وغير المقبولة... كانت حاسمة فى إضافة مصطلح الأمبريالية للنداء....

قالت حمدة:

«ولقد تلقينا بشكل غير مباشر خلال اجتماعين لاتحاد النساء الديموقراطى العالمى توجيها نحو عدم إستخدام صيغ التهجم والشجب للإمبريالية العالمية والأمريكية والعنصرية والصهيونية، وفقا للخطاب الدولى الجديد الذى يقول بتحويل الخطاب النضالى من لغة الغضب إلى لغة العتب. وإذا ما أخذنا بهذا الرأى فإن هذا يتطلب عالما جديدا مبنيا على الإحترام، إحترام سيادة واستقلال الدول بين بعضها، ومبنيا على التعاون والتكافل بين شعوب العالم فى مناخ سلمى تتطور فيه الحياة بوتيرة طبيعية وصحية.

لكن المشهد العالمى اليوم يكشف أكثر وأكثر عن ازدياد الإختلال والتفاوت بين شعوب العالم ودوله، فالقوى يزداد قوة، والفقير يزداد ضعفا وتعرضا للإستغلال. بل إن هذا المشهد يكشف وبشكل ساخر لامثيل له فى التاريخ البشرى تعاظم الهيمنة الإمبريالية بأشكالها الرئيسية العسكرية والإقتصادية ومن ثم السياسية، مما يفقد الخطاب الدولى الجديد شروط تطبيقه.

إن دول العالم الثالث، أو الدول المعوقة النمو، مازالت وسوف تبقى ترزح تحت تروس الإمبريالية والصهيونية والتميز العنصرى، مما يجعل تفادى الهجوم أمرا مستحيلا ولايخضع لمنطق الحياة.

إن الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية تلغى يوميا كل شروط السلام والخطاب الهادئ، وتشعل مزيدا من النار تحت القدر (وهذه إستعارة مطبخية بما أننا نساء) فهل نتوقع أن لايغلى هذا القدر، وألا ينفجر مدمرا ذاته والآخرين؟ إن الأمبريالية الأمريكية تزيد فى توتر العالم وإعاقة نموه، بل هاهى الآن وبعد أحداث الخليج تبسط سيطرتها العسكرية وهيمنتها الإقتصادية على العالم أجمع....

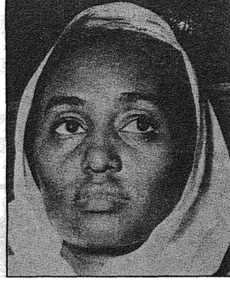
إعذرونا إذن لأننا لم نتطور بعد، ولم نبرد بعد ولم نهدأ لكى لانهاجم.

ليتخاطب العالم الأول بصيغة تناسبه، أما نحن فسوف نستخدم الصيغة التى تناسبنا أيضا، وإلى أن نتحول إلى عالم أول دعونا نعبر عن غضبنا وحقنا فى الحياة بكل اللغات التى عرفها نضال البشر....»

وتوصل النداء إلى صيغة للتوفيق بين الإتجاهين السياسى والنسوى بعد مناقشة طويلة حول تعبير النسوية "FEMINISM"، واتفق على استخدام تعبير نضال النساء والحركة النسوية. وكانت حجة الأوروبيات والأمريكيات قوية وواثقة حين قالت...

«إن رجالا كثيرين جدا يقفون ضد حق الاجهاض الذى تقوم من أجله حركة نسوية

فاطمة أحمد ابراهيم



خالصة، أى أنه من المشروع فى بعض الأحيان أن تكون الحركة النسوية موجهة ضد رجال وليس ضد الرجال.

كذلك أصدر المؤتمر بيانات تضامن مع الإنتفاضة فى فلسطين ومع قبرص والشعب العراقى ولبنان..

انتخاب «فاطمة»

كانت المجموعة العربية قد نشطت منذ بداية المؤتمر من أجل ترشيح «فاطمة إبراهيم» لمنصب الرئيسة، وأجرت مشاورات واسعة مع كافة الوفود، واستطاعوا إقناع المرشحة الانجليزية «تيرى مارسلاند» بالتنازل لصالح فاطمة التى بقيت أمامها منافسة واحدة بلغارية عضو فى البرلمان ولكنها غابت عن المؤتمر وهو ما أضعف موقفها كثيرا. وجاءت نتيجة الإنتخابات ٣٧ صوتا لصالح فاطمة و١٧ صوتا لصالح «إيرينا بوكوفا» وصوتان باطلان وثلاثة عشر إمتناع.

وكان الوفد المغربى قد استشعر قبل إجراء الإنتخابات خطورة مايشابه الإنقسام داخل أروقة المؤتمر بين أوروبا وأمريكا من جهة وبلدان العالم الثالث من جهة أخرى فإقتراح إدخال منصب جديد هو نائبة الرئيسة ولكن الدستور كان قد أقر فعلا. وصرحت فاطمة إبراهيم فى كلمتها أن تعبر عن إستعدادها الكامل للتعاون مع الجميع لأنها تمثل الجميع اللاتى لم يعطوها أصواتهن قبل اللاتى أعطونها

ثم جرى انتخاب السكرتيرة السابقة «بريجيت نزيم» من ألمانيا بعد أن تنازلت منافستها «ناتاليا بريزنايا» من الإتحاد السوفييتى لترشح نفسها بعد ذلك سكرتيرة مساعدة وتحظى بالموقع مع مندوبة جنوب إفريقيا. بينما تشكلت الهيئة التنفيذية من مندوبتين عن كل مجموعة إقليمية ورشح العرب كلا من فلسطين ولبنان حيث اختاروا

مظاهرة تطالب بحق المرأة فى الأختيار

الأخيرة لتكون مقرا للمنطقة الإقليمية «الشرق الأوسط». وقد لعبت مندوبة الأردن «إميلى نفاع» دورا كبيرا فى التنسيق بين الوفود وإجراء المشاورات الإنتخابية بحكم علاقاتها القديمة مع عدد كبير من المنظمات، وشاركت مندوبة مصر «فريدة النقاش» فى لجنتى الدستور والإنتخابات حيث كانت وكيلة لفاطمة إبراهيم فى لجنة الفرز.

ومثلما عرف هذا المؤتمر معارضة وصراعا واضحا حول الكثير من القضايا، درس تقريرا عن أوضاع المرأة فى العالم بين دورتين للمؤتمر سجل تراجع هذه الأوضاع، و لأول مرة تقريرا ماليا شاملا وتفصيليا عن أوضاع الإتحاد، الذى قرر أن يوقف إصدار نساء العالم إلا فى اللغتين الانجليزية والروسية، وكانت الوفود تعرف حقيقة الأوضاع المالية لأنها جميعا دفعت – لاول مرة– ثمن بطاقات الطائرات، ولم نتمكن من التصويت دون دفع إشتراك المؤتمر جنبا إلى جنب الاشتراك السنوى «لإندع» وكانت هناك منظمات قد تراكمت عليها الديون، وشهدت أروقة المؤتمر سلفيات كثيرة، وقدمت وفود كثيرة إقتراحات خاصة بالتمويل وضرورة اقامة مشروعات لتمويل المنظمة.

وبعد أن خرج إتحاد النساء الديمقراطى من مؤتمره الأخير حيا موحدا– شكليا على الأقل– فإن الأيام القادمة تحمل له مخاطر كثيرة، وتحديات سوف يكون عليه أن يواجهها بحسم مشابه، اذ سيكون عليه أن يعتمد على نفسه ماليا وهى خطوة لونجح فيها سوف ينطلق إلى الأمام بخطوات واسعة.

والأختبار الذى ستتعرض له الرئيسة الجديدة هو أصعب الأختبارات على الأطلاق، إنه اختبار لروح التجديد والديمقراطية، ولقدرتها على جذب المنظمات النسائية الأوربية التى تغلب عليها الطبيعة النسوية بحكم نوعية المشكلات التى تواجهها، بينما جاءت الرئيسة من بلدان تغلب على منظماتها الطبيعية السياسية– أى التحرر الوطنى والاستقلال والديموقراطية والتقدم الاجتماعى،

ولايكفى أن يكون المؤتمر قد رفض أن توضع الأمور على هذا النحو إما نسوية وإماسياسية.. فعلى الرئيسة– المايسترو– كما كان المندوبات العربيات يقلن فى الدفاع عن ضرورة بقاء منصب الرئيسة... على هذه المايسترو تتوقف أشياء كثيرة... و«فاطمة ابراهيم» قادرة دون شك على قيادة الأوركسترا شرط أن تعاونها حركة نسائية عربية فعالة ومدركة لمغزى حصول العرب على هذا الموقع العالمى فى مرحلة فاصلة.



إلى لينين فى ذكرى ميلاده
هديتان من مصر

د. رفعت السعيد

ابريل ١٩٩٠... مائة وواحد وعشرون عاما تمضى على ميلاد المفكر والمنظم والسياسى الفذ فلاديمير ايليتش لينين... ولعل أجمل مايمكن أن نهديه الى لينين فى عيد ميلاده... كتابين صدرا فى مصر احدهما فى ١٩٠٥ والآخر فى ١٩٢٢..

ويبدو أن مصر مصممه دوما على ان تمتلك زمام الرياده... وكذلك كان اشتراكيوها ومفكروها التقدميون... ولعله من المثير للدهشة ان تجد نضالات وافكار وكتابات لينين انعكاسات سريعة فى مصر.. ولعل هذا بذاته دليلا على حيويه افكار لينين وقدرتها على ان تجد لنفسها صدى سريعا بل ومتعجلا فى بلاد بعيده.. منها مصر.

واذا كان من الصعب فى مقال احتفالى كهذا ان نتعقب انعكاسات العمل والنضال والفكر اللينينى فى آفاق الفكر والنضال المصرى المبكر فإننا سنكتفى بوردتين نضعهما فى إجلال على قبر مفكر عظيم...

***

... ومن الغريب أن يكون انعكاس ثورة ١٩٠٥ التى لعب لينين دوراً قياديا فى تنظيمها عاجلا.. بل ومتعجلا للغاية فى مصر..

ففى ذات العام ١٩٠٥ صدر عن «مطبعة التمدن - بعابدين بمصر كتاب بعنوان «اسرار الثوره الروسيه» تأليف الدكتور خليل بك سعاده..

وكعاده أهل ذلك الزمان كان من الضرورى البحث عن غطاء.. فصدر الكتاب فى شكل روايه او بالدقه «رواية تاريخيه عصريه» كما ورد على غلاف الكتاب.

اية روايه هذه التى تكتب عن ثوره ١٩٠٥ فى روسيا، وتصدر فى مصر فى ذات العام.. بل وأية روايه هذه التى تمتلك مقدمة او كما أسماها المؤلف «توطئة» يبدأ سطرها الاول صاروخاً «سيكون للثورة الروسيه التى لاتزال حتى الساعة نارها فى إضطرام وأوارها فى إستعار من تغيير شئون الجنس البشرى ونهضه الأمم ماكان لشقيقتها الثوره الفرنساويه فى أواخر القرن الثامن عشر من الضرب على يد الجور الأثيمة وكسر أغلال الظلم وقيود الاستبداد، والخروج ببنى الأنسان من دياجير الجهل والاوهام الى فضاء الحريه ومناهل العمران.

أسرار الثورة الروسية

رواية تاريخية عصرية

تأليف

الدكتور خليل بك سعاده

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمؤلف

مطبعة التمدن بعابدين بمصر سنة ١٩٠٥

وليست هذه الثورة طفرة، ولكنها ثوران بركان عظيم فى المجتمع الانسانى على سنن البراكين الطبيعية التى ظاهرها طفرة ولكنك إذا تحريت أسرارها وفقهت أسبابها أدركت انها نتيجة إضطراريه لأسباب طبيعية لبثت دهراً طويلا طى حجب الخفاء والكتمان، فهى عباره عن ضغط مائة وعشرون مليونا من النفوس حولتها نار الاستبداد بخاراً فى مرجل فلك الامبراطوريه العظيمة فاذا هى لم تجد لها منفذا إنفجر ذلك المرجل إنفجارا هائلا..»

.. ويمضى المؤلف ليحذر القارئ من توهم ان مابين يديه مجرد رواية.. ويقول «ولايظن المطالع ان وقائع هذه الرواية من تخرصات الاوهام وصور الخيال، بل هى وقائع تاريخيه وقف عليها كل من له إلمام بحوادث الأمة الروسيه نحو مغيب القرن المنصرم وفجر القرن الحالى، وقد أخذنا شيئا كثيرا من كل ذلك عن ثقات الكتبة الذين إنقطعوا الى هذه الابحاث... ولقد نسقنا كل ذلك فى قالب روائى يفقه منه المطالع أسرار الثورة الحاليه، وتظن أن هذا الكتاب أول رواية عربية نسجت على منوال عصرى تتناول الحوادث الواقعيه التى لاتزال حتى الساعة تردنا بشأنها مقالات الجرائد الاجنبية تباعاً، وتتوارد التلغرافات تترى لتنقل كل يوم حديثا جديداً عن إندلاع لسان الثوره واضطرام سعيرها، ووميض بروقها، ولعلعه رعودها، وماكل ذلك سوى آلام أمه يربو عددها على مائه وعشرين مليونا من النفوس تتمخض بطفل لم تره مثيلا قط يسمى الحريه»

(صفحة.د)

ولعله من الصعب تقديم ملخص لرواية هى فى الأساس دراسة لحقائق الثورة التى لم تزل حوادثها الواقعية «ترد بشأنها مقالات الجرائد الاجنبية تباعا وتتوارد التلغرافات تترى لنقل كل يوم حديثا جديدا عن اندلاع لسان الثوره»

... لكننا فقط سنكتفى ولكى نوضح

حقيقة الهدف الذى صاغ من أجله خليل سعاده كتابه او روايته بإيراد اقتباس وحيد..

"...لايجب علينا أن نقوم بأية أعمال ارهابيه.. اننا اليوم نتكلم باسم الأمه الروسيه ونضرب بساعدها، ان الطريقة الفضلى هى ان تطلب الدستور من القيصر أولا باسم الأمة، باللين والرفق، ولما كانت الامه ممثله بجموع العمال، تعين ان يكون ذلك بيدهم.. ولكى يتعزز مطلبهم يلزم إضراب العمال عن العمل ولما كان زعماؤهم معنا وإخوانا لنا فى المبدأ والرأى تيسر لنا القيام به.

وبعد مداولات طالت نحوا من ثلاث ساعات قر الرأى على الشروط التى لأجلها يضرب العمال عن العمل وهى مايأتى:

١- ان لاتزيد مده العمل فى النهار على ثمان ساعات.

٢- تعيين قيمه العمل (الاجر) تقوم به لجنه مؤلفة من العمال والنظار عليهم (الإداره).

٣- تعيين لجنه دائمة تكون حكما فى مواد الخلاف.

٤- اقل أجره لعامل روبلا فى النهار.

٥- لايلزم العامل بالاشتغال اكثر من الوقت المعين، والاتكون أجرة العمل فى مثل هذه الاوقات ضعفى المعدل العادى.

٦- تعيين أطباء وصيادله يقومون بحاجات العمال الصحيه أثناء المرض.

٧- تحسين ظروف العمل فى المعامل.

٨- عدم معاقبة المعتصبين (المضربين).

٩- لزوم رفع أجرة العمال أثناء الاعتصاب (الاضراب)

اما المطالب السياسية... فهى كما يلى:

١- استدعاء مجلس نواب تنتخبه الامه بأكثريه الاصوات.

٢- إيقاف الحرب فى الشرق الاقصى.

٣- العفو عن سائر المنفيين والمسجونين السياسيين.

٤- حريه الجرائد والاديان.

٥- حريه الاجتماعات والجمعيات» (ص١٣٨)

.. انه مجرد نموذج إقتبسناه من متن «الروايه»... التى لم تكن سوى سبيلا لاصدار كتاب عاجل - ويمكن السماح به- عن ثورة ١٩٠٥..

ولقد حرص المؤلف طوال «روايته» على تقديم معلومات بالغة الاهمية عن عملية تنظيم الانشطة الثورية، والاجتماعات السريه والنقابات العماليه والاضرابات... كما قدم العديد من المواقف السياسية والمطالب العمالية..

... انه درس فى فن الثوره، صاغه المؤلف الماكر فى ثياب «روايه»...

ومن بين الاسطر كان لينين يطل دوما بأفكاره ومواقفه على مصر... وكانت مصر تطل على ثورته ، وتتعلم منها...

****

وتمضى سنوات وتشرق ثورة اكتوبر ١٩١٧... وبعدها بقليل يشرق الحزب الاشتراكى المصرى (١٩٢١) الذى اصبح فى عام ١٩٢٣ الحزب الشيوعى المصرى...

ويكون من الضرورى ترجمة الادبيات الماركسية الى اللغه العربيه.

ويصدر بالعربية وربما كان اول كتاب ترجم الى العربيه للينين- كتاب «مذكرات لينين عن الحروب الاوروبية ماضيها وحاضرها» تاليف لينين- رئيس الجمهورية الروسيه.

ونتوقف قليلا امام العنوان فمامن كتاب للينين بهذا الاسم..

والسبب بسيط الكتاب المترجم هو «الدولة والثورة»...

ولكن هل بالامكان إصدار كتاب يحمل عنوانه «كلمة الثوره» وأين فى مصر التى تخضع للاحتلال، ومتى فى عام ١٩٢٢. ومن ثم قبل الشيوعيون المصريون المساومه واصدروا الكتاب بعنوان من عندهم.. فالمهم ليس العنوان، لكن المهم هو ان يقرأ المصريون كلمات لينين عن «الدولة والثوره»

ولعلها المرة الاولى التى تتلامس معها أحرف المطبعه العربيه مع كتابات لينين..

ولعله من المثير للاهتمام أيضا إختيار هذا الكتاب بالذات من كتب لينين ليكون أول مايترجمه الشيوعيون المصريون من بينها..

ولنبدأ بالغلاف .. عنوان الكتاب تحدثنا عنه وكذلك المؤلف لكننا نلاحظ خطأ فى ايراد اسم لينين فقد جاء «ن.لينين» وصحته بالطبع «ف. لينين»

عربه عن الفرنسيه «أحمد رفعت» ..

وسوف نتعرف على «أحمد رفعت» فيما بعد محاولا ان يترجم كتبا ماركسية اخرى من كتابات لينين وبوخارين..

والمطبعه «شركة دار الطباعة الفنية- بشارع كوبرى قصر النيل نمره ٤٢...

والتوزيع «يطلب من المكتبه التجارية بأول شارع محمد على بمصر لصاحبها مصطفى محمد»

اما الكتاب «الدولة والثورة» فنحن نعرفه، ولاحاجه بنا الى الحديث عنه، فقط نذكر انه كان فى ذلك الحين أهم كتابات لينين

واكثرها تجاوبا مع مايجرى من أحداث .. إذ يعالج أهم مايشغل بال الشيوعيين فى ذلك الوقت. هذا عن الكتاب، فماذا عن المقدمة التى صدر بها المترجم أو كما أسمى نفسه «المعرب» ترجمة للكتاب...

..أحمد رفعت يتكلم فماذا قال:

«كلمةالمعرب»

ان الحرب الكبرى التى قلبت كيان العالم.. وقضت على أعظم دول الاستبداد والاستعمار ، وتوشك ان تقضى نتائجها على البقية الباقية من هذه الدول المتحكمه فى رقاب العباد والمستأثره بالسلطة المطلقة سواء فى بلادها أو فى البلاد التابعة لها، قد أبرزت لنا من عالم الخفاء رؤوسا كبيره كانت تعمل بتؤده وحزم وعلم لإنقاذ شعوبها من سيطرة أفراد قلائل يتحكمون فيها وفق أهوائهم ومطامعهم، حتى إذا ما أتمت تلك الرؤوس الكبيره أعمالها الدائرة على محور منتظم نهضت فجأة ومتعت أممها بفوائد أعمالها.

ومن موجب الأسف ان الجمهور المصرى لايعرف شيئا عن تلك الرؤوس الكبيره التى أحدثت أعظم انقلابات العالم، فرأينا أن نفسح جانبا من مجال أعمالنا الموصوله لإطلاع جمهورنا على آراء تلك الرؤوس تاركين للقراء حرية الحكم لها أو عليها..

ولما كان لينين رئيس حكومه السوفيتية الآن، وأحد بناه هيكل العقيدة البلشفيه من تلك الرؤوس الكبيره التى طبقت شهرتها الآفاق شرقا وغرباً، وهو لايزال الى اليوم من أهم العاملين قولا وفعلا على تحرير النوع الانسانى من الخضوع للسلطة الفردية ومن عباده القوة الغاشمة. وهو بهذه الصفة العدو الألد لدول الاستعمار، فقد رأيت أن أنقل الى جمهورنا هذا الكتاب الذى أودع فيه لينين خلاصة أفكاره التى حملته على قلب كيان دولة الاستبداد القيصرى»

...«فعسى ان يجد القراء فى عملى هذا تسلية لهم فى هذا الزمن العصيب وفائدة يستخلصونها منه

مساء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ أحمد رفعت»

ونتوقف لنتأمل..

فلينين انهى كتابه الدوله والثورة فى أواخر ١٩١٧.. وتحديدا فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٧، وترجمته الى الفرنسية لابد انها قد إستغرقت وقتا... وهكذا يمكننا ان ندرك كيف كانت ترجمته الى العربيه عاجله..

وثورة ١٩١٩ كانت ملتهبة ولم تزل .. ومن ثم فالدعوه الموجهة الى القارئ «فى هذا الزمن العصيب» بأن يجد «فائدة يستخلصها منه» دعوة واضحة.. بل ان المترجم يحرص على أن يصف لينين بأنه «العدو الألد لدول الاستعمار» ويقدمه كذلك لمصر التى تخوض ثورتها ضد الاستعمار. اما الغطاء... فهو تغيير العنوان بهدف استبعاد كلمه «ثوره» التى يرفضها رقيب المطبوعات.. وايضا أن المترجم انما يبحث عن كل الرؤوس الكبيرة التى غيرت العالم... ومن بينها مصادفة... لينين..

لكن المعرب لايترك الامر ليمر دون ان يقدم بعضا من الاسطر عن لينين..

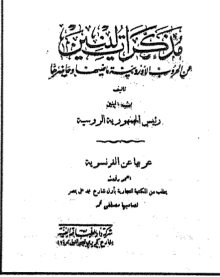
... احمد رفعت يتكلم مره أخرى، انه يحاول ان يقدم لينين الى مصر..

«لقد خاضت الصحف كثيرا فى سيرة لينين وأوردت عنه الانباء الجمه، لأن من الممكن إعتباره أعظم رجل على وجه الكرة الارضية فى الوقت الحاضر.

ولسنا نريد بهذه الكلمة الوجيزه ان نأتى بتاريخ حياته مفصلا لان هذا عمل آخر لايتسع له كتابنا هذا، وإنما نريد أن نورد للجمهور المصرى خلاصة مختصرة جدا من تاريخ حياته تقربه الى زهن الجمهور حتى إذا إبتدء فى تلاوة أقواله والاطلاع على أفكاره يسهل عليه فهم مقاصد هذا الرجل الشهير الذى كثر مادحوه وذاموه»

ويمضى أحمد رفعت فى تقديم لينين الى الجمهور المصرى.

«لينين روسى لايزال فى شرخ الشباب، أتم دراسة الحقوق ولما حان وقت إشتغاله بالمحاماه كان مثله كمثل كارل ماركس الذى إنصرف عن مهنته الرسمية وهى المدافعه عن



الاشخاص جناة او مجنى عليهم الى مهنته الحقيقة وهى المحاماه عن الانسانية المظلومه، المضطهده، المعذبة.

ولما كانت الانسانية شائعة فى العالم أجمع وحمايتها أو الدفاع عنها يقتضى عملا فوق طاقة فرد أو جماعه من أمه واحدة

فقد رأى لينين كما رأى من قبله كارل ماركس أن يبدأ بالدفاع عن عضو الانسانية المعذب فى وطنه، وهو الطبقة المستعبدة من شعبه»

... «ولما لجأ لينين من منفاه بقى فى البلاد الاسكندنافيه وهو على إتصال برفاقه ومشايعيه فى داخل البلاد الروسيه الذين كانوا يشتغلون فى الخفاء ويعدون العدة لليوم المنتظر ، فلما إشتدت وطأة الحرب وتزعزت أركان الدولة الروسية المستبدة من ضربات المطرقه الالمانية الهائله سعى الى قلب حكومة القيصر وايجاد حكومه اشتراكية تكره الحرب وتريد السلم..»

...«والرجل فى مأكله وملبسه ومسكنه ملتزم منتهى البساطه ولاهم له الانشر مبادئه الحره التى ترمى الى تحرير العالم بأسره من نير الاستعباد وتجعل كل الناس إخوانا متساوين» واذا كان البعض يتهم لينين بالتطرف ويتخذ من البلشفية نموذجا للمغالاة فى المواقف فأن المترجم يرد على ذلك قائلا:

...«ليس لينين من الغباوة الى حد انه لايفهم ان التطرف فى كل شئ مذموم ، وان الطفرة مخالفة لنواميس الطبيعة ولهذا بدأ يلطف من مبادئه حتى يتمكن من جمع سائر طبقات الشعب الروسى حوله»

(ص٦)

.. ويعلم المترجم جيداً محاولات البعض لبذر بذور الشك فى نفوس المسلمين إزاء المبادئ التى ينادى بها لينين ولهذا حرص... «وقبل أن تختم هذه الكلمه نقول أن اللينين فضلا عظيما فى إنقاذ تركيا»

وكانت تركيا تتمتع بمحبة خاصة ووضع مميز لدى كل المسلمين، فهى وحتى وقت قريب دار الخلافة ومقر الخليفة حامى حمى الاسلام...

***

ولأن الكتب هى أيضا خالده..

فإنها تجد خلودها مع خلود ذكرى المفكر والمناضل لينين..

وتصلح دوما لأن تستيقظ الطبقة العامله المصرية صباح ٢١ أبريل من كل عام تضع هاتين الوردتين على قبر لينين... تحية اكبار واعزاز.

استفتاء حول شهوة لاصلاح العالم.. المصرى

مصباح قطب

بكل سذاجة القروى، الذى لم تكن قد بهرته بعد أضواء المدينة.. المعتمة!، كنت أعتقد أن الانخراط فى العمل الإعلامى، اليسارى، هو مجرد البداية، لإشعال تلك الشهوة ، التى لايقل عمرها بحال عن خمسة آلاف سنة.. من التطلع والصهيل، ألا وهى الشهوة التى عبر عنها أحد شعراء الانجليز بعبارته المشهورة: «اسمحوا لى فى البداية أن اعترف، بأنى احمل بين جوانحى شهوة لتغيير العالم». ولما كنت على قدى، وألدغ أيضا!، فقد تواضعت بالرغبة، إلى مجرد تغيير العالم.. المصرى، ومن المؤكد أن عديدين من القراء، سيراهنون إن العبارة التالية هى: لكن للأسف فقد كشف الواقع.. المر.. عن استحالة حتى تغيير الأسنان، التى يصر عليها المرء غيظا وكمدا». فى هذا أنا أكسب الرهان فلم يزل لدى رغم الواقع والكبد والبريسترويكا، بعضا من شهوة عارمة «طلبت» معى قدرا لايستهان به من جنون الفكرة المهيمنة، التى اعتبرها الوسيلة المثلى لبدء التغيير فى مصر فى العصر الراهن عصر عدم اليقين.. والاغتراب. والحكومات الخفية، والتأكيد المتزايد على البعد الأخلاقى (باعتباره المتيقن منه بمعنى).. والفكرة ببساطة تتلخص فى أن نقوم نحن العاملين فى «اليسار»، بنشر تقارير ذمتنا المالية تباعا، على الغلاف الأخير، يعقب ذلك أن نطلب إلى القيادات الحاكمة فى مصر، وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، أن يقدم إلى الشعب إقرار ذمته المالية– متضمنا بيانات ذويه–، إذ لايكفى أن يكون الرئيس عفيفا نظيفا وإن يقال لنا ذلك من بعيد لبعيد، ثم بتطور تداعيات الفكرة، ومداخلات الأصدقاء حولها، يمكن الأنتهاء إلى صياغة قانون شعبى، ولنسمه «قانون الذمة البيضاء» بمقتضاه يتوجب أن يقدم رئيس الجمهورية ومعاونوه وكبار العاملين فى السلطة التنفيذية وفى الإعلام والسياسة والمجالس النيابية والمحافظين، تقارير دورية إلى الرأى العام، عن ثرواتهم ومصادرها– بما فى ذلك الهدايا التى يتلقونها– مع النص على عقوبات سياسية وجنائية حاسمة ضد أى كذب أو تلفيق. إن الفكرة تهيمن على دماغى بشكل لايصدق. ومنذ أن بدأت «اليسار» وأنا أعاود طرحها كل حين على الأصدقاء، ويشتد الجدل حول فاعليتها. وها انذا أطرحها اليوم على عموم قراء «اليسار» طالبا عونهم. إذ أن أكبر المآخذ على فكرتى هو فى ضرورة أن يتبناها قطاع واسع من المواطنين وإلا أصبحت مشارا للتندر والسخرية من المباد،ين بها، إن المصريين يولون قضية النزاهة أهمية قصوى، ستتضاعف هذه الأيام، كما أن جزءا كبيرا من اتساع الهوة بين النخبة والناس، قد يكون عائدا إلى الشكوك فى هذا المضمار. وبالنسبة لى شخصيا فأنا على استعداد أن أمنح الناس حق التفتيش على طعامى وشرابى وملبسى ونهج حياتى، فى مقابل– فقط– أن يمنحونى تأييدهم لما يرون فيه بعض الصدق والجدية والموضوعية، أن العيون المصرية المحلقة فى كبرياء متعادل– بين الحاكم العادل والمحكوم– على المعابد القديمة تؤجج الفكرة فى رأسى أكثر، إذ يالروعة القول: «محدش كاسر عينى» كحافز على الندية وكمفجر للكبريا.. وأعلم أن اليمين المصرى، الدينى والتقليدى، سيقاوم هذه الفكرة بضراوة، بدعوى أن الأرزاق على الله، وأن العين (الحسد) خرمت الجدار على رأى «العامة». وأن البركة سر النجاح والخمسة وخميسة سر تقشير ميراندا!!. وأن البزنس يحب السرية فى البنوك وتحت البلاط. وتحت المكاتب.. وفى الفنادق وفى الجمعيات العمومية للصحف والشركات بنفس القدر الذى يعبر فيه مايسمى «بالسر التجارى» أهم أدوات نهب العالم الثالث وأعلم أن البيروقراطية ستبادر إلى التأكيد انها حريصة على نزاهة الحكم، بأكثر من أى مزايد يسارى ابن....). وانها لهذا قد أنشأت من المؤسسات الرقابية الكثير، وتوجت ذلك بقانونها الشهير للكسب غير المشروع غير أننا نعلم أن ذلك الهيكل الرسمى هو للأستخدام السياسى، وللحفاظ على النهب فى حالة لايتخطاها.. حتى لاتسوء الأحوال فتعصف بالجميع.

وسيبادر مثقفو «تجسير الفجوة بين المثقف والأمير»، وخصوصيتنا»، وإقامة الكبارى بين الثقافة والسلطة، إلى التأكيد على أن هذا التطاول يتنافى مع تقاليدنا، الرامية إلى خلق دولة مركزية هرمية قوية والمستمدة منها، وهى التقاليد التى تؤسس على «هيبة» الحاكم والحكومة المركزية الكثير لإدارة البلاد فى السلم... والحرب!.

وستكون هناك ردود أفعال عديدة. لكن: يا أصحاب القلوب البيضاء والأفكار البيضاء والذمم البيضاء فى اليسار المصرى، وما أكثركم وأنبل شرفكم، وفى غير اليسار ما رأيكم دام فضلكم؟

أدب

إمرأة من القاهرة

توظيف الواقع التاريخي لدعم رؤيا مريبة

د. فاطمة صقر

«وكان الأمريكيون يتشوقون لخلع فاروق عقب انزال الحلفاء الهزيمة النهائية بألمانيا وذلك لعلمهم أنه طالما بقى فاروق بمصر ظل بامكان البريطانيين استغلال هذا الملك الأخرق كذريعة للبقاء فى المنطقة.. ولم يرد الأمريكيون ذلك بل أرادوا تقليص القوة البريطانية فى المنطقة، وكان سبيلهم الأكيد الى ذلك هو التخلص من فاروق، أو بمعنى آخر تمكين المصريين من الخلاص منه، ثم اخراج مصر أخرى ثورية إلى حيز الوجود لامكان للبريطانيين بها»
«امرأة من القاهرة»
ص(٦٦٥)-طبعة(١٩٨٩)

«إمرأة من القاهرة» للكاتب البريطانى «نويل باربر» رواية متمتعه مثيرة ذات حبكة محكمة وشخصيات غنية متنوعة واسلوب سلس رشيق، أى أنها تمتلك عناصر الرواية الأدبية الناجحة. والرواية، كغيرها من كتابات أخرى غربية تتخذ الشرق العربى مسرحا للأحداث حيث يدعم المكان بإطار مرجعى يوظف لخدمة أغراض متباينة. وغالبا مايجد الكتاب الغربيون فى المكان ورموزه معينا لاينضب لإثارة الدهشة وايحاءات الغموض، وخلفية لمواقف وأحداث يلعب الأدوار الرئيسية فيها شخصيات غربية، بينما تظهر على المسرح شخصيات اقليمية نمطية تؤدى ادوار متعارفا عليها وتجد من القارئ الغربى استجابات محسوبة مقدما.

لكن الخطورة الكامنة فى رواية «امرأة من القاهرة» هى أن «باربر» لايوظف المكان فقط.. والمكان هنا هو القاهرة- وتداعياته، والأحداث المفعمة المثيرة التى عمت مصرفى الفترة مابين ١٩١٩-١٩٥٣ من أجل أن يستغل هذه المكونات لاخفاء مصداقية الواقع التاريخى على شخصيات هى من نسج خياله كما يقررهو، فيقدم بذلك للقارئ الغربى خاصة مادة مستساغة مثيرة بعد أن سئم ذلك القارئ التجريد والتجريب والابهام، بل إن يستغل مصداقية الحدث التاريخى لابراز رؤيا جاهزة مريبة لاتختلف عن غيرها من رؤى المستشرقين والكتاب الدعائيين التى تزيف الحقائق وتشوه رموز المنطقة وتاريخها.

تتمحور أحداث الرواية فى محيط عائلتين، احداهما مصرية «قبطية» والأخرى بريطانية تجاورتا فى القاهرة فى العقد الثانى من هذا القرن. رب العائلة الأولى، سرى باشا، من رجال بلاط فؤاد ومن بعده فاروق، متزوج من امرأة من أصل فرنسى وله منهما طفلان: «على» وسيرينا» «امرأة القاهرة» وبطلة الرواية . أما العائلة الثانية فتتكون من «السير هولت» المستشار بالسفارة البريطانية وزوجته وطفليهما: «مارك» الراوى والبطل،و«جريج». تعيش العائلتان فى قصرين متجاورين فى «جاردن سيتى» يحدهما النيل وتحيطها الحدائق الغناء ويقوم على خدمتهما طاقم كبير من الخدم المخلصين من المصريين الفلاحين والنوبين.

تلتحم الشخصيات الرئيسية بالأحداث العامة عام ١٩١٩، حينما يداهم المتظاهرون المصريون من الطلبة و«الرعاع» القصرين هاتفين ضد الاحتلال ورموزه ويتمكن «مارك» الذى كان حينذاك فى العاشرة والذى تصادف وجوده وهو يحمل «سيرينا » وكانت فى سنها الأولى فى حديقة القصر ، من الهرب مع الطفلة فى قارب يحط بهما فى شوارع مصر القديمة، يتسلق مارك القارب حاملا الطفلة ويجوب شوارع العالم الآخر، عالم الفقر والقذارة والقبح والتشوه والمخدرات، عالم «المصريين الحقيقين». ثم تأتى نجدته على أيدى جنود بريطانين كانوا قد أتوا لتأديب وتفريق جموع «الغوغاء» الذين هاجموا حافلة نقل جنود إنجليز وقتلوا بعضهم «بوحشية دموية»، منذ تلك اللحظة يعرف «مارك» بحامى «سيرينا» ومخلصها، وتظل هى السمة الرئيسية لشخصيته فهو يحمى الحقوق ويدافع عنها وينقذ الأفراد والشعوب من الأزمات والمآزق.

تتوالى الأحداث فى محيط الأسرتين وتتشعب وتتناسج تناسجا محكما بالأحداث على الصعيد السياسى فى مصر وأوروبا إبان الحرب العالمية. الثانية ، فالأسرتان ترتكزان فى السفارة البريطانية وفى البلاط اللذين يديران دفة الأمور.

وفى معرض الرواية نجد أن باربر يتعامل طول الوقت سواء على مستوى الحدث أو الشخصية أو الموقف مع ثنائيات أو ثلاثيات قلما تتلاقى. فحياة الأسرتين وأصدقائهم حياة رفاهية ونعيم يعيش أفرادها اللذين يسميهم الكاتب بالقاهرين فى جو ألف ليلى من الترف الرفيع يمارسون الرياضة والرحلات والانشطة الفنية والفكرية والاجتماعية وتتمركز انشتطهم هذه فى نادى الجزيرة وفندق شبرد وميناهاوس وفى البخوت والضيعات ومساكنهم الخاصة وبين ربوع الآثار، حتى ممارستهم للحب غير المشروع فتتميز بالانتقاء والحرفنه والمرح. وفى المقابل هناك الممارسات الحياتية للبلاط، للملك وحاشيته، فرفاهيتهم

غثه وضيعة وشهواتهم بهيمية وذوقهم سوقى مبتذل. أما عامة المصريين فيعيشون خارج نطاق الدائرة، ولهم الفاقة والقذارة والجهل والمخدرات.

ذلك الاتجاه يميز أيضا تصوير الشخصيات والمواقف. فبينما يتجسد الفساد فى شخصيات البلاط والسياسين والقادة فى مصر نجد فى المقابل بريطانيا ممثلة فى أعضاء جاليتها منارة للتحضر والنبل والخلق الدمث، فهم لايرجون لمصر وشعبها الا الخير كل الخير. يحتلون البلاد لأن شعب مصر غير مؤهل لحكم نفسه حيث يتفشى الفقر والأمية والمخدرات بين أبنائه، ومن جهتها فإن بريطانيا تسعى لاعداد هذا الشعب لحكم ديمقراطى، ومن جانب آخر فهى تحمى مصالحها الحيوية حيث أن موارد مصر من القطن وقصب السكر دعامتان للإقتصاد البريطانى، كما أن قناة السويس التى هى ملكية خاصة لهم تمثل شريان اتصالهم بالهند، وعليه وجب تواجد قواتهم لحمايتهم. وعلى ذلك فإن المظاهرات المطالبة بالاستقلال تصور أساسا على أنها أعمال إرهابية يائسة يقوم بها غوغاء، وغر من مدمنى المخدرات ومبعثها الأصلى هو فساد حكم الملك والباشوات وليست موجهة بالضرورة ضد الوجود البريطانى!! كذلك نجد أن الراوى «مارك» وغيره من الشخصيات البريطانية مثل والده «سيرهولت» وتيدى بولاك» والأمريكى «جيم ستيفنسون»، الذى سنعرض له بالحديث مرة أخرى، يتوحدون ويتعاطفون مع قيم انسانية واجتماعية ايجابية جذابة لها فى نفس القارئ صدى واستجابة ويتميزون بالذكاء والحيوية والجاذبية مما يجبر القارئ على التوحد معهم وتبنى وجهات نظرهم ومباركة مواقفهم. وبالمقابل، فإن الشخصيات المصرية من الرجال إما فاسدة مزرية عقيمة مثل «فاروق» أو وضيعة شيطانية كقواده «صادق باشا» أو ارهابية هوجاء تدمن الحشيش ولاتعى ابعاد ماتفعل مثل «على «سرى والسادات أو حاقدة بغيضة كشخصية عاكف. فعلى سرى مثلا، ورغم كونه ابن باشا «قبطى»، فاسمه «على» ويعمل لحساب جماعة «الإخوان المسلمين» التى يصورها الكاتب على انها، ومنذ نشأتها، جماعة ارهابية وصولية محضة هدفها الاستيلاء على السلطة مستغلة الدين وفساد الحكم وكراهية الشعب للانجليز. ولا يسبب نشاط «على سرى» الأهوج وصداقته للشخصيات المريبة من أمثال «عاكف» «والسادات» والثورية من أمثال «عبد الناصر»، فقط الاحراج لوالده فى دوائر البلاط، بل إنه بحماقته يمهد الطريق «لعاكف» لتنفيذ خطه لاغتيال السير هولت أفشلها «مارك» فى اللحظة الأخيرة. كما انه يتسبب فى موت والده حرقا أثناء تواجده فى فندق شبرد إبان حرائق القاهرة فى ٢٦ يناير ٥٢ والتى يسجلها الكاتب تسجيلا تصويريا دقيقا ويحمل مسؤوليتها كاملة للأخوان المسلمين والإرهابين المصريين.

ورغم تعاطف الكاتب الظاهرى مع شخصية «عبد الناصر» ووصفه إياه بالذكاء، فإنه يظهره مرات قليلة كشخصية هامشية مسطحة، تخطب ود الشخصيات البريطانية والأمريكية والباشوات، الذين يرجع اليهم الفضل فى انقاذه من قبضة الشرطة وهو فى المرحلة الثانوية بعد إصابته فى إحدى المظاهرات، ثم يقدمون إليه المساعدة لالحاقه بالكلية الحربية، وبعد ذلك يوحى الكاتب بتكفل الأمريكى الغامض «جيم ستيفننسون» به وعمله على انجاح ثورته!

ويوظف الكاتب تداعيات شخصية الأنثى الشرقية النمطية التى ابتدعها الكتاب الغربيون لرسم ملامح شخصيته النسائية الرئيسية «سيرينا» أو «امرأة القاهرة» كما يدعوها الكاتب. فسيرينا لها سمات الأنثى القاتلة FEMME FATALE التى يرتبط بها قدر الرجال فهى أجمل بنات مجتمع القاهرة على الاطلاق، جمالها فرنسى مطعم بلمحات موروثة عن أصل شركسى، يرتبط اسمها منذ الصغر كزوجة المستقبل «لجريج» الابن الأصغر لعائلة «هولت» وتقبل الزواج منه مستسلمة لا لانها تحبه بل بدافع جوهرها المصرى المنحصر فى القدرية والاستسلام، ثم تتسبب بعد ذلك فى موت «جريج»، كما انها تقتل «صادق باشا» لانقاذ «مارك» الذى يربطها به عشق جسدى وروحانى متأصل، وتتسبب بطريقة غير مباشرة فى وفاة طفلها من «مارك» فى حادث، ثم يموت زوجها الثانى المليونير الأمريكى قبل أن تتمكن أخيرا من الزواج من منقذها «مارك». جوهر «سيرينا» اذا هو نفس جوهر أنماط النساء الشرقيات فى الكتابات الغربية، أولاء الفاتنات القاتلات يتميزن بالجاذبية الجنسية العارمة والاستسلام للقدر، ولهذا استحقت لقب «امرأة القاهرة»

أما النمط النسائى المصرى الآخر فى تلك الرواية فهو الفانيه، أو «ساميه» المطربة الفاتنة التى يتيم بها «فاروق» ويهبها العقار الذى تفتتح فيه ملهى «سفنكس» وتديره أيضا كبيت للدعارة لأبناء الطبقة الراقية. وكان المنقذ «مارك» بصفته محاميا قد ضمن لها حقها فى تلك العقار وانقذها من حيل فاروق وقواده «صادق باشا»، تلعب سامية دورها فى الأحداث بأن تمد «مارك» الذى وقعت فى غرامه، بمعلومات تستقيها من رواد الملهى عن نشاط شخصيات مصرية مثل «على سرى» وعزيز المصرى» و«السادات» الذين كانوا يعملون لحساب الالمان وبأسرار





إمرأة من القاهرة



مماثلة عن فاروق وصادق وغيرهم. فهي بذلك تجمع بين شخصية الغانية الشرقية والجاسوسة التي تظهر في الوقت المناسب وتمد البطل بمعلومات يستخدمها لتغيير مجرى الأحداث.

بقي الحديث عن شخصية «جيم ستيفنسون» الأمريكي والتي أعتقد أنها تحمل ثقل الرؤيا السياسية والرمزية للرواية «ستيفنسون» يظهر بدءا كشخص غامض متوازن ملم بكل مايحدث، في البداية يثير اهتمام مارك وقلقه غير أن مارك يلاحظ انه ذكي وكفء له يد في تسيير الأحداث في محيط الأفراد والبلاط والشارع السياسي والسفارات . ورغم حضوره هذا فأنه يظل بعيدا عن بؤرة الأحداث الى ماقرب النهاية. أهم من ذلك فان الكاتب يذكر في اكثر من مكان أن ستيفنسون يرقب دوما نشاط «عبد الناصر» والسادات وغيرهما من أصحاب الاتجاهات الثورية منذ شبابهم الأول، وكان يتوسم خيرا في «عبد الناصر» ويتحفظ على اتجاهات السادات. ويذكر الكاتب ايضا أن «ستيفنسون» كان يمارس أعمال استخبارات من خلال شركة المعلومات التي افتتحها مع«جريج» لحساب النظام الأمريكي الذي كان يستعد للأخذ بمقاليد الأمور بعد انتهاء الدور البريطاني. وعلى هذا نجد أنه على المستوى الرمزي للأحداث فإن «ستيفنسون» الأمريكي يأخذ دفة تسيير الأمور قرب النهاية، فهو مثلا الذى يتدخل بما يملكه من أسرار لبراءة «سيرينا » من تهمة قتل «صادق باشا » إبان محاكمتها عقب قيام الثورة، ويوحى الكاتب بواسطة الالماح والتقرير أن تدخل النظام الأمريكي في مصر عن طريق رموزه، ومحاولة استلام دفة الامور من البريطانيين مبعثها عدم رضا الأمريكيين عن الممارسات الشاذة والفاسدة للقصر والسلطة، ورغبتهم في إقامة نظام ديموقراطي في مصر (!) يمكن للولايات المتحدة، وهي الدولة الديمقراطية التعاون معه، لذلك شجعت حركة الضباط الأحرار بل عملت أمريكا- هكذا يقول الكاتب- على احتوائها وانجاحها.

رؤيا كهذه تترك في النفس غصة وتثير غضبا عميقا فهي على أحد المستويات تقرير لواقع الأمور، فمن المسلمات الآن أن أمريكا سعت الى تقليص الدور البريطاني في المنطقة لحسابها، وإن مصر كانت حينئذ، ثم أصبحت بعد فترة من الوقت والى الآن مرتعا لنشاط الاستخبارات والنفوذ الأمريكي. غير أنه من المسلمات أيضا أن الدوافع لم تكن أبدا خيرة أو نبيلة، ثم إن ذلك النفوذ لم يتغلل في المنطقة بارادة المخلصيين من أبناء مصر الذين كما نعلم سرعان ماتكشفت لهم طبيعة النوايا الأمريكية والأهداف فقاوموا محاولات النفوذ والتغلغل.. وعلى مستوى آخر فتلك الرؤيا تصور المصريين أناساً بدون ارادة أو قدرة على تسيير أقدارهم، فالاستقلال الذى كانوا يسعون اليه هو استقلال إسمي فقط ورغبة في التخلص من الملكية والباشوات، فطبقا للرواية ينقسم الذين حاربوا من أجل الاستقلال فريقين، احدهما سعى للانضمام تحت مظلة الألمان لاحلالهم محل البريطانيين الذين عضدوا بقاء الملك، والآخر يتحرك بمباركة وعون الأب الروحي الأمريكي، المنقذ الجديد، الذي يسير الأمور بشفقة وتؤدة، ويستعد للتبشير بعهد جديد!

أما نهاية الأحداث فتترك مستويين للتوقعات، فمن ناحية فإن المصريين وبعد أن تسلموا دفة القيادة مؤقتا وظاهريا ، فان الأمور لابد وأن تتدهور، يرمز لذلك الدور الظاهري الاسمي في تقرير المصريين الأمور بسير محاكمة سيرينا ثم نهايتها المفاجئة نتيجة لتدخل ستيفنسون الامريكي كما يرمز للتدهور المتوقع ما آل اليه حال المحكمة وحال أماكن أخرى مثل نادي الجزيرة من تداع واهمال وسوقية. وعلى المستوى الآخر للتوقعات يتبلور دور الأمريكيين الذين تسلموا مقاليد الادارة الخفية ، كما أن هناك ايماء بحتمية احكامهم القبضة..

أما مصر عامه والقاهرة خاصة التي عشقها أفراد الجالية البريطانية أو القاهريون الحقيقيون كما يدعوهم الراوي، مصر التاريخ التي تنتمي للإنسانية والتي ليست بالضرورة ملكا للمصريين فستبقى لهم، وهذا مايدفع البطل والبطلة في المشهد الأخير في سقارة الى الاعلان عن قرارهم بالبقاء، والعدول عن الذهاب للإقامة في أوربا كما كانت نيتهم بعد أن حلوا مشاكلهم وصار القرار ملكا لهم، فإن دورهم لم ينته بعد... وياَلها من رؤيا تكمن بشاعتها فيما أثبتته الأيام من مصداقيتها.



فن

فاتن و"ضمير أبلة حكمت" امرأة لكل العصور

ماجدة موريس

هل كانت «فاتن حمامة»، سيدة الشاشة العربية خمسين عاماً، تراهن على جمهور أكبر مما تكون لها في السينما، عن طريق التليفزيون؟

أم أنها أدركت أن عليها الإقتراب من جمهورها «القديم» من مدخل جديد ومضمون أكثر قوة من المعتاد في غالبية أفلامها السينمائية.

أم أنها أدركت، بثاقب بصرها وبصيرتها الفنية، أن السينما لم تعد الجواد الرابح في ظل أزمة طاحنة تعيشها منذ سنوات، مما دفع جمهور كبير إلى الهروب منها للتليفزيون، والفيديو؟..

قد يكون أحد هذه الافتراضات أو كلها معاً هو سبب «خروج» فاتن من دارها القديمة، المتينة، إلى دار جديدة، للممارسة فيها شروطٌ مختلفة عن السينما فالعمل قاس يمتد لساعات طويلة، والشروط الملائمة له غير مريحة لمن كان من طراز النجوم أو (سوبرستار) مثلها، ثم إن الكاميرا التليفزيونية لاتخدم الممثل وإنما الممثل هو الذي يخدمها وهو ما لاحظته الممثلة الخبيرة وطلبت تغييره.. أيا كان الأمر فهي لم تذهب إلى رحلة مريحة، وإنما رحلة نصفها مجهول، والنصف الأخر معبد بالدعاية التي أستثمر خلالها قطاع الإنتاج بالتليفزيون وجود «فاتن حمامة» ضمن فريقه أفضل استثمار ولفترة طويلة، حتى تهيأ المشاهدون لها من قبل البداية ولكن يبقى أن أهم مايخص العمل «موضوعياً» هو قطباه الرئيسيان، المؤلف والمخرج، أي «أسامة انور عكاشة» الكاتب التليفزيوني الأول، و«انعام محمد علي» أحد أفضل خمسة مخرجين تليفزيونيين في العالم العربي فماذا قدم لنا هؤلاء؟

حقيقة- أم مبالغة

ومن الإنصاف أن تكون «فاتن حمامة» هي مدخلنا للعمل. فهي القادمة على بيت المؤلف والمخرجة، كما أنها مدخل المؤلف نفسه في طرح عمله القائم على «النموذج» الدرامي الفائق النبل والإقتدار والتمسك بالقيم والمبادىء. وهو نموذج دائماً مايحبه المؤلفون ذوي الاهداف الواضحة، والأفكار المتبلورة من قضايا العصر، أنه أقرب إلى سيرة «توماس مور» السياسي الانجليزي النبيل وبطل (رجل لكل العصور) وإلى شخصيات أخرى، واقعية وخيالية، قدمتها السينما من قبل وتصلح في كل وقت لتطرح المبادىء الصحيحة وسط الزيف والأباطيل. كما أنها تصبح حجة «على الأزمنة ودليلاً على اتصال الماضي بالحاضر وهذا مافعلته السيدة «حكمت هاشم» بطلة المسلسل وناظرة مدرسة (نور المعارف) الثانوية للبنات التي أصبحت مدرسة نموذجية على يديها، فأصبحت سيرتها على كل لسان من ألسنة مسئولي التعليم في الدولة.

ومن المهم أن نؤكد أن هذا النموذج، إن تخيله الكاتب البارع، أو عرفه عن قرب، فلا فارق، فالحلم أحياناً يوازي الحقيقة في أوقات مختلفة، وتاريخ التعليم في مصر مليء بالنماذج الجليلة التي تجمع بين الكفاءة والعبقرية والشرف (منهن على سبيل المثال «نبوية موسى- فردوس سعد- ماري سلامة» ومن المثير للألم حقاً إن تلك النماذج كان لها من القوة والشكيمة مايجعلها تسلك نفس سلوك «حكمت هاشم» في مواجهة أعلى المسئولية في الدولة، ومع ذلك، فإن تلك النقطة بالذات اعتبرها الكثيرون من قبيل المبالغة الشديدة بعد أن استثمرت المحسوبية وأصبح اصحاب المناصب القيادية في عصرنا يختارون- غالبا- من الشخصيات الضعيفة المتهرئة.

رسالة تحذير من معاداة المرأة

وعلى مستوى آخر يثير المسلسل بمباشرة، وبغير مباشرة، قضية الموقف من المرأة في مجتمع أصبح عليها وحدها كل تبعات التخلف، وزمن يرفض الإعتراف بقيمة أي إمرأة، بل إنه يحمل على الرجال أنفسهم من رموز عصر التنوير، من «قاسم أمين» إلى «احمد لطفي السيد» وغيرهم، ويتهمهم بأشياء كثيرة أقلها إفسادهم للنساء، من هنا يقدم المسلسل في شجاعة بطلته لتقود المثل الاعلى، ويطرح معها قضية تعليم البنات، اللاتي يتعرضن لحملة شعواء من قبل جماعات التطرف ترفض ممارستهن لكل سلوكيات الحياة الطبيعية، وربما يتطور الأمر قريبا إلى المطالبة بإلغاء تعليم البنات نفسه على اعتبار أن المرأة مآلها- في النهاية لبيت الزوجية!

ومن هنا يصبح طرح «أسامة انور عكاشة» في هذا المسلسل للنموذج القدوة، وللقاعدة العريضة معا، هو رسالة تحذير واضحة ضد معاداة المرأة في مجتمعنا، تنضم إلى رسالة سابقة قدمها الفنان الكبير الراحل «صلاح جاهين» منذ خمس سنوات في مسلسل (هو وهي)، حيث التقط من بين أفكار الكاتبة سناء البيسي. قصة (جرس الفسحة) ليعبر خلالها عن وجهة نظر في حملة «كراهية المرأة» وليبدع أغنية تقول (البنات.. البنات.. أفضل الكائنات) يتحدث فيها عن إبداع المرأة الذي تظلله عدالة الخالق ببساطة فنية ساحرة، ولكن تلك الصرخة لدى «صلاح جاهين» لم تجد على مايبدو، وها هو «أسامة انور عكاشة» يفردها رسالة طويلة في ثنايا قضية التعليم برمتها.

وهي رسالة حاسمة فكريا ودراميا، لأنها تفرق بين الحق والباطل، فالأساس والمنتهى للإنسان هو ضميرة وكفاءته وشرفه سواء كان

رجلاً أم إمرأة. من هذا المدخل بنى الكاتب درامته، وصاغت المخرجة القديرة رؤيتها، وصالت الفنانة صاحبة التاريخ الطويل وجالت لتقدم أنشودة «حكمت» التي عاشت تدفع وتبذل وتعطي الكثير، وتعيش حياتها العامة فقط كمربية لأجيال من البنات بعد أن أنتهت حياتها الخاصة بفراق مبكر.. ورحيل الزوج إلى الخليج.

ولقد حرص الكاتب على اختيار صلابة شخصيته المحورية واستمرارها نموذجاً حتى النهاية، برغم خروج بعض اختياراته عن سياق الأحداث الأصلية الخاصة بقضية التعليم، من هنا جاءت حكاية، الملايين التي هبطت عليها كنبت غريب، لكنه تحدّ ملائم لتلك الشخصية ومبادئها وسلوكياتها، ومن هنا ترفض أبلة حكمت الثورة الضخمة، بعد أن استحال عليها استخدامها لفعل الخير ثم تأكدها أن المال، المريب المصدر، هو شر لاريب فيه، حتى على المستوى الذاتي وأن المبادىء لاتتجزأ.

ورأت حكمت ماتجهله

* وعلى مستوى ثالث، فإن صياغة العمل في إطار الدراما الشخصية المحورية وليست الدراما المستعرضة لمرحلة ما مثل (الشهد والدموع) و(الليالي الحلمية)، لم يمنع المؤلف من مواصلة رؤيته، متخذا من أبلة حكمت واجهة جذابة وأنيقة، ومن زميلاتها في هيئة التدريس، ومن تلميذاتها في مقاعد الدراسة، أدوات الصراع الذي يؤمن به من خلال سلسلة أعماله السابقة، فها هو يطرح قضية التفاوت الطبقي الكبير من خلال قصة التلميذة (ريم) التي يصل نفوذ أبيها (الرشيدي بك) إلى أختراق كل شيء، حتى يصل إلى «حائط الصد» الأخير أي «حكمت هاشم» التي روعت لما كانت تجهله عن الواقع، وروعت أكثر حينما اندفعت وراء رغبتها في الانحياز للحق عندما رأت كيف يبيع أب ابنته الطالبة المتفوقة لكهل خليجي ثري، وكيف تصبح عملية الدروس الخصوصية لهيباً يحرق مجانية التعليم وأهدافها النبيلة الخ.. وهي أطروحات مختلفة تماما عن أطروحات فاتن طوال عمرها الفني المديد، باستثناء دورها الفريد في آخر افلامها (يوم.. مر، يوم حلو) منذ اربع سنوات، والذي قدمت فيه من خلال اطروحات الكاتب «فايز غالي» والمخرج «خيري بشارة» صورة بالغة العمق والصدق لامرأة مسحوقة في مجتمع يتميز طبقياً كل يوم عن سابقه، فيدوس تحت أقدامه طبقات عديدة كانت ذات يوم صاحبة مكانة.. وكرامة.

من الفائز..

ولقد احتفظت فاتن حمامة في (ضمير أبلة حكمت) بأسلوبها الشخصي في التعبير وإطلالتها الفريدة، في الصمت أو الكلام، وحتى طريقة ملبسها الكلاسكية ونطقها

فاتن حمامة/يوسف شعبان/ ماجدة حمادة في لقطة من المسلسل



الأنيق- المتزيد أحيانا- ولكنها أيضا أنتظمت فى مدرسة القائدة «انعام محمد على» ترى بعينها وتنفعل بأنفعالاتها، وتدخل مناطق ساخنة جديدة عليها، ومناطق جديدة فى التعامل مع أجيال من البنات بمفهوم جديد، وتتبارى مع فريق كفء من الممثلات والممثلين أقلهم زملاؤها فى أعمالها السينمائية السابقة مثل أحمد مظهر وجميل راتب وصلاح قابيل، والبعض له مكانته المسرحية مثل عايدة عبد العزيز وسميرة عبد العزيز ورشوان توفيق، أما الاغلبية فهى أجيال تنتمى إلى التليفزيون أولا، ظهرت من خلاله وأصبحت لها قيمتها فى عيون مشاهديه مهما اهملتها السينما أو اكبرتها مثل صابرين، محمود الجندى، حسن مصطفى- سناء يونس- عبلة كامل- ابراهيم يسرى- نادية فهى- سوسن بدر- يوسف شعبان- عادل آمين- محمد كامل- محمد عبد الجواد، نادية فهمى، على عبد الرحيم وغيرهم ممن أدين ادوار الطالبات فى المدرسة، وهن وجوه جديدة تماما استطاعت المخرجة القديرة تدريبهم إلى درجة الإتساق الكامل مع العمل..

فى النهاية.. يبقى السؤال الأخير، هو، من الذى كسب، وهل مسلسل «فاتن حمامة» أم أنه مسلسل «عكاشة وانعام محمد على»؟

والواقع إن الإجابة تقدمها مؤشرات عديدة، فلقد أضاف (ضمير أبلة حكمت) قطاعاً جديدا للمشاهدة..بورجوازياً قديما مغرماً بفاتن إلى قائمة مشاهدى التليفزيون، كما أنه جذب الأغلبية الصاعدة التى سمعت عن (الاسطورة السينمائية) من خلال الماضى، وأفلامه، ومن خلال طبول الإعلام التى لم تهدأ حول المسلسل، لكن الكاتب والمخرجة أصبح لهما أسم ومكانة منذ سنوات تجذب كل قطاعات المثقفين المصريين.

وفى النهاية فإنه إذا كانت فاتن حمامة هى الأسم الذى طفا على السطح فإن مشاركة المسلسل لدى الناس، وهو الأبقى، هو فكر المؤلف، وصياغة المخرجة، وهى توليفة لايمكن أن تكون فاتن بتاريخها الطويل منحازة لها ولكنها بذكاء فنى واجتماعى حاد أدركت أن المجتمع يتغير ويحتاج لمداخل جديدة للتعبير عنه، وقد حدث هذا منذ سنوات من خلال آخر أفلامها، ثم الآن من خلال الشاشة الصغيرة.. وهكذا دخلت اكبر ممثلات الشاشة باب التليفزيون محملة برسالة فنية وفكرية جديرة بالإحترام.

حكاوى القهاوى
والوجه الآخر للتليفزيون

يظل من الأسهل عادة لأسرة أى برنامج تليفزيونى أن تكتفى (بنجاح) الظهور على الشاشة بشكل مستمر دون أن يعكر صفوها نقد «حاقد» أو متاعب المنافسة فى ماسبيرو ولكن، أن يراجع أحد نفسه ليحاول الإستمرار بشكل أفضل وأرقى، وأن يسأل أحد نفسه ولماذا لانهتم بهؤلاء البعيدين عن الشهرة، وأن يهب أحد نفسه وعمله من أجل إثبات أن كل ماعلى السطح من سلوكيات وأفعال غير مايموج به الباطن من حركة التيار الشعبى العريض الذى مازال يعيش متمسكاً بمفردات ضعف حضارته، يفتقد التحديث ولكنه لايفتقد الأصالة، يفتقد الترف لكنه لايفتقد الأمل، وهو أمر يستحق التقدير..

هولاء الناس هم الأغلبية التى تضمن لهذا البلد ديمومته هم أبطال (حكاوى القهاوى) البرنامج التليفزيونى الذى بدأ أسبوعياً كنغمة «نشاز» وسط برامج النجوم و«الدنك والزنك»، ولكنه أصبح الآن علامة على التميز والتفرد. ولم يكن هذا غريبا على «يحيى تادرس» معد البرنامج وصاحب الفكرة، فهو مهموم بالجذور الشعبية وبالبحث عن مصر القديمة منذ زمن فى برامجه. لكن، سامية الإتربى» هذه السيدة التى توحى بأسلوب خاص جدا من الحديث والملبس والإهتمامات السابقة تجعلها «غير شعبية» بالمرة، هى نفسها السيدة التى فاجأت المشاهد بأنها أصلح من تقدم برنامجا عن البسطاء وحياتهم.. وربما تلفت أناقتها التراثية مع حداثة مقدرتها الشكلية النظر فى البداية غير أن سلوكها العملى وهو مزيج من الشوق إلى المعرفة والسعى إلى هؤلاء الذين تقدمهم ناتج من موقف مبدئى يعكس وجهة نظر تدرك معانى الحضارة والأصالة والعطاء سواء كانت هذه وجهة نظرها أو وجهة نظر المعد فالأرجح أن «سامية الإتربى» تنطلق من نقطة تجمع بين العقل والمشاعر معانى حوارها المتأرجح بين الذكاء، ودقة الملاحظة والرغبة فى الكشف عن الشخصية من الداخل، ثم قدر من الحيلة والمكر تلجأ إليه لتنادر شخصياتها، وتصويب تراه وجباً لأراء معينة لاتتركها معلقة مثل قيمة العمل وعمل المرأة. فهى تحاور فتاة تعمل قهوجية فى مولد الحجاج بالاقتصار حول عملها.. وعندما تلمح بادرة إزدراء لهذا العمل من قريب للفتاة ترفضه مؤكدة أن العمل الشريف المتقن هو قيمة كبرى. وتظل «سامية الإتربى» متنقلة مع أسرة البرنامج والمخرج «عمر انور» من مولد لنجع لكفر لأى مكان توجد فيه ملامح مميزة للحياة وتقاليد معينه وطقوس يمارسها المصريون، ولأى مناسبة تستحق التوقف عندها، ولأى إنسان لديه مايميزه لتعيدنا إلى عالم قديم ومع ذلك مازال يمثل لنا «التنوير» وسط عالم (التشوية) الذى نعيشه.. مرحبا (حكاوى القهاوى) وشكرا لهذه الأسرة التليفزيونية الكريمة جهدها لتقديم وجه آخر لمصر فى التليفزيون غير (برامج النجوم) وإعلانات الشامبو واللبان..



يوميات من قلب الانتفاضة

أحمد يوسف

مدينة نابلس فى منتصف الليل، تظهر من بعيد بيوتها المتراصة فوق الجبل الأخضر الذى يغرق الآن فى الظلام الدامس. تبدو المدينة صامتة، يطوى أهلها أحزانهم على شهدائهم الذين يسقطون كل يوم برصاص الإحتلال الإسرائيلى. وتمضى سيارة عسكرية بين الدروب الملتوية فى خارج المدينة، وهى تحمل جثمان أحد الشهداء الذى رفضت سلطات الإحتلال تسليمه إلى ذويه، وقررت أن تدفنه دون حضور أهله. وعندما تصل السيارة الى المقابر، ويخرج الجثمان ليودع فى مثواه الأخير، تضاء نوافذ وشرفات البيوت كلها فجأة، فيتحول الليل إلى نهار، وتنطلق من وراء الجدران ومن قلب البيوت صرخات وحشية تتصاعد حتى تصل إلى عنان السماء. لقد قرر أهل نابلس جميعا، وعلى الرغم من سلطات الإحتلال، أن يحتفلوا بالشهيد.

تلك هى إحدى اللحظات الجليلة بالحزن، العظيمة بالتحدى، من حياة شعب عربى مناضل، كما سجلتها كاميرا مى مصرى فى فيلمها الأخير «أطفال جبل النار» بالإشتراك مع زوجها المخرج جان شمعون، يكملان به مسيرتهما ورسالتهما فى مجال السينما التسجيلية، لتأتى أفلامهما شاهداً سينمائيا على الواقع الحى واللحظة الراهنة من تاريخ أمة فى مفترق الطرق. فقد تبدو موضوعات أفلامهما وكأنها تتناول فقط المسائل الفلسطينية أحيانا، أو اللبنانية أحيانا أخرى، لكن (الوثيقة) التى يسجلانها على شرائط السليولويد، و(التحليل) الذى يقدمانه من خلال بناء أفلامهما، تلك الوثيقة وهذا التحليل يتجاوزان مجرد التسجيل أو الريبورتاج حول حدث بعينه، وتمتد دلالتهما الى الإيحاء المتضمن، بل الإشارة المباشرة أيضا، للواقع التاريخى للوطن العربى كله، بماضيه ومستقبله، بتراثه وإبداعاته، بالقمع الذى يعيشه والحرية التى يحلم بها.

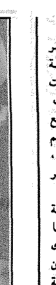
لذلك تبدو أفلام جان شمعون ومى مصرى مزيجا رائقا من (القصيدة) المفعمة بنفحة الشعر، الفياضة بالحياة بكل مافيها من الأسى والفرح، ومن (المقال) الملتزم بمنهج علمى صارم يلقى ضوءا قويا كاشفاً على تناقضات الواقع السياسى. ومن ثلاثيتهما الأخيرة: «زهرة القندول» (١٩٨٤)، و«بيروت: جيل الحرب» (١٩٨٨)، و«أطفال جبل النار» (١٩٩٠) يتجسد ذلك العالم السينمائى الخاص بهما، عالم لايسكنه فقط هؤلاء الرجال الذين يصنعون أحداث التاريخ من خلال النضال بالمدفع وطلقات الرصاص، وإنما هو العالم الذى يقيم دعائمه، ويشكل أركانه، وينسج تفاصيله النساء والأطفال، الشباب والشيوخ، الأحياء والشهداء، يضرمون جميعاً من دقائق حياتهم اليومية نار الأتون الذى تنصهر فيه أسطورة الحياة والنضال، ويشعلون مصابيح مضيئة فى تاريخ الوطن الحالك، مصابيح زيتها ووقودها الإنسان والحجارة.

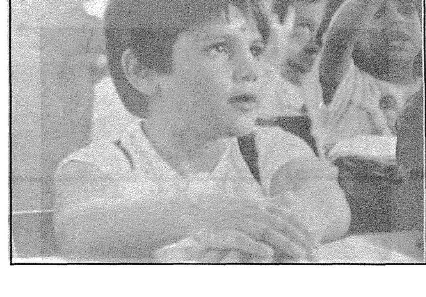
وردة فى كف الأرض:

من عنوان الفيلم الأخير «أطفال جبل النار» تستطع أن تلحظ عناصر هذا العالم: الأطفال، والجبل، والنار، ومن هذه العناصر تتألف لقطاته ومشاهده. فمع اللقطة الأولى ترى هذا الجبل من بعيد، أقيمت على تلاله مدينة نابلس، التى ولدت فيها صانعة الفيلم مى مصرى عام ١٩٥٩، وتربت فى أحضانها صبية، وهاهى تعود إليها بعد غياب أربعة عشر عاما كاملة، لا تحمل معها الاكاميرا سينمائية، بدونها أحست أنها لم تكن تستطيع أن تعود الى مدينتها وأهلها، لتسجل يوميات زيارتها القصيرة للمدينة المناضلة، فى أرض الأسلاف الذين رحلوا، والأحفاد الذين يصنعون المستقبل.

يبدأ الفيلم عند إحدى نقاط التفتيش التى أقامها جنود الإحتلال الاسرائيلى على المعابر الرئيسية، بين مدن وقرى الضفة الغربية المحتلة، يفتشون سيارة مى مصرى، التى تدخل الى المدينة تحت ستار جواز سفر أوربى، والتى لاتظهر أبداً على الشاشة بل تقف دائما وراء الكاميرا. وبينما تكاد أن تذوب عشقا وتأملا لشوارع المدينة، الساكنة على السطح، الهادرة فى الأعماق، تسمع صوت مى مصرى آتيا من خارج الكادر: (الأبواب ، لمسها، حتى حجارة البيوت).

ومن خلال التعليق المباشر، يستطرد الفيلم ف[illegible]ة، وبأسلوب تقريرى، ليقدم سردا تفصيليا لإحصائيات تؤكد على القمع الوحشى الذى تمارسه السلطات الاسرائيلية الغاشمة ضد الإنتفاضة الفلسطينية. ومن الحقائق التى يكشف عنها الفيلم أن نصف الأطفال الفلسطينيين فى الأرض المحتلة قد أصيبوا بجراح مختلفة على أيدى جنود الاحتلال منذ بداية الانتفاضة فى ديسمبر عام ١٩٨٧، وأن عدد القتلى من الأطفال الذين لاتتجاوز أعمارهم ستة عشر عاما قد ارتفع





بنسبة ٢٧٪ بين ديسمبر ١٩٨٧ وديسمبر ١٩٨٩ وأن عدد الجرحى قد ارتفع بنسبة ٤٦٪وزاد عدد الجرحى من الاصابة بالطلقات البلاستيكية القاتلة فى بعض الحالات خلالالفترة ذاتها الى ١٩١٪، كما ارتفع عدد الجرحى من الأطفال نتيجة لتعرضهم للضرب على يد جنود الإحتلال بنسبة ٥٦٪، وزادت نسبة القتلى من الأطفال تحت عمر الأحد عشر عاما بنسبة ١٦٠ فى المائة.

قد تكون هذه الإحصائيات ذات دلالة قوية على الضريبة الفادحة التى يدفعها الشعب الفلسطينى فى انتفاضته، لكنك سوف تكتشف، مع توالى مشاهد الفيلم، أن الأرقام والإحصائيات- مهما كانت درجة صدقها- أقل تأثيرا بكثير من الواقع الحى الذى يقدمه لك الفيلم ، عندما يعود، بعيداً عن الحقائق المجردة، الى أسلوبه الذى يمزج بين الشعر والتحليل معاً، حتى أنه يجعل المتفرج يكاد أن (يلمس أبواب وحجارة البيوت).

تعيش صانعة الفيلم يومها الأول فى المدينة مع أهلها فى ظل منع التجول الذى فرضته السلطات، بعد استشهاد شابين فى المظاهرات على أيدى قوات الإحتلال، أحد هذين الشابين الشهيدين هو ابن جيران العم الذى تقيم عنده مى مصرى. لامفر أمامها اذن الا أن تضع الكاميرا وراء نافذة حجرتها، لتسجل ماتراه وماتسمعه من حالة الحصار التى تعيشها المدينة: العربات العسكرية تجوب الطرقات، والجنود يفتشون البيوت، وفوق الأسطح، وفى الشوارع.

وفى المشهد التالى تنتقل كاميرا مى مصرى الى شقة أهل الجار الشهيد، تتأمل صورته المجللة بالسواد، لنسمع صوتها خافتا، أسيانا، حزينا: (هاهو الآن قد أصبح وردة فى كف الأرض..) ، بين الأسرة التى تبكى ابنها، تقف الكاميرا مترددة خجلى من أن تقطع على المظلومين جلال أحزانهم العميقة المتفجرة بالغضب، حيث (لاكلمات تنطق عن الألم): وكأن صانعة الفيلم تعتذر بحق عن عجزها عن أن تصف بالكلمات وبالتعليق المباشر تلك المأساة، لكن مبررها القوى لتسجيل دموع وصرخات أهل الشهيد هو (أننى أدركت أنهم يريدون أن يعرف العالم كله قصة ابنهم الشهيد)، الذى يحكى أبوه عن استدعاء السلطات له لكى يتعرف على جثمان ابنه، فلم يجد فى جسده خدشا واحداً، لكنه رأى رأسه محترقة مايؤكد أن الاسرائيليين قد قتلوه عمداً خلال التحقيق معه.

عن الأطفال والشهداء:

وتعود صانعة الفيلم بالكاميرا إلى منزل عمها، وحيدة وراء زجاج النافذة المكسور، لتقطع عليها وحدتها الطفلة الصغيرة هناء، ابنة العم التى لم تتجاوز الحادية عشرة من العمر، وكأنها تبعث الأمل فى نفوسنا لتجاوز لحظة الألم. وتحكى الطفلة هناء، وهى ترسم لوحة طفولية لعلم فلسطين يلف جثمان الشهيد، عن اللحظة التى عرفت فيها باستشهاد الجار الشاب، وكيف تعلمت أن تكتم ألمها وفزعها كطفلة. كان عليها أن تبدو كامرأة ناضجة لتشارك فى العزاء.

فى الأيام التالية ظلت المدينة تعيش حالة حظر التجول، الذى رد عليه الأهالى بإعلان الاضراب الشامل. وعندما أبلغت السلطات أهل الشهيد قرارها بدفن الجثمان سرا، بدأت الأسرة فى تقبل العزاء، الذى اشترك فيه الجيران جميعا. ومن بين عشرات الأطفال تختار الكاميرا الطفل فادى، فى الخامسة من عمره، وهو يتحدث عن أمه التى علمته أنه قد يذهب بدوره يوما مع الشهداء.

وفى ظل الليل الدامس، تعود الطفلة هناء تحكى- بكل الأسى- عن أمنيتها لإقامة جنازة للجار الذى سوف يتوارى جثمانه تحت التراب فى منتصف الليل. لقد كانت تلك هى اللقطة التى تلاها ذلك المشهد المهيب للمدينة وهى تضئ أنوارها، وترتفع فيها الى قمة جبل نابلس (أصوات التحدى التى تطلقها الحناجر المليئة بالغضب). لقد تحققت أمنية الطفلة هناء، وأقيمت جنازة تليق بالشهيد.

وتعود الحياة لتدب فى المدينة فى الصباح ويذهب الأطفال إلى المدرسة ، لتدرك أن الأطفال قد أصبح النضال لديهم واجبا يوميا. وطقسا احتفاليا يؤدونه قبل ذهابهم الى المدرسة وبعد عودتهم منها، يرفعون الأعلام الفلسطينية فى مظاهرات تمتزج فيها براءة الطفولة بعزيمة النضال ، يحرقون الاطارات، ويقيمون المتاريس ، ويجمعون زخيرتهم من أحجار الشوارع، لتقف الكاميرا فى لقطات قريبة لتسجل وجه طفل يرتدى قناعا، وأيدى متصالبة تمسك أحجارا.

مايزال الجنود الاسرائيليون يجوسون بأقدامهم وكلابهم المتوحشة داخل دروب المدينة، بل بين جنبات المقابر خوفا من الأهالى الذين يزورون قبور شهدائهم، لتعود الكاميرا الى الطفل فادى الذى يرسم علامة النصر أمام طائرة عابرة، وتنتقل الى أطفال فى مثل عمره قد استبدلوا ألعابا جديدة بدلا من ألعابهم القديمة، فقد أصبحت لعبتهم المفضلة هى (الانتفاضة)، يتدربون فيها على القاء الحجارة، وعلى الهروب وتسلق الجدران الصخرية، وعلى اضرام النار فى الاطارات، تلك النار التى نراها فى أحد اللقطات وهى تشتعل فى مقدمة الكادر، بينما نرى فى الخلفية مدينة نابلس، لنسمع صوت التعليق: (بيوت نابلس الحجرية. كانت تلقب بجبل النار الآن فقط أدركت من أين جاءت هذه التسمية)

وتجوب الكاميرا سوق المدينة، لتسجل حياتها اليومية التقليدية التى تشهد على امتداد تراث هذا الوطن فى أعماق التاريخ، الحياة اليومية التى يدنسها اليوم وجود الاحتلال الاسرائيلى. وتقف مى مصرى مع

الأهالى من الرجال والنساء والأطفال، وتتحدث لها امرأة عجوز وطفل كيف اعتدى عليهما الجنود الاسرائيليون، ونرى طفلة لم يتجاوز عمرها عام واحد وهناك شق غائر بطول جمجمتها، ندبة وحشية تركتها الرصاصات التى لاترحم حتى الأطفال الرضع، لكن الجنود يبعدون الأهالى عن الكاميرا، ويمنعون مى مصرى من استكمال حوارها، فتستخدم جواز سفرها الاوربى لتستطيع أن تجرى معهم حوارا، فتسأل أحد الجنود. لماذا يرمى الأطفال بالحجارة؟ يجيبها: لا أدرى! فتعقب قائلة: ربما لأنهم يرونك هنا. وبينما يبتعد الأهالى خوفا من قسوة الجنود، تطلق امرأة صرختها المتحديه:(حتى اللى فى البطن بيقول دولة فلسطين، حتى ولومابيضل منا ولد واحد).

الانتفاضة تنضج جيلا وأمة

وتعود الكاميرا الى الطفلة هناء، تحكى وهى تمشط شعرها فى براءة عن اضطرارها للتخلى عن شقاوة الأطفال، لتساعد الأم فى الأعمال المنزلية اليومية، التى ضاعفتها ظروف منع التجول. لقد انضجتها الانتفاضة فلم تعد تهتم بالحديث عن اللعب أو الملابس التى تريدها، وأصبحت الطفلة تتحدث بصيغة الماضى عن الأيام التى ·كانت) فيها طفلة.

ومن جملة قالتها هناء:(الانتفاضة أوعت الناس)، تنتقل مى مصرى فى ذكاء إلى حديث فتاة شابة، هى الأخرى قد أدركتها الإنتفاضة بمزيد من الوعى، حتى فى قراراتها الخاصة، عندما رفضت خطيبا لأنه بلاشخصية، ولولا الانتفاضة ربما ماكان لها أن تقرر وتختار شكل حياتها ومستقبلها.

وهكذا تظل مى مصرى تنتقل بالكاميرا بين الناس الذين يعيشون الإنتفاضة يوما بيوم، تجمع بين اللقطات الحية، ورسوم الأطفال الملونة الحالمة بفلسطين وعلمها المرفرف فوق البيوت، ولوحاتهم التى تصور رؤيتهم للقمع الاسرائيلى الوحشى. وفى مونتاج متوازى متلاحق، نرى الجنود ينهالون بالضرب بالهراوات على فتى، ويقيدون فتاة الى الخلف، ويدفعانهما إلى سيارة عسكرية، تاركين الأم تولول صارخة وراء السيارة المارقة.

وفى الجانب الآخر نرى الأطفال الصبيان يخططون لمعركة اليوم التالى، بينما تصنع البنات الخبز وتهدى بعضا منه الى الجيران، وتشتركن فى طقوس المآتم المقامة على أرواح الشهداء الذين يتساقطون، شهيدا بعد شهيد.

وفى نهاية الفيلم تمنع السلطات مى مصرى من استكمال فيلمها، بعد اكتشاف حقيقة هويتها الفلسطينية ويضع جندى اسرائيلى قبضة يده على عدسة الكاميرا، فتكاد تظلم الشاشة أمام عيوننا، وهكذا رحلت مى مصرى عن مدينتها: (المدينة الهادئة التى تغلى كل يوم).

قد يبدو الفيلم من خلال التحليل النقدى خاليا من (الشكل) المتماسك الذى يضفى على تأثيره الوجدانى والعقلى مزيدا من العمق، وربما يرجع ذلك الى تقيد صانعته بأسلوب (اليوميات)، مما أفضى بفيلمها الى العديد من الذروات المتباعدة التى يصيبها الفتور أحيانا عندما يأتى التعليق من خارج الكادر أقل تأثيرا بكثير من مادة الواقع ذاتها. لكن سوف يظل فى ذهنك بعد أن ينتهى الفيلم صور هؤلاء الأطفال، الذين يحكون بتلقائية عن طفولتهم المفتقدة: (تفتكروا الاحتلال مش مأثر علينا" ممكن أضحك، لكن مش من قلبى. لكن الانتفاضة خلتنا نحس إن احنا أحرار).

انها براءة الطفولة الممتزجة بعذاب النضال، الطفولة المتحدية التى تؤكد أن هذا الجيل من الشعب الفلسطينى (قد انتفض على تراث أسلافه).... وربما يكون هذا الجيل قد فقد الطفولة، لكنه سوف يسترد فلسطين.



عبدالله الزغبي محام من الأرياف

د. رفعت السعيد

كان الفتى نحيلا.. طويلاً، أطول من كل قرنائه.

كل يوم يقطع المسافة بين «ميت السودان» قريته، ودكرنس حيث المدرسة الابتدائية...

وبعد الابتدائية انتقل إلى المنصورة ليحصل على الثانوية [١٩٤٦] من مدرسة طلخا الثانوية..

وكأى طالب قروى كان مفروضا عليه أن ينتقل إلى بلدة جديدة مع كل مرحلة جديدة.. وهكذا انتقل مرة اخرى هذه المرة إلى القاهرة ليدخل كلية الحقوق..

ويعود الفتى أدراجه من حيث بدأ.. ١٩٥٠ يتخرج محاميا ليفتتح مكتباً فى دكرنس وآخر فى دمياط ثم ليفتتح مكتباً بالمنصورة.

ومنذ البداية كان عبد الله الزغبى متفجراً، كان وهو شاب يشعرك وكأنه يقف دوما على سطح صفيح ساخن.. ولعله ظل كذلك حتى فترة ماقبل المرض..

وعلى غير العاده إنضم عبد الله الزغبى إلى حزب غريب.. صغير، أسمه لا مع ولكن بلا فعالية «حزب الفلاح الاشتراكى» ويتهادى طالب الثانوية فى شارع السكة الجديدة بالمنصورة وهو يعلق على صدره فأساً صغيراً من نحاس هو شعار الحزب..

على غير العادة فعلها.. فالمشتغلون بالسياسة من طلبة المدارس الثانوية على زماننا كانوا وفديين فإن رفضوا الوفد اصبحوا إما شيوعيين أو إخواناً مسلمين أو هكذا كان الأمر فى المنصورة- على الاقل-

ثم إستقام الأمر، ترك عبد الله الزغبى «حزب الفلاح الاشتراكى» لينضم للحزب الوطنى.. ثم أصبح شيوعياً.

وعلى غير العادة فعلها أيضا.. فلم ينضم إلى حدتو التى كانت ملء السمع والبصر فى دكرنس وفى المنصورة وإنما انضم إلى منظمة اسمها «نواة الحزب الشيوعى».

* * *

حتى ذلك الحين لم اكن اعرفه..

وتأتى ثورة يوليو.

وفى الاسابيع الأولى يزور بعض ضباطها ومنهم جمال عبد الناصر مدينة المنصورة.

وكانت «حدتو» تؤيد الثورة، لكن التعليمات الحزبية كانت بأن نهتف للضباط بضرورة الافراج عن السجناء الشيوعيين. واحتشدنا مع الحشد القادم ليتفرج على الضباط الجدد.. فى أرض الساحة الشعبية بمنتزة الكنان»، وفى ملابسنا كنا نخفى منشورات والبعض يخفى لافتات مكتوباً عليها وافرجوا عن المسجونين الشيوعيين» [كانت النيه قد إتضحت بالإفراج عن سجناء الإخوان كسجناء سياسيين وعدم الإفراج عن السجناء الشيوعيين باعتبار ان الشيوعية جريمة إجتماعية وليست جريمة سياسية] وكان هناك بعض من أعضاء الحزب الاشتراكى أتوا ليطالبوا بالافراج عن أحمد حسين.. وباختصار كل السياسيين أتوا يحملون مطالب.. ويريدون المناداة بها.

وبسرعة قررنا ان ننسق مع أعضاء الحزب الاشتراكى.. وفجأة وقبل أن يبدأ الضباط مؤتمرهم تفجر شاب نحيل، وطويل كنخلة بهتافات تطالب بالإفراج عن السجناء الشيوعيين..

من هذا الشاب؟

أجاب رفيق بجانبى: عبد الله الزغبى.

وفى هذا اليوم نجحنا فى أن نحيل المؤتمر الجماهيرى إلى كتلة من الهتافات، كان الضباط الشبان غير مدربين والأمن بالمدينة لايعرف ماهو مطلوب منه، وانفض المؤتمر سريعاً بعد أن عجز المتحدثون عن السيطرة عليه.

وتمضى أشهر أخرى..

واستدعى من القاهرة حيث أدرس فى الجامعة إلى المنصورة.

مؤتمر سياسى آخر يعقده لا أحد الوزراء».. والوزير هذه المرة سياسى متمرس وعضو سابق فى الحزب الوطنى وكانت حدتو قد بدأت فى انتقاد حركة الجيش بسبب موقفها من الديمقراطية.. والأحزاب.

اعددنا كل شىء.. المنشورات [الأمن الآن يعرف ماذا يريد، وماذا يريد الحكام] والهتافات المطالبة بالديمقراطية، توزعنا فى انحاء السرادق وحشدنا عدداً لابأس به.. وبدأ المؤتمر، وقبل أن يتحدث الوزير بكلمة واحدة تفجر شاب طويل كالنخلة بهتاف حاد «خنت ذكرى مصطفى كامل» «خنت ذكرى فريد»..

وساد الهرج، وبدأ الضرب والضرب المضاد واضطررنا ان نخوض معركة حماية هذا «النخلة» وتهريبه من فتحة فى السرادق.

وانفض المؤتمر دون أن يتحدث بكلمة واحدة.

من هذا الرجل الطويل.؟

مرة أخرى يجيبنى رفيق «عبد الله الزغبى».

* * *

واذا كان قد فعلها فى الأيام الأولى وأفلت، فبعد أشهر كان الامر قد إستقر والقبضة احكمت، وفى ١٩٥٤ اعتقل عبد الله الزغبى ليبقى حتى تصفية المعتقلات فى ١٩٥٦.

لكنه يخرج ليكون فى صفوف «الحزب الشيوعى المصرى الموحد»

حدتو كانت قد اتحدت مع عدد من المنظمات الصغيرة ومنها «النواة» لتكون الحزب الموحد..

ويصبح عبد الله الزغبى بعد الأفراج عنه عضوا فى لجنة منطقة بحرى.

ويواصل المحامى الريفى نضاله حتى تأتى حملة القبض الشهيرة فى يناير ١٩٥٩،

يقبض على الكثيرين والبعض يتراجع، لكن عبد الله يبقى كما هو.. يتفجر دوما وكأنه يقف على صفيح ساخن.. هرب إلى القاهرة وأصبح محترفاً وأصبح مسئولاً عن منطقة القاهرة وصعد إلى اللجنة المركزية..

قرابه العام يعيش عبد الله الزغبى هارباً ومناضلاً فى آن واحد، وفى ٢١ نوفمبر ١٩٥٩ يقبض عليه من جديد. وحكم عليه بالسجن خمس سنوات.

وفى سجن القناطر داهمته الزائدة الدودية وقبيل أن تنفجر أرسلوه إلى القصر العينى. كان ذلك فى سبتمبر ١٩٦١، بعد التأميمات والحديث الطويل عن قرب الأفراج والمديح الذى لايهدأ للحكم، والحكام لكن عبد الله الزغبى كان يفرق بين الموقف السياسى وبين حقة فى مواصلة نضاله.. فهرب من القصر العينى.. ليقبض عليه وهو يحاول ان يستقل القطار إلى المنصورة.. سألته وأنا اناقشة «هربت بلا استعداد ولانقود ولامعاونه من أحد فلماذا فعلتها ؟» أجاب ببساطته المعتاده. «لقيت فرصة علشان اطلع وأواصل النضال.. هربت، وعلى اية حال مش حا أخسر حاجه لو مسكونى».

وانتزعوه من المستشفى ليقيم عاما كاملاً فى تأديب سجن القناطر..

* * *

وفى ابريل ١٩٦٤ يفرج عن الجميع.

ونلتقى فى المنصورة لننظم عملنا المشترك.

قرار الحل يفاجئنا.. لكننا لم نفترق.

عمل محاميا فى دكرنس مرة أخرى. هذه المرة عرف طريقه جيدا. خاض معركته مع الفلاحين ضد الاقطاعيين القدامى الذين هربوا مساحات واسعه من أراضيهم من الإصلاح الزارعى..

وعرف ريف الدقهلية معركة داميه بطلها المحامى عبد الله الزغبى، وعرف الفلاحون اساليب جديدة فى النضال: الاضراب عن الطعام هم وأسرهم فى مقار الاتحاد الاشتراكى.. واحتلال الأرض بالقوة مطالبين باثبات حقوقهم فيها.. ومع هؤلاء وخلف هؤلاء جميعا كان عبد الله الزغبى.

كان القتى فى الماضى يتفجر وحده، الآن جعل قرى بأكملها تتفجر.

فى بداية ١٩٦٥ زرته فى دكرنس، أنا انتقلت للقاهرة لأعمل صحفياً وهو بقى هناك، ليلة كاملة قضيتها معه، عبثا حاولت ان أزحزحه إلى أى موضوع آخر. فقط تكلم عن الفلاح «نصر» الذى يخوض معركة قرية بأكملها ضد واحد من عتاة الاقطاعيين القدامى، الذين هربوا أراضيهم من الاصلاح محتمياً بعلاقة مصاهرة مع شقيق احد أعضاء مجلس قيادة الثورة..

وعدت لانشر مقالاً فى اخبار اليوم بعنوان «وانتصر نصر».

وفى اليوم التالى زارنى مندوب عن ذلك الاقطاعى يعرض على ماأريد من مال كى اسكت، قال مندهشا هل تدرك مغزى ان تنشر صورة فلاح فى جريدة أخبار اليوم؟ فلما طردته من مكتبى توعدنى علنا وأمام الجميع بجسارة لابد انها تحتمى بشىء ما.

يومها سألت نفسى ان كانوا فعلوا بى كهذا بسبب مقال فماذا يفعلون مع عبد الله الزغبى؟ ..عرضوا عليه اموالا طائلة كى يسكت.. رفضها بإزدراء، هددوه، توعّدوه، طاردوه لم يسكت وظل يطاردنى..ولم أسكت أنا إلا بعد أن ذهبت «لجنة تصفية الاقطاع» لتفحص أملاك الإقطاعى..

يقولون أن الرجل كان أقوى من اللجنة، وأنه استطاع الافلات. ولكن ماذا كان يمكن لنا ان نفعل اكثر مما فعلنا واكثر مما فعل الفلاحون؟..

وفى ١٩٦٧ ترك عبد الله الزغبى دكرنس إلى الاسكندرية ليعمل فى هيئة التأمين الصحى، وهناك لم يصمد طويلاً قذف باستقالته فى ١٩٧٤ ليعمل مرة أخرى بالمحاماه.. وهذة المرة فى القاهرة.

* * *

سألته مرة «لماذا هذة المرة بالقاهرة؟» فأجاب إجابة غامضه ثم إجابة صريحة.. كان قد سئم إستمراء قرارا الحل، والمعركة لم تعد معركة الفلاح نصر ولا الإقطاعى المنتصر دوما حتى على أعتى أجهزة عبد الناصر.. المعركة عادت لتصبح معركة الوطن.. والحاجة الملحة لعودة الحزب.

ورويداً رويدا بدأنا نسمع بوجود مجموعة شيوعية جديدة. المجموعات كانت بلا اسماء إنتظاراً للحظة النضج قبل إعلان الميلاد.. مجموعتهم أسميت «الحمر» رمزاً للشعر الاحمر لأحد قادتها، واسميت مجموعة آخرى «السمر» رمزاً للبشره السمراء لبعض قادتها من النوبيين.

وبدأت اتصالات بين «السمر» و«الحمر» ولكن البوليس كان أسبق وقبض على مجموعة «الحمر» ليودعوا فى سجن القلعة.

ويفرج عنه بعد فترة ليست بالقصيرة..

* * *

وذات يوم اتصل تليفونيا يريد ان نلتقى غداً، وكنت مشغولا غدا، لكنه صمم على الغد، عرضت عليه ان نلتقى فوراً.. رفض، بعد غد.. رفض، وردد ضاحكاً ضحكته المعهوده- كلمة لينين الشهيرة «بعد غد يكون قد فات الأوان»، غدا القول الفصل».

والتقينا، لم أزل اذكر قسمات وجهه الحزينه، قال ببساطة «اليوم عيد ميلادى الخمسين» قبل ان اقول كل سنة وأنت طيب، اسرع قائلاً خمسون عاما ولم أفعل ماكنت أنوى فعله، جادلته طويلاً، ذكرته بما فعل فى المنصورة، ودكرنس، ودمياط، والسجن، والمعتقل، والهرب، والفلاحين، وكبير الاقطاعيين بالدقهلية الشيخ الحفنى، كل ذلك لم يرض هذه النخلة الطويله العنيدة..

واخيراً عبر الزغبى النهر من جديد، ليبدأ رحلة نضال جديدة.. فى يوم عيد ميلاده الخمسين.

وبعدها يتبدى أكثر شبابا وأكثر حيويه وأكثر سعادة.

* * *

محامى الحريات هكذا اطلقوا عليه.

نسوا شيئا هاما.. انه لم يتقاض مليما واحداً من قضاياه الكثيرة هذة..

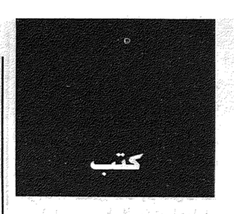
كان يحمل هموم المتقاضين واحيانا يدفع لهم الرسوم من جيبه. كان يعتقد أن المحاماه رسالة وليست مهنة، وكما كان فى دكرنس يخوض معارك الفلاحين ضد الإقطاعى مجاناً.. يخوضها بحماس المناضل ويخرج منها وقد دفع كل مايملك من جهد ومن مال.. كان أيضاً فى القاهرة، لم يتقاض أتعاباً ولاكسب مليما من هذة المهنه.

وحتى تلك القضايا التى أثرى الكثيرون من المحامين من خلفها: قضايا التعذيب والاعتقال، والتى تحولت إلى سلعة فى يد المحامين، يرفعون القضية مقابل نسبه من التعويض، وكسبوا من ذلك مالا كثيراً.. حتى هذه رفض أن يفعلها قال يوما «كم يساوى ثمن النضال والتضحية، كم يساوى يوم من سجن، أو لحظة من تعذيب، كيف نبيع عذاباتنا، ونقدم الغفران مقابل التعويض «وكيف اتقاضى نسبة من ثمن تعذيب رفيق؟»

.. وبقدر ما كان عبد الله الزغبى نشيطاً فى الدفاع عن الحريات عاش فقيرا ومات فقيرا..

فليس كل المناضلين سواء.. وليس كل المحامين سواء..

فهل يتساوى النخيل مع قصار الشجر؟!!



الانتفاضة الفلسطينية

الكتاب: مجلة الدراسات الفلسطينية
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مدحت الزاهد

تمثل الانتفاضة الفلسطينية بؤرة اهتمام مواد العدد الثالث من مجلة الدراسات الفلسطينية، فإذا استثنينا بعض المواد المحدودة ينصرف اهتمام العدد لقضايا الإنتفاضة على كل من الصعيد الفلسطيني والإسرائيلي،

والخيط الأحمر الذي تتخلل مواد هذا العدد يمكن الإشارة إليه بوضوح في بحث المأزق الذي تواجهه الانتفاضة: أما الانتقال إلى مستوى أعلى يسمح بتحقيق المشروع السياسي الفلسطيني «الدولة الفلسطينية» على قاعدة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن «او المراوحة في المكان والانتقال الى حالة من الرتابة وشكل من أشكال حرب الاستنزاف تبدو معها مرونة التحرك السياسي الفلسطيني الذي ارتبط بهموم السلام وكأنه قبض الريح».

في الإفتتاحية يشير أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر أغا الى بعض المعضلات الفلسطينية الراهنة واهمها ذلك الشعور السائد في إسرائيل بإمكانية التعايش مع مستوى الصدام الحالي في الأرض المحتلة، مادامت كلفة الإحتلال مقبولة.. قدرة الإنتفاضة على هدم الرأي العام الاسرائيلي تراجعت، وكذلك خبا الإهتمام العالمي بها تحت ضغط أحداث اوروبا الشرقية ثم أزمة الخليج، بعض مجالات الاقتصاد الاسرائيلي عادت للإنتعاش وتطورت محاولة اسرائيل لحصار الفلسطينين اقتصاديا، واستمرت معدلات الهجرة وتم تعليق الحوار الأمريكي الفلسطيني...

وتلح الافتتاحية على طرح السؤال المركزي: هل الانتفاضة قادرة على انتزاع المبادرة من اسرائيل دون أن تأخذ وجهة جديدة... أي التوجه مثلا نحو الكفاح المسلح... أو العصيان المدني الشامل... علما بأن هذين التوجهين ينطويان على محاذير شديدة فلسطينية وإسرائيلية..

وعلى نفس هذا الوتر يعزف مقال مخاطر الرتابة لسليم تمارس الذي يلخص المسألة بقوله ان الانتفاضة تواجه في شهرها الثلاثين أزمة توجه، فأهم منجزاتها تبدو وكأنها باتت خلفها... مظاهر التمرد اليومي تتحول الآن الى شكل من الرتابه مالم تتطور إلى عصيان مدني شامل يؤدي اما الى انفصال عن اسرائيل او اجبارها على حل تفاوضي

وليس معنى هذا ان الإنتفاضة قد وصلت الى طريق مسدود، او ان نتائجها بصرف النظر، عن مستقبل مشروع السلام الفلسطيني، تظل رهينة لتسوية ما، سريعة ومباشرة.... والمهم هو إعادة النظر كلية في توجه الانتفاضة، لامن حيث هي حركة مقاومة، بل من حيث هي استراتيجية لتطوير وسائل للقدرة السياسية والاقتصادية البديلة، بلورة تكتيكات مبتكرة للعصيان المدني وصور جديدة للسلطة الجماعية...

وتعالج« ربى الحصري» ظاهرة المتعاونين مع سلطات الاحتلال، والذين شكلوا في السابق ذراعا للحاكم العسكري، وأعضاء في روابط القرى، و«عصافير» بعد ان دعتهم القيادة الموحدة للانتفاضة الى التوبه في اكثر من بيان حث الجماهير على تنظيف الجبهة الداخلية، غير ان ربى الحصري تشير الى تطبيقات منفصلة لعمليات اعدام العملاء، استغلتها إسرائيل اعلاميا ، ببراعة ، الامر الذي تنبهت له فيما بعد القيادة الموحدة التي دعت الى وضع ضوابط على حركة الاعدامات (وعلى الجانب الإسرائيلي تظهر مواد العدد الوجه الأخر للصراع حيث تعرض لكتاب «زييف تشيف» الانتفاضة بالعبرية مقترحا قيام كيان فلسطيني سياسي، مجردا من السلاح، في إطار اتحاد كونفدرالي فلسطيني إسرائيلي- يتخلى فيه الفلسطينيون عن حق العودة. ويركز تشيف على أن للانتفاضة أسبابا اجتماعية فجرت ثورة البروليتاريا الغاضبة وبالتالي فهي قابلة للإشتعال، حتى لو اخمدت ، مما يستدعي تسوية على الطريقة الإسرائيلية.

وتعرض مواد العدد في موضع لاحق لنتائج إستفتاء اجراه معهد غوتمان، في أبريل عام ٩٠ أظهر ازدياد الاستقطاب في المجتمع الاسرائيلي يمينا ويسارا، وتشير العينات الى تجانس في تصويت كتلة الليكود واليمني... وكتل العمل... وكتلة اليسار... والعرب في الأرض المحتلة عام ٤٨... فالحل المفضل لدى مؤيدي الليكود هو الترانسفير (الطرد) حيث ايده ٧٣٪ من الليكود و٨١٪ من المتدينين وبالنسبة للعمل الكونفدرالية ٦١٪ ثم الحكم الذاتي ٥٥٪ ثم الترانسفير ٥٠٪، ووافق ٧٥٪ من اليسار على اتحاد فيدرالي مع الاردن ٧٣٪ على دولة فلسطينية منزوعة السلاح ثم ٦١٪ على دولة مستقلة

وعلى جانب آخر من اللوحة يستعرض خالد عايد دور المستوطنين اليهود في مواجهة الإنتفاضة منذ أطلق رئيس مجلس مستعمرة رام الله رصاصة على شاب فلسطيني فأرداه قتيلا، ثم تم اطلاق سراحه، وبدأ المستوطنون بعدها تكوين ميلشيات إرهابية مستقلة، تمارس اعمال العنف، وتتمتع طبقا للقانون بحق اطلاق النار دفاعا عن النفس، كما تم احياء سرايا المستوطنين ، كوحدات للدفاع الاقليمي، تعمل بالتنسيق مع الجيش ، حتى طمع المستوطنون فشكلوا «دولة يهودا» برئاسة الحاخام مائيركاهانا الذي لقي مصرعة على يد الشاب المصري سيد نصر، فيما بعد..

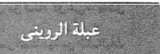
وتستعرض باقي مواد العدد الاتفاق الإئتلافي لحكومة الليكود:

«الحق الازلي للشعب اليهودي في ارض اسرائيل غير قابل للنقض» «تقرير عملية السلام وفقا للأطار المتفق عليه في كامب ديفيد، لن تتحاور اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ان القدس الموحدة، عاصمة أسرائيل الازلية مدينة واحدة، خاضعة لسيادة اسرائيل وغير قابلة للتقسيم».

وهكذا تبدو مواد العدد، وكأنها ترسم صورة لعملية مخاض قد تمتد، وتحاول ان تستشرف سبل تحديد الصراع فلسطينا والابقاء على جذوته مستقلة في الأرض المحتلة ، بهدف تحقيق تعبئة اكبر للطاقات الفلسطينية وتفكيك أشد لآلة الحرب الإسرائيلية وهي مهمة تبدو اكثر الحاحا مع النتائج التي انتهت اليها حرب الخليج ولكن شيئاما في العدد بدا متشائما وربما فاقدا للتوازن، ولوسعت مادة أخرى الى الكشف عن مكونات ودروس الانتفاضة لربما انصلح الميزان.

ايديولوجيا الاستهلاك

الكتاب: مصر فى مفترق الطرق
المؤلف: د. جلال أمين
الناشر: دار المستقبل العربى



برغم أن «جلال امين» مفكر إقتصادى فى المقام الأول والارقام هى مادته الاساسية، الا أن قدرته على ابتكار الفكرة وصياغتها داخل إطار لغوى يمتلك عذوبة وجمالية خاصة، تجعلنا لانستطيع قراءة مقالاته وكتبه الا فى سياق كونها إبداعاً وفناً.

وفى كتابه (مصر فى مفترق الطرق) والذى يضم مجموعة المقالات التى نشرت فى الدوريات خلال السنتين الماضيتين يحدد بدقة مأزق الوضع المصرى، وإيديولوجية الحكم القائم والتى لم تعد تدفعنا إلى الأمام بل تشدنا يقينا الى الخلف ان ثلاثة طرق تضع مصر الآن فى مفترق الطرق:

* يمين أعلن افلاسه وفشله.
* تيار دينى عاجز عن إيجاد أيه حلول اجتماعية أو إقتصادية أو انسانية.. ولايقوى الا على الخلاص الفردى.
* يسار لايزال يفكر بمفردات القرن التاسع عشر، ولايزال يظن ان المستضعفين فى الأرض هم فقط الحاصلون على اجور منخفضة وان الاستغلال هو فقط الحصول على فائض القيمة.. .. وأن القهر هو فقط قهر الرأسمالية للعمال.

ولأن اليسار دائما لدى جلال أمين- ولدينا ايضا- هو منظومة القيم الايجابية، فليس من مخرج لمصر من محنتها الإجتماعية والثقافية والإقتصادية الا بيسار من نوع جديد يمتلك حرية اعادة النظر فى كل مايحدث حوله.

وهنا يرسم جلال امين صورة فنية بارعة للتحولات الايدلوجية وانقلاب المفاهيم... فاستغلال الماضى الواضح الهويه... فقد اسماء وهويته فى زمننا الحالى. لم يعد منتجا فردا بل مجموع المنتجين ومعهم الدولة نفسها وكل وسائل الاعلام، والترويج بل ومنظمات التمويل الدولية وكل من يساهم فى تحويل الفرد الى مستهلك كفء.

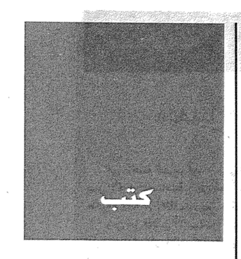
إن نظام الاستغلال الجديد يعلن انتماءه بجدارة الى إيدلوجيا الاستهلاك لقد تحول أرباب العمل الى مزيّتهم الجديده (لمستهلك) فتركوا المصنع حيث يوجد العمال... الى الشوارع والمقاهى واقتحموا على المستهلك داره عن طريق الإذاعة والتليفزيون، فاذا بشركات السجائر تمول المباريات الرياضية وشركات السيارات تمول البرامج الثقافية والترفيهية.. وحتى شعار التغيير الذى ظل دائما شعاراً يساريا. اصبح الآن شعارا يمينيا يرفعه أرباب المشروعات أنفسهم لأنه هو الذى يضمن تصريف المنتجات الجديدة.

واذا كان نظام التعليم فى ظل نظام الاستغلال القديم يستهدف اساسا تخريج منتجين او مساهمين اكفاء فى العملية الانتاجية، فان نظام التعليم يتحول الان اكثر فأكثر الى نظام وظيفته تخريج (المستهلك الكفء) قد لا يجيد العمل ولكنه يجيد الاستهلاك والتمتع بالحياة.

....

الصورة الجديدة لقطعان المستهلكين المنتمين الى مختلف الطبقات تسوقها يد خفية إلى المحلات الزاخرة بالسلع، ويسيل لعابهم لما يشاهدونه وراء الفاترينات الزجاجية.. ثم يعودون فرحين بما جمعت أيديهم ثم يفيقون فى الصباح على امال لم تتحق، ورغبات لم تشبع.





* المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، تأليف اندريه ريمون ترجمة: لطيف فرج، صدر عن دار الفكر للدراسات وينطلق اندريه ريمون من نقطة بدء جديدة كل الجدة، فالمدن العربية الكبيرة، القاهرة وحلب ودمشق وبغداد والموصل والقدس وتونس والجزائر شهدت خلال العصر العثمانى ذروة تطورها حيث تأصلت العمارة العربية وأثرت، وتعزز الإستقلال الذاتى للجماعات المختلفة نتيجة لتنظيمها على أسس مهنية وعرقيه ودينيه فى ظل تجارة مزدهره وطوائف مهنية قوية.

* موسوعة الفراعنة- الاسماء- الأماكن- الموضوعات- تأليف: باسكال فيرنوس، جان يويوت ترجمة د. محمود ماهر طه
ويرى المترجم أن هذه الموسوعه عصارة مكتبة بأكملها، وهى عمل فذ ندين به لعالمى الاثار الفرنسيين.

* الاسلام والعروبة تأليف مجدى رياض..... الناشر: مركز الحضارة العربية... والكتاب محاولة لمناقشة الأسانيد والمبررات التى يعتمدها التيار الأصولى فى تكفيره ورفضه للمسألة القومية... ويركز على مناقشة الفكرتين الرئيسيتين لدى التيار الاصولى وهما فكرة: العصبة والأمة.

* مذبحه الحرم تأليف صالح الوردانى.. صدر عن دار العذير... وهو كتاب وثائقى يضم تفاصيل مذبحة عام ١٩٨٧.

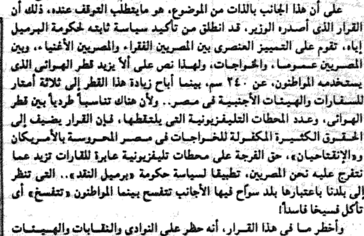
* السوق الدوليه للسلاح وعلاقتها بالدول الناميه تأليف د. زينب عوض الله استاذه الاقتصاد المساعده بكلية الحقوق جامعه عين شمس.

«تخليل» المعارضة فى «برميل» النقد الدولى!

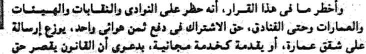
فى زحمة العيد، أصدر وزير الاعلام، قراراً بتنظيم استخدام الهوائيات التى تتيح للمواطنين التقاط الإرسال التليفزيونى عبر الأقمار الصناعية، لكن أحداً لم يلتفت إلى خطورته، فى زحام الهموم التى تحيط بشعب يعانى من فساد كل شىء، بفضل حكومة «الفسيخ الفاسد» بسبب تمليحه فى «برميل» النقد الدولى!.

ومن حق الناس ألاّ يهتموا بالقرار، باعتبار أن هوائيات التقاط الإرسال التليفزيونى، عبر الأقمار الصناعية من الكماليات التى تصل أسعارها إلى آلاف الجنيهات، على نحو يجعل الاهتمام بقرار تنظيمها، قاصراً على الذين يملكون آلافا فائضة يرغبون فى تطييرها فى الهواء، ويعرفون لغاتاً أجنبية، تدعوهم للتفكير فى التمتع بمتابعة مايجرى فى عالم الخواجات اللذيذ..

على أن هذا الجانب بالذات من الموضوع، هو مايتطلب التوقف عنده، ذلك أن القرار الذى أصدره الوزير، قد انطلق من تأكيد سياسة ثابته لحكومة البرميل إياه، تقوم على التمييز العنصرى بين المصريين الفقراء والمصريين الأغنياء، وبين المصريين عموما، والخواجات، ولهذا نص على ألاّ يزيد قطر الهوائى الذى يستخدمه المواطنون، عن ٢٤٠ سم، بينما أباح زيادة هذا القطر إلى ثلاثة أمتار للسفارات والهيئات الأجنبية فى مصر.. ولأن هناك تناسباً طردياً بين قطر الهوائى، وعدد المحطات التليفزيونية التى يلتقطها، فإن القرار يضيف إلى الحقوق الكثيرة المكفولة للخواجات فى مصر المحروسة بالأمريكان و«الإنفتاحيان»، حق الفرجة على محطات تليفزيونية عابرة للقارات تزيد عما نتفرج عليه نحن المصريين، تطبيقا لسياسة حكومة «برميل النقد».. التى تنظر إلى بلدنا باعتبارها بلد سوّاح فيها الأجانب تتفسح بينما المواطنون «تتفسخ» أى تأكل فسيخا فاسداً!



وأخطر ما فى هذا القرار، أنه حظر على النوادى والنقابات والهيئات والعمارات وحتى الفنادق، حق الاشتراك فى دفع ثمن هوائى واحد، يوزع إرسالة على شقق عمارة، أو يقدمة كخدمة مجانية، بدعوى أن القانون يقصر حق الارسال العام على اتحاد الاذاعة والتليفزيون، وبهذا يكره القرار كل مصرى على شراء هوائى خاص به، ويسدّ آخر أبواب الأمل، فى أن يشاهد فقراء المصريين، وحتى أوساطهم، أعاجيب الـ C. N. N.، أو مباريات مونديال أمريكا فى العام القادم.



وإذا كان من حق البعض أن يعلق على الموضوع كله بتكرار المثل القائل «إيش ناقصك ياعريان؟. قال الهوائى ياصفوت»، فإن الواجب يفرض على آخرين، أن يدافعوا عن حق المصريين المشروع، فى الحصول على الحقائق والمعلومات، وهو أحد الحقوق الأساسية للإنسان، التى أدمنت حكومتنا إهدارها وأن يحتجوا على هذا التمييز العنصرى الذى يجعل هذا الحق قاصراً على الأغنياء والخواجات ومن حقهم أن يسخروا فى كمهم من ذلك الالحاح على القول، بأن الحكومة تسعى لتأكيد السيادة الاعلامية الوطنية، لمواجهة الغزو الإعلامى الأجنبى بعدثورة الإتصالات التى حولت العالم كله إلى قرية واحدة، وهى سياسة أسفرت فى التطبيق، عن محاولة شغل كل القنوات التليفزيونية، والموجات الإذاعية، بالإرسال المحلى، حتى لايسمع أحد خبرا أو تعليقا أو رأياً، إلاّ أخبار وآراء الحكومة المصرية، باعتبارها القائمة بعمل السفارة الأمريكية فى مصر مع أن خط الدفاع الحقيقى ضد أى «غزو» إعلامى محتمل، لايمكن إنشاؤه، إلا من خلال رأى عام ناضج، يعرف كل الأخبار، ويشاهد كل الآراء، ويكون رأيه المستقل عبر إدراكه ووعيه، بتنوع الآراء والمصالح، وقدرته على الاختيار بينها استنادا على معرفته الحقيقية بها.

والمضحك فى الموضوع هو أن التطور التكنولوجى سيتيح خلال سنوات قليلة، لكل من يملك هوائى عادى من الذى تستخدمه البيوت الآن فرصة التقاط كل برامج تليفزيونات العالم، أما الذى يميت من الضحك، فهو أن القرار الوزارى، سيبيح للمصريين، بعد الحصول على ترخيصات وموافقات، ودفع آلاف الجنيهات، حق الاستماع إلى جانب من أخبار واراء العالم، بينما مايزال حق المصريين جميعاً فى معرفة مايقوله خالد محيى الدين وفؤاد سراج الدين وابراهيم شكرى –عبر شاشات التليفزيون–مصادراً وهو ما يؤكد أن المقصود بسياسة تدعيم السيادة الإعلامية «الوطنية»، هو تأكيد سيادة الحزب «الوطنى»، على كل قنوات التليفزيون، تنفيذا لأحد بنود خطاب النوايا، الذى وقعته مع صندوق العجب الدولى، يقضى بتخليل المعارضة فى البرميل الوطنى الديمقراطى.

صلاح عيسى


أدب ونقد
مجلة الثقافة الوطنية الديمقراطية
تحقيق :
المثقفون المصريون
وكارثة حرب الخليج
البحث عن محمد عفيفي مطر
الجلاسنوست والإبداع الأدبي
في ذكرى سقوط سايجون :
ملف شعر المقاومة الفيتنامي
٦٨
ابريل ١٩٩١


٢٥ عاماً على اغتيال